

جامعة غارداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

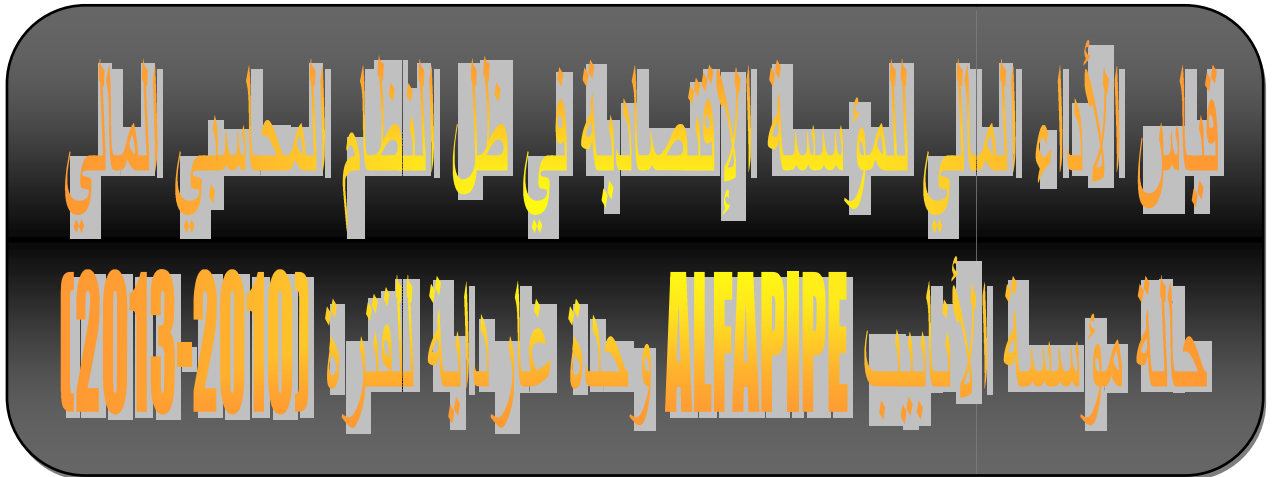
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية مؤسسة

من إعداد الطالبة: اشيني حياة

بعنوان



نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/بلعور سليمان..... (دكتور- جامعة غارداية) رئيسا

الدكتور/عجيلة محمد..... (دكتور- جامعة غارداية) مقرا

الدكتور/حفصي رشيد.....(أستاذ محاضر- جامعة غارداية) مناقشا

الدكتور/بوقرة إيمان.....(أستاذة محاضرة- جامعة غارداية) مناقشا

السنة الجامعية: 2014/2013

إهداء

(قل إن عملوا فسيري الله عملهم ورسوله والمؤمنون) صدق الله العظيم
إلى من لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا
بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برويتك ..
الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين
.. سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى ملائكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى العنان والدفع .. إلى بسملة
الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى
العبايب أمي العبيبة

إلى من كلمه الله بالمهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من
أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لتري ثماراً قد حان قطافها
بعد طول انتظار وستبقي كلماتك نجوم أهدبي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد ..

والدي العزيز

إلى إخوتي وإخواتي وكل العائلة

شكر وعرفان

- ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك و مجدك على ما أعمرت عليا من نعم لا تحصى...منها توفيقك لإنجاز هذا العمل المتواضع.
- أتقدم بالشكر الجزيل إلى المشرفة الدكتورة " نجيلة محمد " الذي أنار طريقي و وجه مساري في إعداد هذا البحث و على كل ما قدمه لي من نصائح و متابعة و توجيه و أسأل الله عز وجل أن يجازيه بكل خير.
- كما أتقدم بالشكر لعمال شركة الأنابيب ALFA PIPE بمديرية المالية و المحاسبة الذين أحسنوا استقبالي و قدموا لي يد العون.
- أتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل و كل من أمدني بالدعم المعنوي و كان له يد العون في تذليل ما واجهته من صعوبات.
- كما لا أنسى أن أقدم كلمة شكر و عرفان إلى كل أساتذة معهد العلوم الاقتصادية، التسيير و العلوم التجارية.
- و شكر خاص إلى والديا العزيزين على مساعدتهم ودعمهم لي المادي والمعنوي.

الملخص:

يعتبر الأداء المالي مفهوم جوهري وهام بالنسبة للمؤسسات بشكل عام، كما يمثل القاسم المشترك لإهتمام الباحثين والمفكرين في مجال الإدارة والتسيير وهذا من المنطق أن الأداء المالي يمثل العنصر المحوري الذي يتمحور حوله قيمة وصومعة المؤسسة.

لذلك هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية من خلال تقديم إطار نظري يحدد ويعرف مختلف المفاهيم المتعلقة به حسب النظام المحاسبي المالي الجديد وهذا ما يوضح هدف المتغيرين في الإجابة عن الإشكالية المطروحة حول: **كيف يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد الجزائري؟**

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تم إسقاط المفاهيم السابقة على مؤسسة الأنايب ALFAPIPE بغارداية.

لذلك فقد تبين من هذه الدراسة أن قياس الأداء المالي يمثل أساس المؤسسة في مراقبة تحركاتها من خلال مؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: توازن المالي، نظام المحاسبي المالي الجديد، قوائم المالية، مؤشرات المالية، قيمة المؤسسة.

من إعداد الطالبة: اشنيني حياة

تحت إشراف: د/عجيلة محمد

كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة غارداية

Abstract:

Financial performance is fundamental and important concept for institutions in General, as a common denominator of interest to researchers and thinkers in the field of administration and management and this logic that financial performance is the central element of which is centred around the existence of the enterprise.

Because of that the purpose of This study is to identify the evaluation of the financial performance of the institution of economic by providing a theoretical framework identifies and defines the various concepts related to it by the new system of financial accounting, and that's explains the goal of the two variables in answering the wonder raised about: **How is the evaluation of the financial performance of the institution in light of the economic accounting system of the new financial?**

As for the practical side of it has been dropped on the previous concepts Foundation pipes ALFAPIPE of Ghardaia.

Therefore, it has been shown that the study of this topic to measure the financial performance represents the basis of the institution in control of their movements during the financial indicators extracted from the financial statements..

Key words: financial balance, a new financial accounting system, financial statements, financial indicators, value of the enterprise.

الفهرس

الإهداء

الشكر

الملخص

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال البيانية

قائمة الملاحق

قائمة الإختصارات والرموز

المقدمة العامة.....أ

الفصل الأول: مداخل الأداء المالي وفق النظام المحاسبي المالي - مفاهيم ودراسات-.....17

تمهيد.....18

المبحث الأول: أساسيات الأداء المالي.....19

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي حسب النظام المحاسبي المالي الجديد.....19

المطلب الثاني: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.....23

المطلب الثالث: استخدام المؤشرات المالية.....33

المبحث الثاني: دراسات سابقة.....49

المطلب الأول: دراسات أجنبية.....49

المطلب الثاني: دراسات وطنية.....51

المطلب الثالث: دراسات أخرى.....53

خلاصة الفصل.....56

الفصل الثاني: استطلاعات تقييم الأداء المالي في مؤسسة الأنايب الناقلة للغاز بغارداية-أدوات ومؤشرات- (2010-2013).....57

تمهيد.....58

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنايب الحلزونية ALFAPIPE.....59

المطلب الأول: النشأة التاريخية للمؤسسة.....59

المطلب الثاني: الأهمية الإقتصادية والأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.....63

المطلب الثالث: علاقة المؤسسة بالمؤسسات الأخرى ودراسة هيكلها التنظيمي.....64

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة ALFAPIPE.....71

المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة الأنايب.....71

المطلب الثاني: استخدام مؤشرات النسب المالي.....84

المطلب الثالث: استخدام مؤشرات التوازن المالي.....101

خلاصة الفصل.....106

الخاتمة العامة.....107

قائمة المراجع.....110

الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
24	الميزانية المحاسبية و المالية لجانب الأصول و الخصوم	الجدول(01)
26	جدول حسابات النتائج	الجدول(02)
28	جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة	الجدول(03)
29	جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير مباشرة	الجدول(04)
32	جدول تغيرات الأموال الخاصة	الجدول(05)
34	الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول والخصوم	الجدول(06)
47	جدول يوضح عوامل تغير رأسمال العامل	الجدول(07)
72	الميزانية المالية لمؤسسة ALFE PIPE جانب الأصول	الجدول(08)
73	الميزانية المالية لمؤسسة ALFE PIPE جانب الأصول لسنة(2013)	الجدول(09)
75	الميزانية المالية لمؤسسة ALFE PIPE جانب الخصوم	الجدول(10)
76	الميزانية المالية لمؤسسة ALFE PIPE جانب الخصوم لسنة(2013)	الجدول(11)
78	جدول حسابات النتائج لمؤسسة ALFAPIPE	الجدول(12)
79	جدول حسابات النتائج لمؤسسة ALFAPIPE لسنة (2013)	الجدول(13)
81	جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة ALFAPIPE	الجدول(14)
82	جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة ALFAPIPE لسنة (2013)	الجدول(15)
84	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ALFAPIPE جانب الأصول للفترة (2010-2011)	الجدول(16)
85	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ALFAPIPE جانب الأصول للفترة (2012-2013)	الجدول(17)
88	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ALFAPIPE جانب الخصوم للفترة (2010-2011)	الجدول(18)
88	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ALFAPIPE جانب الخصوم للفترة (2012-2013)	الجدول(19)
91	نسب السيولة	الجدول(20)
93	نسب النشاط	الجدول(21)
95	نسب التمويل والاستقلالية المالية	الجدول(22)

97	نسب المردودية المالية والاقتصادية	الجدول(23)
98	مؤشرات جدول حسابات النتائج	الجدول(24)
100	مؤشر الربحية	الجدول(25)
100	مؤشر السيولة	الجدول(26)
102	رأسمال العامل	الجدول(27)
103	احتياج رأسمال العامل	الجدول(28)
104	الخزينة	الجدول(29)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
62	اندماج شركة أنابيب الغاز مع ألفا تيس	الشكل(01)
67	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز	الشكل(02)
86	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنة (2010)	الشكل(03)
86	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنة (2011)	الشكل(04)
87	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنة (2012)	الشكل(05)
87	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنة (2013)	الشكل(06)
89	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لسنة (2010)	الشكل(07)
90	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لسنة (2011)	الشكل(08)
90	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لسنة (2012)	الشكل(09)
91	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لسنة (2013)	الشكل(10)
92	التمثيل البياني لنسب السيولة	الشكل(11)
94	التمثيل البياني لنسب النشاط	الشكل(12)
96	التمثيل البياني لنسب التمويل والاستقلالية المالية	الشكل(13)
98	التمثيل البياني للمردودية المالية والاقتصادية	الشكل(14)
101	التمثيل البياني لمؤشر الربحية	الشكل(15)
102	التمثيل البياني لرأس المال العامل	الشكل(16)
104	التمثيل البياني لاحتياج رأس المال العامل	الشكل(17)
105	التمثيل البياني للخزينة	الشكل(18)

قائمة الملحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
ملحق (01)	الميزانية المالية جانب الأصول لمؤسسة ALFA PIPE سنة 2013
ملحق (02)	الميزانية المالية جانب الخصوم لمؤسسة ALFA PIPE سنة 2013
ملحق (03)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة ALFA PIPE سنة 2013
ملحق (04)	جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة ALFA PIPE سنة 2013

قائمة الإختصارات

SCF	النظام المحاسبي المالي الجديد
RF	المردودية المالية
RE	المردودية الإقتصادية
FR	راس مال العامل
BFR	احتياج راس المال العامل
TR	الخزينة

المقدمة العامة

توطئة:

يعتبر تقييم المؤسسات أهمية كبيرة في النشاط الإقتصادي حيث أصبح الخبراء والمختصون يبحثون عن الطرق المناسبة للتقييم والتي تعطي أرقاما أكثر مصداقية لقيمة المؤسسة، لذلك فإن تقييم أدائها الإقتصادي يتركز على تقييم أداء وظائفها المختلفة، لكن في دراستنا سوف نقتصر على تقييم أداء وظيفتها المالية، لذلك يعد العنصر المالي سببا رئيسيا لنجاح أي مؤسسة، كما أن الحفاظ على المال وحسن سيره واستغلاله مطلب ضروري لدى المؤسسة الإقتصادية، حيث يؤدي إلى تحقيق أهدافها المرجوة.

ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها فإنها بحاجة إلى إنتقاء مؤشرات مناسبة للتقييم ومعرفة الظروف التي يمكن فيها تشخيص الحالة المالية للمؤسسة، خلال فترة زمنية عن طريق الدراسة التفصيلية للقوائم المالية.

من هذا المنطلق تبرز أهمية تقييم الأداء المالي حسب النظام المحاسبي المالي الجديد، حيث تعتبر الإصلاحات الأخيرة التي تمت في تبنى الجزائر المعايير المتعلقة بإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد من بين أهم الإصلاحات التي تصب في إطار التوجه الإقتصادي الجديد، هذه الإصلاحات الجديدة جعلت من الضروري على المؤسسة الإقتصادية التكيف معها وفق متطلباتها.

حيث تعتبر الجزائر من بين البلدان التي انتهجت منهج الإصلاح في النظام المحاسبي من خلال الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد وهذا بغية تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها تمكين النظام من تقييم الأداء المالي للمؤسسة بجودة عالية وذلك من خلال توفير الأحكام وضبط الممارسات، من هنا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للبحث:

الإشكالية:

كيف يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد الجزائري؟

الأسئلة الفرعية:

- 1- ما المقصود بالأداء المالي و كيف تتم عملية تقييمه ؟
- 2- ما مدى كفاءة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، و ما الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي الجديد ؟
- 3- ما مدى استخدام المؤشرات المالية في مؤسسة الأنايب الناقلة للغاز ؟

الفرضيات:

- 1- تتمتع المؤسسة بأداء مالي جيد على القوائم المالية.
- 2- تتمتع المؤسسة بأداء مالي جيد بناء على مؤشرات مالية.
- 3- تستخدم المؤشرات المالية في مؤسسة الأنابيب من أجل قياس أدائها المالي خلال الفترة المدروسة.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع أسباب اختيار هذا الموضوع لعدة اعتبارات موضوعية هي:

- 1- محاولة معرفة تطبيق النظام المحاسبي مالي جديد على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- 2- أهمية معرفة التغيرات التي طرأت على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية .
- 3- محاولة توضيح أهم المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي لدى المؤسسة الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

إن هدفنا من إجراء هذا البحث يتمحور فيما يلي:

- 1- التأكيد على ضرورة استخدام النظام المحاسبي المالي الجديد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- 2- الاطلاع على الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي الجديد فيما يخص القوائم المالية.
- 3- محاولة توضيح أهم المفاهيم الخاصة بتقييم الأداء المالي و مؤشراتته وتحليلها.

أهمية الدراسة:

إن أهمية تقييم الأداء المالي يشكل أساسا لدى المؤسسة الاقتصادية من خلال مراقبة تحركاته المالية، فهو يعتبر محور اهتمام المؤسسات بمختلف أنواعها، فهي تسعى إلى تحقيق مؤشرات عالية ضمانا لتحقيق أهدافها مستقبلا، لذلك فإن كل مؤسسة مجبرة على إعداد قوائم مالية ختامية تتضمن معلومات مالية تعطي صورة عن وضعية المؤسسة.

و من هنا تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع المتمثل في ضرورة إبراز أهم المؤشرات المالية لدى المؤسسة و مقارنتها بعدة سنوات، من خلال دراسة حالة مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز بغارداية.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز وحدة غارداية ALFAPIPE .

الحدود الزمنية: تم إجراء هذه الدراسة على القوائم المالية خلال الفترة المدروسة ما بين 2010 إلى 2013.

منهج الدراسة:

نعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم و المعلومات الخاصة بمجال البحث مع الاعتماد على المنهج التحليلي في تفسير تلك المعلومات و تحليلها و استخلاص النتائج منها هذا في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي سنحاول الاعتماد على المنهج التحليلي بغرض البحث المعمق و المفصل لحالة معينة على أرض الواقع الخاصة بالدراسة و إسقاط نتائج الدراسة النظرية عليها.

مرجعية الدراسة:

إعتمدنا في دراستنا على:

1- الكتب المتخصصة في مجال البحث باللغتين العربية و الأجنبية.

2- مدكرات (بحوث جامعية).

3- ملتقيات مؤتمرات.

4- مجلات.

صعوبات الدراسة:

واجهنا عند إعداد هذا البحث صعوبات والتي من شأنها تماطل في الدراسة ولو بالقليل في إتمام البحث في وقت متقدم ومنها:

1- الأوضاع الأمنية التي عاشتها مدينة غارداية في تلك الأيام أثرت على القيام بالبحث واستكمال الدراسة.

2- صعوبة الموافقة من طرف المؤسسة بإعطاء القوائم المالية الخاصة بما مما ساهم في التأخر في إنجاز الدراسة التطبيقية.

هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى فصلين.

الفصل الأول:

بعنوان مداخل الأداء المالي و وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، مفاهيم و دراسات، حيث تضمن مبحثين، فحاولنا في المبحث الأول توضيح أساسيات الأداء المالي، ذلك بالتعرف على الأداء المالي و عملية تقييمه، إضافة إلى العوامل المؤثرة فيه و أهميته و مراحلها، كذلك التعرف على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية بما فيها الميزانية و جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات الأموال الخاصة و الملاحق، و أخيرا التعرف

على استخدام أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي، أما المبحث الثاني يتضمن دراسات سابقة حول البحث بما فيها من دراسات أجنبية ودراسات وطنية ودراسات أخرى.

الفصل الثاني:

يمثل دراسة تطبيقية بعنوان استطلاعات تقييم الأداء المالي في مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز بغارداية-أدوات و مؤشرات- (2010-2013)، قسمنا هذا الفصل بمبحثين، حيث يتضمن المبحث الأول تقديم عام للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب الحلزونية ALFAPIPE حيث تم التعرف على نشأتها و أهميتها الاقتصادية و أهدافها، بالإضافة إلى التعرف على علاقتها بمؤسسات أخرى و التعرف على هيكلها التنظيمي، أما المبحث الثاني فقد حاولنا التعرف على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد لمؤسسة الأنابيب للفترة (2010-2013) ثم تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات النسب المالية و أخيرا تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

الفصل الأول

تمهيد:

إن تقييم الأداء المالي ووظيفة من وظائف المؤسسة الإقتصادية لذلك يمكن قياسه باستخدام المؤشرات المالية الخاصة بالمؤسسة، لهذا تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم مفاهيم تقييم الأداء المالي حسب النظام المحاسبي المالي الجديد والمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية بما جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد، إضافة إلى المؤشرات المالية التي تم تصنيفها حسب كل قائمة، كما تطرقنا إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوعنا من خلال التعرف على إشكالية البحث وأهم النتائج المتوصل إليها، إضافة إلى أوجه الشبه والاختلاف القائم بين الدراستين.

وفي هذا الفصل سيتم توضيح تقييم الأداء المالي وتحليل مؤشراتته المالية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات الأداء المالي**المبحث الثاني: دراسات سابقة**

المبحث الأول: أساسيات الأداء المالي

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد

فرع أول: تعريف الأداء المالي

يركز الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز استخدام مؤشرات مالية لقياس إنجاز الأهداف ويعبر على أداء الشركات حيث أنه الدعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة و التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.

كما يمكن تعريفه على أنه تشخيص الوضع المالي للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومواجهة المستقبل من خلال اعتمادها على ميزانيات، وجدول حسابات النتائج، والجدول الملحق إضافة إلى جدول تغيرات الأموال الخاصة وجدول تدفقات الخزينة التي أضافها النظام المحاسبي المالي الجديد.¹

ولقد أجمع معظم الباحثين على أن الأداء المالي يعتمد على عملية التحليل المالي التي تعرف بأنها من الأساليب التي يمكن استخدامها من أجل تحديد قوة المؤسسة أو ضعفها، وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي، ومعرفة نقاط الاختلاف فيما بينهم، ويؤدي الأداء الجيد إلى تعظيم قيمة المؤسسة من خلال قيامها بالتشخيص الإيجابي (نقاط قوة) و التشخيص السلبي (نقاط ضعف) لأدائها المالي.²

وأيضا يعرف marcel laflame سنة 1981 على أنه قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي و توفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها و تحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة.³

الفرع الثاني: تعريف تقييم الأداء المالي

يعرف تقييم الأداء المالي للمؤسسة على انه إيجاد مقياس يمكن من خلاله معرفة مدى تحقيق المشروع للأهداف التي أقيم من أجلها، ومقارنة تلك الاهداف المخططة، من أجل معرفة و تحديد مقدار الانحرافات عن

¹ -محمد محمود الخطيب، العوامل المؤثرة على الأداء المالي (الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات)، دار الحامد، عمان، ط1، 2010، ص48 .

² - فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، ادارة البنوك كمدخل كمي و استراتيجي معاصر، دار وائل، عمان، ط2، 2003، ص222.

³ - ذهبية بن عبد الرحمان، دراسة تأثير التغيرات في مؤشرات الاداء على اختيار الهيكل المالي للمؤسسات المدرجة في سوق الاوراق المالية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية علوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2012، ص104.

ما تم تحقيقه فعلا، مع تحديد أسباب تلك الانحرافات و اساليب معالجتها، ويتمثل في تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة معينة.¹

كما أنها تعني على تقديم حكم على ادارة الموارد الطبيعية و المادية و المالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا.²

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة

يمكن أن تصنف هذه العوامل إلى:

أ-العوامل الخارجية: يمكن للمؤسسة ان تواجه مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكن أن تتوقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعطاء خطط لمواجهةها و التقليل من تأثيراتها و تشمل هذه العوامل العناصر التالية:

-التغيرات العلمية و التكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات .

-القوانين و التعليمات التي تطبق على مؤسسات من طرف الدولة و قوانين السوق.

-السياسات المالية و الاقتصادية للدولة.

ب-العوامل الداخلية: هي تلك العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة بحيث أنه يمكن للمؤسسة التحكم فيها و السيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد و تقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل نجد:

-الرقابة على التكاليف.

-الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة.

-الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

بالإضافة إلى تأثير مؤشرات خاصة بالرقابة حيث تهدف إلى رقابة اتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة و تحليل مدى أهميتها النسبية للمؤسسة ومحاولة تصحيحها ومن أهم هذه المؤشرات نجد:

-نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة و تبرز قدرة المؤسسة على رقابة سلوك هذه الفوائد المدفوعة و قدرتها على زيادة الأصول المنتجة.

¹ -كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الاداري، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2008، ص250.

² - السعيد فرحات جمعة، الاداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص38.

-نسبة الفوائد المدفوعة على الودائع توضح هذه النسبة أهمية هذه الفوائد المدفوعة على جملة الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة من المصادر الخارجية.¹

الفرع الرابع: أهمية تقييم الأداء المالي

تبرز أهمية تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية بصفة كبيرة وفي جوانب و مستويات متعددة ومختلفة ويمكن إبرازها في ما يلي:

-يبرهن تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية على تنفيذ ما خطط له من أهداف من خلال مقارنة نتائج المحفظة مع المستهدف منها، و الكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء المؤسسة بمواصلة البقاء و الاستمرار في العمل.²

-كما يمكنه أن يظهر مدى إسهام المؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من الانتاج بأقل التكاليف و التخلص من عوامل الضياع في الوقت و الجهد و المال مما يؤدي إلى خفض أسعار المنتجات.

-و يساعد تقييم الأداء على:

* الكشف عن التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوء، وذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمانيا في المؤسسة من مدة لأخرى، ومكانيا بالمؤسسات المماثلة الأخرى.

* الإفصاح عن درجة المواءمة و الانسجام بين الأهداف و الاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية.

* توضيح مدى كفاءة تخصيص و استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة الاقتصادية.

* توجيه العاملين في أداء أعمالهم.

* توجيه إشراف الإدارة العليا.

* توضيح سير العمليات الانتاجية.³

¹ - هياج عبد الرحمان، أثر مراقبة التسيير على الرفع من مستوى الأداء المالي، مذكرة التخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية علوم اقتصادية و علوم تسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2012، ص ص 16-17.

² - عمر تيممجدين، دور استراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية علوم اقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضير بسكرة- الجزائر، 2013، ص 61.

³ - فلاح حسن عداوي الحسيني، الادارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2000، ص 233.

- كما يمكن تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، لتحديد جوانب القوة و الضعف فيها و الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين و بذلك يعد تقييم الأداء المالي أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية و توجيهها تجاه المؤسسات الناجحة.¹

- وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على تقييم ربحية الشركة، سيولة الشركة، تطور النشاط، المديونية، تطور التوزيعات، تطور حجم الشركة.

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للشركة أدوات و طرق تحليل الأداء المالي. حيث ان الغرض من تقييم الربحية و تحسينها هو تعظيم قيمة الشركة، و العرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، أما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع الشركة لمصادرهما المالية و استثماراتها. والغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي. اما الغرض من تقييم حجم الشركة فهو زيودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للشركات.²

الفرع الخامس : مراحل عملية تقييم الاداء في المؤسسة الاقتصادية

إن عملية تقييم الأداء تمر بعدة مراحل اساسية أهمها:

- 1) **مرحلة جمع البيانات و المعلومات الاحصائية:** وذلك يتم من خلال القوائم المالية المتمثلة في الميزانية و جدول حسابات النتائج و قائمة التدفقات النقدية و القوائم الأخرى التي أضافها نظام محاسبي مالي جديد و الملاحق المرفقة بالتقارير المالية إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة، و البيانات المتعلقة بأنشطة المنشآت المشابهة.
- 2) **تحليل ودراسة البيانات و المعلومات الاحصائية:** حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية و الاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الاحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات و يتم بعد ذلك تحليلها و الوصول إلى نتائج معنية.
- 3) **إجراء عملية التقييم:** يتم ذلك باستخدام المعايير و النسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للوحدة الاقتصادية و ذلك بهدف التوصل إلى حكم موضوعي و دقيق يمكن الاعتماد عليه.

¹ - ذهبية بن عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 106.

² - هياج عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 14.

4) **تحديد الانحرافات:** في هذه المرحلة يتم تحديد الانحرافات التي تتعلق بمدى اختلاف الوحدات المنتجة عن الموصفات النوعية المحددة، وقد يكون الانحراف ناجما عن انخفاض الكمية المنتجة أو بسبب وجود اختلال في العلاقات الانتاجية بين الاقسام المختلفة في المشروع.

5) **متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:** يتم ذلك بتزويد نتائج التقييم إلى الادارات المختلفة داخل الوحدة للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة و زيادة فعالية المتابعة و الرقابة.¹

المطلب الثاني: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من أهم أنواع التقارير المحاسبية و المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها في إدارة مواردها المتاحة بمختلف أنواعها، ومن جهة أخرى تمثل هذه القوائم المصدر الاساسي للمعلومات المالية للجهات المهتمة بالوضعية المالية للمؤسسة، والتي تسمح بتقديم صورة عادلة للوضعية المالية، الأداء، خزينه المؤسسة في نهاية الدورة، وحسب ما جاء في نص النظام المحاسبي المالي الجديد للمؤسسات فإن كل مؤسسة مجبرة على إعداد قوائم مالية ختامية في نهاية كل دورة محاسبية المتمثلة في:

- الميزانية (قائمة المركز المالي).

- جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل).

- جدول تغيرات الاموال الخاصة (قائمة التغير في حقوق الملكية).

- جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية).

- الملاحق التي تبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة و يقدم معلومات مكملة للحصيلة و لحساب النتيجة.

ويتم عرض القوائم المالية مستخدمين هذه القوائم من مقارنتها بقوائم الدورات السابقة، بحيث يتم تقديم الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة بعمودين واحد لأرصدة الدورة السابقة و الثاني يخص معطيات الدورة الحالية.

الفرع الأول: الميزانية (قائمة المركز المالي)

تعرف الميزانية العمومية على أنها مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة في وقت معين فتبين ما لدى المؤسسة من موجودات و ما عليها من مطلوبات من قبل الملاك أو من قبل الغير ولهذا تسمى أيضا بقائمة المركز المالي و

¹- نفس المرجع، ص 18-19.

تعتبر الميزانية العمومية المكون الرئيسي في القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) (IAS1) وهي عبارة عن بيان المركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم والحقوق الملكية في لحظة زمنية معينة.¹

أن الميزانية العمومية هي ليست مجرد حساب و إنما هي تقرير أو كشف أو قائمة على شكل حساب ومن أهدافها:

- بيان صافي حقوق مالك المؤسسة أو أصحابها من المساهمين و المستثمرين.

- إعطاء صورة عن طاقات المؤسسة (أصول) و مصادرها (الخصوم).

- بيان المركز المالي للمؤسسة استجابة لاحتياجات المقترضين.²

وتحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول و عناصر الخصوم، حيث أن الأصول تصنف إلى أصول غير جارية و أخرى جارية، أما الخصوم تصنف بدورها إلى أموال خاصة (حقوق الملكية) و إلى خصوم غير جارية و أخرى جارية.

جدول رقم(01): الميزانية المحاسبية و المالية لجانب الأصول و الخصوم

أصول	خصوم
أصول غير جارية (ثابتة)	رؤوس الاموال الخاصة:
فرق شراء-شهرة موجبة أو سالبة	رأسمال المصدر
أصول معنوية	رأسمال غير مصدر
أصول مادية:	علاوات و احتياطات/ احتياطات موحدة (1)
* أراضي	فروق إعادة التقييم
* مباني	فرق المعادلة (1)
أصول مادية أخرى	النتيجة الصافية/ النتيجة الصافية حصة المجموعة (1)
أصول ممنوح كامتياز	رؤوس أموال أخرى/ مرحل من جديد
أصول قيد الانجاز	حصة الشركة الموحدة(1)
أصول مالية:	حصة الأقلية (1)
* سندات للمعادلة	
* مساهمات أخرى و ديون مرتبطة	
* سندات تجهيز أخرى	
* قروض و أصول مالية أخرى غير متداولة	
* أصل الضرائب المؤجلة	
	-المجموع I

¹ -لدرع خديجة، عبد الرحيم ليلي، قائمة المركز المالي في ظل نظام محاسبي مالي جديد، الملتنقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق، معهد علوم اقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي -سوق أهراس، 2010، ص 5.

² -عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة (1) و (2)، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2008، ص 487.

<p>الخصوم الغير جارية (ثابتة) قروض و ديون مالية ضرائب (مؤجلة و مخصصة) ديون غير متداولة أخرى مخصصات و منتجات مقيدة مسبقا.</p>	<p>مجموع أصول غير جارية(ثابتة)</p>
<p>مجموع الخصوم غير جارية (ثابتة) II</p>	<p>أصول جارية(متداولة) ● المخزون ● مدينون و توظيفات مشابهة ● زبائن ● مدنيو آخرون ● ضرائب و مشابهة ● مدينون آخرون و توظيفات أخرى ● النقديات و ما شابهه ● توظيفات و أصول مالية جارية أخرى ● الخزينة</p>
<p>الخصوم الجارية (متداولة) موردون وحسابات مرتبطة ضرائب ديون أخرى خصم الخزينة</p>	<p>مجموع الاصول جارية (متداولة)</p>
<p>مجموع الخصوم جارية (متداولة) III</p>	<p>مجموع الاصول العام</p>
<p>مجموع الخصوم العام</p>	<p>مجموع الاصول العام</p>

المصدر: هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد و المعايير المحاسبية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص ص 263-264. (بتصرف) .

الفرع الثاني: حسابات النتائج (قائمة الدخل):

يتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الأداء، و يعتبر حسابات النتائج وثيقة تلخيصية للأعباء و النواتج الملحقه خلال الدورة المحاسبية الجارية، أما العناصر التي يجب أن تتضمنها حسابات النتائج فهي كما يلي:

- حوصلة الأعباء حسب طبيعتها يمكن من خلالها حساب الهامش الاجمالي، القيمة المضافة الفاض الخام للاستغلال.

- إيرادات و نواتج النشاط العادي.

- النتيجة الوظيفية.

- الايرادات المالية و الاعباء المالية.

- العناصر غير العادية(النواتج و الأعباء).

- النتيجة العادية قبل التوزيع.

- النتيجة الصافية للأسهم (شركات ذات أسهم).

بالإضافة إلى العناصر الأخرى يمكن عرضها في:

- مبالغ الضرائب.
- مخصصات الاهتلاكات و المؤونات.
- الأعباء الخاصة بأجور المستخدمين.
- مبالغ الحصص الموزعة للشركات ذات أسهم¹.

حيث تهدف قائمة الدخل إلى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بالمعلومات بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة و كذا المعلومات التي تساعد على التنبؤ بمقدار و توقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل و توفر لمستخدمي القوائم المالية المعلومات المالية قصد التعرف على أماكن وجود فرص الاستثمار المرحة، وذلك بعد الكشف عن مصادر تلك النتائج و مكوناتها و الأحداث و العمليات التي أدت إلى تحقيقها في ظل الظروف السائدة إضافة إلى كونها تبين للزبائن قدرة المؤسسة على تقديم السلع و الخدمات المطلوبة، كما تم أيضا نقابات العمال في المفاوضات حول الأجور دون أن ننسى أهميتها بالنسبة للجهات الحكومية فيما يخص إعداد السياسة الضريبية و الاقتصادية².

كما تقوم هذه القائمة بتقديم معلومات عن الأداء المالي للمؤسسة خلال الفترة المحاسبية بما تحتويه من المعلومات عن الإيرادات و التكاليف، فالمستثمرون و الدائنون عادة ما يستخدمون هذه المعلومات عن الماضي للمساعدة في تقييم مدى ازدهار المؤسسة، لذلك فإن قرارات الاستثمار و منح الديون تعكس توقعات المستثمرين و الدائنين عن الأداء المستقبلي³.

جدول رقم(02): جدول حسابات النتائج

1-N	N	الملاحظة	البيان
			رقم الاعمال تغيرات مخزون المنتجات التامة و قيد الانجاز إنتاج تجهيز إعانات الاستغلال
			I. إنتاج الدورة
			-مشتريات مستهلكة

¹ - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، جزء أول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص ص 79-80.

² - شناي عبد الكرم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير محاسبة الدولية، مذكرة ماجستير ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم تجارية جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 50.

³ - فايز زهدي السلطوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للافصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة، 2005، ص 43.

			خدمات خارجية و استهلاكات أخرى
			II. استهلاكات الدورة
			III. القيمة المضافة للاستهلاك (II- I)
			أعباء المستخدمين ضرائب، رسوم و دفعات مشابهة
			IV. الفائض الإجمالي للإستغلال
			منتجات تشغيلية أخرى أعباء تشغيلية أخرى حصص الاهتلاكات و المخصصات استرجعات على الخسائر في القيمة و المخصصات
			V. النتيجة التشغيلية
			منتجات مالية أعباء مالية
			VI. النتيجة المالية
			VII النتيجة العادية قبل الضريبة (VI+V)
			ضرائب مستحقة على النتائج العادية ضرائب مؤجلة (تغيرات) على النتائج مؤجلة منتوج منتجات النشاطات العادية منتوج أعباء النشاطات العادية
			VIII النتيجة الصافية للنشاطات العادية
			عناصر استثنائية (منتجات) (للتحديد) عناصر استثنائية (أعباء) (للتحديد)
			IX النتيجة الاستثنائية
			X النتيجة الصافية للدورة
			الحصة في النتائج الصافية الشركات الموضوعة(1) للمعادلة
			XI النتيجة الصافية للمجموعة الموحدة(1)
			منها حصة الأقلية (1) حصة المجموعة (1)

المصدر: هوام جمعة، مرجع سابق، ص 265.

الفرع الثالث: جدول تدفقات الخزينة (قائمة تدفقات النقدية)

يتضمن التغيرات التي تحدث في عناصر الميزانية وحسابات النتائج، ويتم عرض جدول تدفقات للخزينة يهدف تمكين المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة و ما يعادها أثناء الدورة المحاسبية ويتضمن هذا الجدول الانشطة التالية:

1) الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال): وتتضمن الأعباء و النواتج و النشاطات الأخرى التي ليست لها علاقة بنشاط التمويل و الاستثمار.

2) الأنشطة الاستثمارية(وظيفة الاستثمار): تتضمن المبالغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيل الناتجة عن تنازل عن الاستثمارات.

3) الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل): تشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأسمال سواء بالنقصان أو بالزيادة ومكافآت رأسمال المدفوعة و حركة التسبيقات ذات طبيعة مالية.

ويمكن تقديم و عرض جدول تدفقات الخزينة إما بالطريقة المباشرة أو غير مباشرة.¹

جدول رقم (03): جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة

الدورة 1-N	الدورة N	ملاحظة	البيان
			تدفقات الخزينة من الأنشطة التشغيلية: متحصلات من الزبائن (مقبوضات نقدية من زبائن) مدفوعات إلى الموردين و المستخدمين فوائد و مصاريف مالية أخرى مدفوعة ضرائب مدفوعة على نتائج تدفقات الخزينة قبل العناصر الاستثنائية تدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثنائية
			تدفقات الخزينة الصافية من الأنشطة العادية (A)
			تدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثمارية. مدفوعات على شراء تجهيزات مادية أو معنوية. متحصلات على تنازلات التجهيزات المادية أو المعنوية مدفوعات على شراء تجهيزات مالية. متحصلات على تنازلات عن تجهيزات مالية فوائد محصلة على التوظيفات المالية أرباح أسهم و الحصة في النتائج المستلمة
			تدفقات الخزينة الصافية من الأنشطة الاستثمارية (B)

¹ - شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 80.

			تدفقات الخزينة من الأنشطة التمويلية: * متحصلات من جراء اصدار الأسهم * أرباح أسهم و توزيعات أخرى * تسديدات القروض و الديون المتشابهة الأخرى
			تدفقات الخزينة الصافية من الأنشطة التمويلية (C)
			آثار تغيرات معدل الصرف على السبولة و ما يعادلها
			تغيرات الخزينة للفترة (C+B+A)
			الخزينة و ما يعادلها عند افتتاح الدورة الخزينة و ما يعادلها عند اغلاق الدورة
			تغيرات الخزينة للفترة
			مقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: هوام جمعة، مرجع سابق، ص 267.

جدول رقم (04): جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير مباشرة

الدورة 1-N	الدورة N	ملاحظة	البيان
			تدفقات الخزينة من الأنشطة التشغيلية: النتيجة الصافية للدورة. تعديلات بالنسبة ل : * استهلاكات و مخصصات. * تغيرات ضرائب مؤجلة. * تغيرات مخزون. * تغيرات زبائن و مدينون آخرون. * تغيرات موردين و ديون أخرى. * فوائض أو نواقص القيم الناجمة من تنازل صافية الضرائب.
			تدفقات الخزينة من النشاط (A)
			تدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثمارية. مدفوعات على شراء تجهيزات. متحصلات على تنازلات التجهيزات. أثر تغيير مجال التوحيد (1).
			تدفقات الخزينة الصافية من الأنشطة الاستثمارية (B)
			أرباح مدفوعة إلى المساهمين. زيادة رأسمال نقدا.

			إصدار قروض. تسديد قروض.
			تدفقات الخزينة الصافية من الأنشطة التمويلية (C)
			تغيرات الخزينة للفترة (C+B+A)
			الخزينة و ما يعادلها عند افتتاح الدورة. الخزينة و ما يعادلها عند غلق الدورة. أثر التغير الجاري للعمليات الصعبة (1).
			-التغير في الخزينة.

المصدر: نفس المرجع، ص 268.

الفرع الرابع: جدول تغيرات الأموال الخاصة

اعتبر النظام المحاسبي المالي الجديد ان جدول تغيرات الأموال الخاصة احدى القوائم المالية، على عكس المخطط المحاسبي الذي اعتبره جدول من الملاحق وهذا اعتراف ضمني بأهمية حركة هذه الأموال لأنها هي التي تظهر مقدرة الشركة على تزويد ملاكها بأموال، كما يظهر مقدرة الملاك على ترك أجزاء من أرباحهم أو عائدات أسهمهم في متناول الشركة.¹

حيث يقدم جدول التغيرات رأسمال حالة تحليلية لحركة رأسمال خلال الدورة المحاسبية ويمكن عرض و تقديم أهم العناصر التي يتضمنها هذا الجدول كما يلي:

- النتيجة الصافية.

- حركة رأسمال (زيادة، نقصان، استرجاع).

- مكافآت رأسمال (توزيع الحصص).

- نواتج و أعباء سجلت مباشرة في الرأسمال.

- تغيرات في الطرائق المحاسبية أو تصحيح أخطائها المؤثرة مباشرة على رأسمال.²

كما يمكن توضيح قائمة تغيرات الاموال الخاصة في العناصر التالية و التي يجب التأكد على نقطتين أساسيتين هما:

1) تتكون حسابات الأموال الخاصة من البنود الأساسية التالية:

¹ - مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري و اشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، مجلة جامعة باتنة للعلوم الاقتصادية و علوم التسيير، عدد الرابع، سنة 2008، ص 212.

² - شعيب ستوف، مرجع سابق، ص 81.

- رأسمال المؤسسة- علاوة الاصدار- فارق التقييم- فارق إعادة التقييم- الاحتياطات و النتيجة.
(2) تتمثل المعاملات التي تحدث خلال الفترة و تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة فيما يلي:

2-1 التغييرات في السياسات المحاسبية و تصحيح الأخطاء العامة:

تقوم المؤسسات في بعض الأحيان بإجراء تغيير من طريقة محاسبية إلى أخرى مثل تغيير طريقة الاهتلاك أو تصحيح الأخطاء في التقديرات المحاسبية. ووفقا لنظام المحاسبي المالي فإن تغييرات الطرق المحاسبية تخص تغييرات المبادئ، و الأسس، و الاتفاقيات، و القواعد و الممارسات الخصوصية التي تطبقها أي مؤسس لإعداد و تقديم قوائمها المالية. و لا يعتمد إلى تغيير طريقة محاسبية إلا اذا كان هذا التغيير مفروضا في إطار تنظيم جديد أو كان يسمح بنوع من التحسين في عملية تقديم القوائم المالية للمؤسس المعينة.

ويتم تعديل أرصدة حسابات الاموال الخاصة في أول خطوة عند إعداد قائمة تغييرات الاموال الخاصة بأثر التغييرات في السياسة المحاسبية.

2-2 مكاسب وخسائر إعادة تقييم التثبيتات:

الخطوة الثانية لإظهار المعاملات التي تؤثر على أرصدة الأموال الخاصة هي المكاسب أو الخسائر عن إعادة تقييم التثبيتات التي اشار اليها النظام المحاسبي المالي، والتي ترحل مباشرة الى حسابات الاموال الخاصة (تحت العمود الخاص بإعادة التقييم)، ولا يتم اظهارها في حسابات النتائج.¹

2-3 النتيجة الصافية:

الخطوة الثالثة في بنود المعاملات التي تؤثر على أرصدة حسابات الاموال الخاصة هي النتيجة الصافية لحسابات النتائج، وتكون موجبة اذا كان صافي ربح وسالبة اذا كانت خسارة.

2-4 المعاملات مع الملاك والتحويلات بين حسابات الاموال الخاصة: وتشمل ما يلي :

- زيادة رأسمال: (من خلال اصدار أسهم جديدة) وقد تكون الزيادة بدون علاوة فتظهر تحت عمود رأسمال أما قيمة العلاوة فتظهر تحت عمود (علاوة الاصدار) .
- الحصص المدفوعة: تظهر بالسالب تحت عمود الاحتياطات والنتائج.
- الارباح أو الخسائر غير مدرجة في الحسابات في حساب النتائج.²

جدول رقم (05): جدول تغييرات الأموال الخاصة

¹ - طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لاغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية و مستقبلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 251.

² - نفس المرجع، ص 254 .

البيانات	ملاحظة	رأسمال المؤسسة	علاوة الاصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
تغيير الطريق المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة. إعادة تقييم الثبثات. الأرباح أو الخسائر غير مدرجة في الحسابات في حساب النتائج. الحصص المدفوعة. العلاوات المدفوعة للمسييرين. العلاوات المدفوعة للعمال. زيادة رأسمال. صافي نتيجة السنة المالية.						

المصدر: لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منثوري-قسنطينة، 2012، ص 140.

الفرع الخامس : الملاحق:

تتضمن الملاحق جداول ملحقه كشرح الابعاء او النواتج الخاصة بالقوائم المالية، كما تحتوي على طرائق محاسبية والمعلومات المحاسبية الضرورية لشرح او تكملة للميزانيات، وحسابات النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، إيضاحات تخص الشركاء، الأسهم الوحدات و الفروع و الشركة الأم، تحويلات ما بين الفروع و الشركة الأم.¹ ويعرف الملاحق على أنه وثيقة محاسبية تحوي على معلومات أساسية ذات دلالة حيث يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية و كذا الطرق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم و قراءة القوائم المالية و يقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنات مع الفترات السابقة.² و تتمثل أهداف هذا الملحق في:

- شرح الطرق المحاسبية وطرق التقييم التي طبقت عند إعداد الحسابات.
- عرض المعلومات المكملة المطلوبة قانونا.
- إعطاء كل معلومة إضافية تسمح بأحسن فهم لوضعية المؤسسة و أداءاتها.

¹ - نفس المرجع، ص 81.

² - شناي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 56.

إذن فالمعلومات المتضمنة في الملاحق تعتبر أساسية بالنسبة للمحلل المالي، فهي تسمح له بمعرفة خصوصيات المؤسسة محل الدراسة.¹

المطلب الثالث: استخدام المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

لقد أصبح استخدام المؤشرات المالية لأغراض قياس و تقييم الأداء المالي للمؤسسات من الأمور واسعة الإنتشار إذ أنه لا يمكن تصور تحليل بيانات المؤسسة و تحديد مركزها المالي من دون التطرق إلى مؤشرات مالية من خلال حسابها و تحليلها و استخلاص مختلف النتائج منها، إذ أن المؤشرات المالية تعتبر أدوات مهمة و مفيدة في التحليل المالي إذا استخدمت بشكل فعال و بنيت على بيانات صحيحة، و يقيم الوضع المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة من إجراء مقارنات بين المؤشرات المالية للمؤسسة و المؤشرات المالية للمؤسسات المنافسة أو المؤسسات الصناعية، كما تمكن المؤشرات المالية مقارنة أداء المؤسسة ووضعها المالي في فترات متعاقبة، بهدف تحديد و تقييم اتجاهات الأداء المالي.

و قبل التطرق الى هذه المؤشرات سوف نتطرق إلى اعداد الميزانية المالية المختصرة، ثم دراسة مؤشرات الميزانية و مؤشرات جدول حسابات النتائج و مؤشرات جدول تدفقات الخزينة.

الفرع الأول: الميزانية المالية المختصرة

هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ الاستحقاق و السيولة و يراعي في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة و تستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل.²

¹-P.Amadieu et V.Bessi re, Analyse de l'information financi re, Economica, 2007, P 57.

²- صادق الحسيني، التحليل المالي و المحاسبي، الطبعة الأولى، 1990، ص 77.

جدول رقم (06): الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول والخصوم

أصول	خصوم
أصول غير جارية (ثابتة)	أموال خاصة
مجموع أصول غير جارية (ثابتة)	مجموع الأموال الخاصة (حقوق ملكية)
أصول جارية (متداولة)	خصوم غير الجارية (ديون ط.أ)
قيم الاستغلال	مجموع خصوم غير الجارية
قيم قابلة للتحقيق	الخصوم الجارية (ديون ق.أ)
قيم جاهزة	مجموع الخصوم الجارية
مجموع أصول جارية (متداولة)	المجموع العام للخصوم
مجموع العام للأصول	

المصدر: من إعداد الطالبة (بتصرف).

الفرع الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية

يمكن تعريف النسب على أنها علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي للمؤسسة فيمكن أن تتعلق بصنف من الميزانية أو معطيات أخرى كالأصول أو القيمة المضافة و تسمح هذه النسب للمحلل المالي بمتابعة تطور المؤسسة و تحديد صورتها للمتعاملين المهتمين بها كالمساهمين و البنوك.

إن المقاييس المالية متعددة و متنوعة و سوف نتناول عدد من المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية الختامية و هي:

أولاً) مؤشرات الميزانية المحاسبية و المالية

حتى يتمكن المحلل المالي من إستخراج المؤشرات و النسب المالية من الميزانية المحاسبية لا بد من تحويلها إلى ميزانية مالية و باستخدام النظام المحاسبي المالي الجديد SCF أصبحت الميزانية المحاسبية هي ميزانية مالية مما سهل للمحلل المالي.

و تتمثل أهم النسب المالية المستخرجة من الميزانية المالية في: نسب السيولة-نسب النشاط-نسب التمويل و الاستقلالية المالية-نسب المردودية.

1. نسب السيولة:

تشير السيولة إلى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها عندما يحين ميعاد استحقاقها أي أن الأصول تتحول إلى نقدية و تستخدم النقدية بدورها في سداد التزاماتها قصيرة الاجل، و تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تحليل و تقييم رأسمال العامل و التعرف على درجة تداول عناصره¹.

و تضمن هذه النسبة مجموعة من النسب و هي:

1.1. نسبة التداول: هي نفسها نسبة السيولة العامة و تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل بأموالها المتداولة و التي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية في المواعيد التي تتفق مع تواريخ الاستحقاق و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول الجارية} / \text{الخصوم الجارية (ديون قصيرة)}}{100x}$$

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، أي تحقق رأسمال العامل صافي ايجابي مما يعطي للموردين ثقة أكبر بالمؤسسة، أما اذا كانت أقل من الواحد فالمؤسسة في حالة سيئة و عليها أن تدارك ذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو زيادة رأسمالها أو تخفيض ديون قصيرة الأجل.

1.2. نسبة السيولة السريعة: هي نفسها نسبة السيولة المختصرة و تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية التزاماتها الجارية بالأصول سريعة التداول و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السريعة} = \frac{\text{(الأصول الجارية - المخزون) / الخصوم الجارية}}{100 x}$$

و بمعنى آخر :

$$\text{نسبة السريعة} = \frac{\text{(الأصول قصيرة الأجل - المخزونات) / قروض قصيرة الأجل}}{100x}$$

و بمعنى آخر:

$$\text{نسبة السريعة} = \frac{\text{(قيم قابلة للتحقق + قيم جاهزة) / قروض قصيرة الأجل}}{100 x}$$

و تحكم على مؤشرات هذه النسبة من خلال المعيار النمطي (1:2) حيث يفترض المعيار ضرورة أن يتوفر على الأقل دينار واحد من الأصول السريعة دون اللجوء للمخزون لتغطية كل دينار من الالتزامات المتداولة دون أن تتأثر الأنشطة التشغيلية و الاعتيادية في المؤسسة بذلك السداد.

¹ - عبد الحليم كراجة، الادارة المالية و التحليل المالي، دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 53 .

ملاحظة: اذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد أو أكبر منه فإن المخزون غير ممول عن طريق ديون قصيرة أجل.

1. 3. نسبة النقدية: هي عبارة عن السيولة الفورية (الجاهزة) و تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الدفع الفوري من موجوداتها لسداد ديونها و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة النقدية: القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل} \times 100$$

إن الحصول على نسبة عالية كان ذلك بسبب احتفاظ المؤسسة بسيولة و نقدية عالية، ولكن ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير قد يعطي مؤشرات على فشل هذه المؤسسة في استغلال أموالها و استثمارها في أوجه الاستثمار المختلفة بدلا من تكديسها في المؤسسة دون استخدامها.¹

- إن ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني أحد الاحتمالات التالية:

* تراجع نشاط مؤسسة.

* نقص تجديد الاستثمارات.

* فائض في النقديات غير مستقل وعرضة للتدهور في القيمة.

ملاحظة: هناك من يعطي لنسبتي السيولة السريعة معيار يقدر في المجال 30% إلى 50% و يعطي نسبتي السيولة النقدية معيار يقدر في المجال 20% إلى 30%.²

2. نسبة النشاط:

تقيس هذه النسبة كفاءة ادارة موارد النشأة من خلال مقارنة مبيعاتها الصافية مع الاستثمار في مجموعات رئيسية من الموجودات أو في الموجودات ككل، كما تقيس مدى كفاءة ادارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسباً على مختلف أنواع الاصول، وأيضاً تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وبتالي أعلى ربح ممكن .

وتعمل هذه النسب على الكشف عن أي خلل قد يطرأ على هذا التوازن ومن أهم هذه النسب هي³

1.2 معدل دوران مجموع الاصول:

تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الاصول المستخدم في خلق المؤسسة، وتساعد دراسة هذه النسبة أو هذا المعدل ومتابعة

¹ - حمزة محمود الزبيدي، الادارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ط2، ص 133.

² - صخزي جمال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير و علوم تجارية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013، ص 19.

³ - زهرة حسن العامري، أهمية النسب المالية في تقويم الاداء (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية)، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 63، 2006، ص 118.

تطوره ان مجموع الاستثمار في الاصول يبدو معقولا قياسا بمستوى النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلا بالمبيعات ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران مجموع الاصول} = \text{رقم الاعمال (صافي المبيعات)} / \text{مجموع الاصول}$$

ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة الا انه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسبة القطاع الذي تنتمي اليه المؤسسة، فإذا كان معدل المؤسسة أكبر من معدل القطاع فهذا يعني ان المؤسسة تعمل قريبا من مستوى الطاقة الكاملة، مما يعني أنه يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأسمال المستثمر، أما اذا كان معدل المؤسسة منخفضا مقارنة بمعدل القطاع فهذا دليل على وجود اصول غير مستغلة أي ان هناك أصول زائدة لا ضرورة لها.

2. 2 معدل دوران الاصول غير جارية: يعد من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي وتكمن اهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الادارة وفعالية ادائها في استغلال واستخدام الاصول غير جارية في خلق المبيعات . ويتم حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الاصول غير الجارية} = \text{رقم الاعمال} / \text{الاصول غير الجارية}$$

كلما زادا معدل دوران الاصول غير الجارية قياسا بمعيار المقارنة المستخدم في التحليل كلما زادت الكفاءة الادارية من خلال فعالية استخدام الاصول غير الجارية في خلق المبيعات، سواء كانت تلك الفعالية ناتجة عن الاستخدام الفتي أو لكون الاستثمار في الاصول غير الجارية يتسم بمقدار اقتصادي امثل¹.

ملاحظة: في حالة قيام المؤسسة باستتجار بعض الاصول غير الجارية بدلا من شراءها فان جزء كبير من الاصول غير الجارية لا تظهر في الميزانية وهذا يعني لا يأخذ في الحسبان عنصر الاستتجار في عملية تقييم الاداء بتحليل نسب النشاط.

3.2 معدل دوران الاصول الجارية: يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الاصول الجارية في توليد المبيعات، ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 139.

معدل دوران الاصول الجارية = رقم الاعمال / الاصول الجارية

حيث يعبر هذا المعدل عن كفاءة الادارة في استغلال أصول الجارية في خلق المبيعات، و بالتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت الانتاجية الدينار الواحد المستثمر في الاصول الجارية في خلق المبيعات، وفي ذلك تعظيم الاداء التشغيلي، و كلما تم انخفاض معدل الدوران يعني ذلك ضعفا في استغلال الاصول الجارية في خلق مبيعات، وكلما تم ارتفاع هذا المعدل مقارنة بمعدل القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة يعني ذلك ارتفاع كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الجارية .

4.2 معدل دوران المخزون: تمثل هذه النسبة سرعة دوران المخزون لدى المؤسسة، وهي تعبر عن عدد مرات

التي يدور فيها المخزون خلال دورة الاستغلال و تحسب كما يلي:

في المؤسسات التجارية: معدل دوران المخزون = تكلفة شراء البضاعة / متوسط المخزون

في المؤسسات الصناعية: معدل دوران المخزون = تكلفة شراء مواد أولية / متوسط المخزون

حيث كلما كانت هذه النسبة كبيرة كان ذلك دليلا على سهولة انسياب مخزون المؤسسة.¹

3. نسب تمويل و الاستقلالية المالية:

تعبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة و مكوناته و مدى اعتمادها عن المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية أو الخارجية ومن أهم هذه النسب نجد:

1.3 نسبة التمويل الدائم: تعبر هذه النسبة على مدى تغطية الاموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة

وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الاموال الدائمة / الاصول غير جارية

- لكي تكون هذه النسبة كمؤشر ايجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي قيمة الاموال الدائمة مساوية لقيمة الاصول غير جارية و هو ما يجعل رأسمال العامل معدوم.

- إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح ، فإن رأسمال العامل يكون سالب و هذا يعني أن جزء من الاصول غير جارية ممولة عن طريق القروض قصيرة الاجل.

¹ - أحمد عطا الله القطامين، التخطيط الاستراتيجي و الادارة الاستراتيجية (مفاهيم و نظريات و حالات تطبيقية)، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 1996، ص 167.

-إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول غير جارية ممولة بالأموال الدائمة.

2.3 نسبة التمويل الخاص: تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها غير جارية بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين و ما يلحق بها على تغطية الأصول غير جارية، و كلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك و العكس صحيح و تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول غير جارية}}$$

3.3 نسبة الاستقلالية المالية: تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائيتها و تحسب بالعلاقة

التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

-عادة يفضل المليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين الواحد والإثنان، وإذا كانت كذلك فإن البنوك توافق على إقراض المؤسسة.

4.3 نسبة التمويل الخارجي: تتمثل في نسبة الاقتراض و تعبر عن مدى اعتماد المؤسسة على الأموال

الخارجية في عملية التمويل و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاقتراض (نسبة التمويل الخارجي)} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

- كلما قلت هذه النسبة زادت من ثقة الممولين في قدرة المؤسسة بالوفاء بديونها.

- كلما ارتفعت هذه النسبة أدت إلى صعوبات تتعرض لها المؤسسة منها:

* صعوبات الحصول على أموال مقترضة إضافية، حيث ان المقرضين يمتنعون عن تقديم قروض إضافية للمؤسسة.

* صعوبات عن عدم القدرة على تسديد القروض و فوائدها مما يعرض المؤسسة إلى العسر المالي.¹

¹ -Stephane griffiths, gestion financiere, edetion chihab, alger, 1996, p373.

4. نسبة المردودية:

تعتبر هذه النسبة على قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفعالية و كفاءة للحصول على العائد و من أهم هذه النسب نجد:

1.4 المردودية المالية RF: تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الاموال الخاصة المستعملة و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا توجد المؤسسة صعوبات في جذب مساهمين جدد إذا كانت بحاجة إلى ذلك.

2.4 المردودية الاقتصادية RE: تعتبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح و تحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الاصول}}$$

ثانيا: مؤشرات جدول حسابات النتائج

إن تحليل جدول حسابات النتائج يعتبر أمرا أساسيا في فهم الكيفية التي تشكلت بها النتيجة الصافية، كما و أن الهدف من تحليل النتيجة متعدد الأوجه فهو يسمح بقياس ربحية المؤسسة.

كما يتيح للمحلل المالي من تشخيص بعض الظواهر من بينها ما هو متعلق بالخزينة و التوازن المالي و منها ما هو متعلق بأهداف تقييم الأداء المالي للمؤسسة بالإضافة إلى أهداف متعلقة بالمراقبة الداخلية و الخارجية سواء من طرف المالك أو المساهمين أو الدائنين و غيرهم.²

و تتمثل أهم المؤشرات المستخرجة من تحليل جدول حسابات النتائج فيما يلي:

1. **رقم الأعمال:** هو عبارة عن الإيرادات المتولدة عن الأنشطة الأساسية و يتحدد حسب الحصة السوقية و تبعا لمدى سيطرة المؤسسة على الأسواق و تختلف مكوناته باختلاف النشاط الذي تؤديه المؤسسة و بشكل عام يتفرع إلى رقم الأعمال التجاري و رقم الأعمال الإنتاجي و رقم الأعمال الخدمي.

¹ - إلياس بن الساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، جزء 2، دار وائل للنشر و التوزيع، الاردن، ط2، 2011، ص 167.

² - نفس المرجع، ص 169.

اما إذا كانت المؤسسة متنوعة فإنه يمكن حساب رقم الأعمال بالعلاقة التالية:

$$\text{رقم الاعمال} = \text{مبيعات} + \text{إنتاج مباع} + \text{خدمات}$$

2. **الهامش التجاري:** هو مؤشر يقيس العلاقات التجارية بين المؤسسة و العملاء من جهة و المؤسسة و المورد من جهة أخرى و يدرس العلاقات التبادلية بين هذين المتعاملين و من تم تحديد مكانة المؤسسة في السوق الأمامية و الخلفية.

و يمكن حساب الهامش التجاري بحساب الفرق بين مبيعات بضائع و تكلفة شراءها و ذلك بالعلاقة التالية:

$$\text{الهامش التجاري} = \text{مبيعات بضاعة} - \text{مشتريات بضاعة} + \text{التغير في المخزون}$$

كما يمكن حسابه أيضا:

$$\text{الهامش التجاري} = \text{مبيعات بضاعة} - \text{بضائع مستهلكة}$$

3. **الانتاج:** نجد هذا المؤشر في جدول حسابات المؤسسات القطاعية الصناعية و لا يظهر في القطاعات التجارية و يتمثل في إجمالي المنتجات المصنعة لاختلاف استخداماتها، و يمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{الانتاج} = \text{انتاج مباع} + \text{انتاج مخزن} + \text{انتاج المؤسسة لنفسها}$$

4. **الهامش على الاستهلاك المواد الأولية:** يتمثل هذا الفارق بين الانتاج و الاستهلاك في المواد الأولية و يعتبر ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات الصناعية و يحدد بالعلاقة التالية:

$$\text{الهامش على استهلاك المواد الأولية} = \text{الانتاج} - \text{استهلاك من المواد الاولية}$$

يمكن حساب رصيد استهلاك المواد الأولية بالعلاقة التالية:

$$\text{الاستهلاك من المواد الأولية} = \text{مشتريات المواد الاولية} - \text{التغير في المخزون من المواد أولية}$$

5. **القيمة المضافة:** يعبر هذا المؤشر عن القيمة الاضافية التي قدمتها المؤسسة من خلال نشاطها الأساسي، كما يمكن تعريفها على أنها الفرق بين المدخلات المالية المباشرة و المخرجات المالية المباشرة.

و يحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

القيمة المضافة = الهامش التجاري + إنتاج الدورة - مشتريات من المواد الأولية + التغير في المخزون من المواد الأولية - مصاريف الخارجية الأخرى

6. الفائض الاجمالي للاستغلال: يمثل هذا الفرق بين الإيرادات الحصلة أو التي ستحصل في الأجل القريب و المصاريف المسددة أو التي ستدفع في الأجل القريب، أي أنه يقيس الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي للمؤسسة.¹

ويحسب بالعلاقة التالية:

الفائض الاجمالي للاستغلال = القيمة المضافة + إعانات الاستغلال - ضرائب ورسوم و اقتطاعات مماثلة - مصاريف المستخدمين و المصاريف الاجتماعية - مخصصات مؤونات تدني قيم الاصول المتداولة و مخاطر الاستغلال + إيرادات الاستغلال أخرى - مصاريف الاستغلال الأخرى

7. نتيجة الاستغلال: هي رصيد دورة الاستغلال أي الفارق بين إيرادات الاستغلال و مصاريف الاستغلال و يمكن حسابها اعتمادا على الفائض الاجمالي للاستغلال و ذلك كما يلي:

نتيجة الاستغلال = الفائض الاجمالي للاستغلال + مخصصات الإهلاك و مؤونات تدني قيم الاصول الثابتة - استرجاع الإهلاكات و مؤونات تدني قيم الأصول الثابتة

8. النتيجة المالية: يتمثل مؤشر النتيجة المالية في رصيد العمليات المالية الناتجة عن عمليات الاستدانة و المتمثلة في المصاريف المالية المرتبطة بعمليات الاقتراض، و الإيرادات المالية المتولدة عن التوظيفات المالية و كل الآثار المالية الناتجة عنها. و تحسب بالعلاقة التالية:

النتيجة المالية = إيرادات مالية - مصاريف مالية

9. النتيجة الاستثنائية: يتمثل مؤشر النتيجة الاستثنائية في الفارق بين الإيرادات و المصاريف الاستثنائية، و تتضمن جميع العمليات التي لم يتم تصنيفها ضمن عمليات الاستغلال و الاستثمار و العمليات المالية، و تحسب بالعلاقة التالية:²

النتيجة الاستثنائية = إيرادات استثنائية - مصاريف استثنائية

¹ - نفس المرجع، ص ص 170-172.

² - نفس المرجع، ص ص 173-175.

ثالثاً: مؤشرات جدول تدفقات الخزينة

يحظى تحليل التدفقات النقدية بأهمية كبيرة للمؤسسة وذلك لدوره في اتخاذ القرارات المالية بوجه عام، حيث تتبع أهمية هذا التحليل من أهمية القائمة نفسها حيث يستطيع المحلل المالي من خلال هذا التحليل أن يحكم على الأداء المالي للمؤسسة بالإضافة إلى إمكانية الحكم على مدى ملائمة التدفقات النقدية و كفايتها لاحتياجات المؤسسة، بالإضافة إلى ما يوفره هذا التحليل من معلومات مهمة عن مصادر التدفق النقدي فيها وما قد يوفره عن إمكانية التنبؤ باستمراريتها أو فشلها التي تعرضها هذه القائمة في اشتقاق مجموعة من المؤشرات المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم أوجه النشاط المختلفة خاصة ما يتعلق منها باختيار مدى ملائمة الموارد المالية لتوظيفها و من أهم المؤشرات التي تخدمها قائمة التدفقات الخزينة ما يلي:¹

1. نسب تقييم الربحية:

تقدم قائمة تدفقات الخزينة معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل و صافي التدفق النقدي و ذلك على أساس أن صافي الدخل يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق أما صافي التدفق النقدي بموجب الأساس النقدي.

و من بين أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من جدول تدفقات الخزينة لتخدم أغراض تقييم ربحية المؤسسة منها:

1.1 نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية:

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية.

ويقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية بما يلي:

- تدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية.

- مدفوعات أعباء الديون.

- الانفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الانتاجية.

- سداد الديون المستحقة خلال العام. (مدفوعات اللازمة لتسديد توزيعات الأرباح النقدية على مساهمين)

2.1 مؤشر النقدية التشغيلية: يوضح هذا المؤشر مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي و تحسب بالعلاقة التالية:

¹ - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني (أساليب و أدوات و الاستخدامات العلمية)، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2006، ص 161.

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الدخل (الربح)

3.1 العائد على الاصول من التدفق النقدي التشغيلي: يظهر هذا المؤشر مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي و تحسب بالعلاقة التالية:

العائد على الاصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الاصول

4.1 نسبة التدفق التشغيلي: يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة سياسة الائتمان في تحصيل النقدية. وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة التدفق التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي المبيعات

2. نسب تقييم السيولة:

هي تلك النسبة التي تقيس مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموعة الاصول المتداولة و من أهم هذه النسب المستخدمة لهذه الأغراض ما يلي:

نسبة تغطية الدين = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية.

تشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية و التمويلية الضرورية، و كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياطات.¹

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون

تشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على تسديد فوائد الديون، و انخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ و يبني بمشاكل قد تواجهها الشركة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل و أوراق الدفع قصيرة الأجل = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / استحقاقات الدين طويلة الأجل + الديون و أوراق الدفع قصيرة الأجل

¹ -Friedlob, G.T and Schneider, L.L.F, Essentials of financial Analysis, New jersey, 2003.

تشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة باستحقاقات الديون طويلة الأجل و الديون و اوراق الدفع قصيرة الأجل، وارتفاع هذه النسبة يعني أن وضع السيولة للمنشأة جيد و لا تعاني من مشكلات تتعلق بها¹

3. نسب تقييم السياسة المالية:

توفر قائمة التدفقات الخزينة معلومات يمكن تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، ومقارنتها لعدد من السنوات للتعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية، و من بين هذه النسب نجد:

نسب التوزيعات النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ التوزيعات النقدية للمساهمين

توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة الشركة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية و مدى استقرار هذه السياسة، إن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى قدرة المنشأة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية.

نسبة الفوائد و التوزيعات المقبوضة = المتحصلات النقدية المتحققة من إيراد الفوائد و التوزيعات المقبوضة/التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

تساعد هذه النسب على قياس الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الاوراق المالية.

نسبة الانفاق الرأسمالي = الانفاق الرأسمالي/ التدفقات النقدية الداخلة من اصدار أسهم و سندات و قروض طويلة الأجل

تعبّر هذه النسبة عن مدى مساهمة مصادر التمويل الطويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة كما أن انخفاض قيمة هذه النسبة قد يكون نتيجة زيادة الاستثمار في المخزون وزيادة الاستثمارات المالية، و لذلك تعد هذه النسبة مؤشر هاماً للمستثمرين و المقرضين عن كيفية استخدام أموالهم من قبل الإدارة.²

الفرع الثالث: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

هناك مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها رأسمال العامل، احتياج رأسمال العامل، الخزينة.

¹ -محمد مطر، مرجع سابق، ص 164.

² - نفس المرجع، ص 165.

أولاً: رأسمال العامل (FR):

هو عبارة عن هامش سيولة يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأسمال العامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش الأمان و يساعدها على مواجهة الصعوبات، و ضمان استمرار توازن هيكلها المالي.¹

ويمكن حسابه بطريقتين:

أعلى الميزانية: رأسمال العامل = الأموال الدائمة - أصول غير جارية. $0 \leq FR$

أسفل الميزانية: رأسمال العامل = أصول جارية - خصوم جارية. $0 \leq FR$

حالات التفسير المالي لرأسمال العامل:

(1) رأسمال العامل موجب: $0 < FR$: هذا يعني أن المؤسسة متوازنة ماليا على مدى الطويل و تتمكن من

تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى و هنا قد حققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، و هذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

(2) رأسمال العامل المعدوم: $FR=0$: في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول غير جارية فقط، أما

الأصول الجارية فتغطي عن طريق الخصوم الجارية فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، و تترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

(3) رأسمال العامل السالب: $FR > 0$: يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها و باقي

الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، و بالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.²

¹ - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، جزء أول، جزائر، دار محمدية العامة، 1988، ص ص 44-45.

² - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 83.

جدول رقم(07): جدول يوضح عوامل تغير رأسمال العامل

عوامل انخفاض رأسمال العامل	عوامل ارتفاع رأسمال العامل
النقص في الاموال الدائمة نتيجة * تخفيض رأسمال * تسديد ديون طويلة الأجل * توزيع جزء من الاحتياطات الاستثمار في أصول غير جارية جديدة غير ممول من أموال دائمة جديدة الخسائر المحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة، و بالتالي الأموال الدائمة	الزيادة في الأموال الدائمة نتيجة * زيادة في رأسمال * الحصول على ديون طويلة الأجل * تكوين الاحتياطات * التحلي بعض الأصول غير جارية بالبيع * الأرباح المحققة و غير موزعة

المصدر: من إعداد الطالبة.

ثانيا: احتياج رأسمال العامل (BFR):

تعرف بأنها رأسمال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل، و تتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية.¹

قدرة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا.

- حيث تتمثل الاحتياجات الدورية في الاصول الجارية التي لم تتحول بعد إلى سيولة، هنا يستثنى من الاصول الجارية القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة.

- أما موارد الدورة تتمثل في الديون قصيرة الأجل التي لم يبقى لها مدة زمنية من أجل التسديد و بالتالي لم تعد موردا ماليا قابل للاستخدام يستثنى منها قروض مصرفية و يتم حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{احتياجات رأسمال العامل} = (\text{أصول جارية} - \text{قيم جاهزة}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{قروض (سلفات) مصرفية})$$

أو

$$\text{احتياجات رأسمال العامل} = (\text{احتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة})$$

حالات احتياجات رأسمال العامل:

1) احتياج رأسمال العامل موجب: هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة، و ذلك لتغطية احتياجات الدورة و تقدر قيمة تلك المصادر قيمة احتياجات رأسمال العامل مما يتوجب وجود رأسمال عامل موجب لتغطية العجز.

¹ - Geudi norbert ,finance d'entreprise les règles du jeu, edition : organisation, 1997, P121.

2) احتياج رأسمال العامل السالب: هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها و لا تحتاج إلى موارد أخرى و تقول أن الحالة المالية جيدة.

3) احتياج رأسمال معدوم: عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة و هنا يتحقق توازن المؤسسة، مع الاستغلال الأمثل للموارد.

ثالثا: الخزينة (T):

يمكن تعريف الخزينة على أنها عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، وهي تشمل صافي قيم الاستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال.¹ و تحسب الخزينة بطريقتين:

الخبزينة = رأسمال العامل الإجمالي - احتياج رأسمال العامل الإجمالي

بحيث رأسمال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - الأصول غير جارية

أو

الخبزينة = القيم الجاهزة - سلفات مصرفية

فمفهوم الخزينة يختلف عن مفهوم القيم الجاهزة، إذ أن القيم الجاهزة تشمل الخزينة مضافا إليها القروض المصرفية، و يمكن للخبزينة أن تساوي القيم الجاهزة و هذا في حالة أن المؤسسة لا تحتاج إلى قروض مصرفية للحفاظ على توازنها المالي.

الحالات الممكنة للخبزينة:

1) الخزينة الموجبة: هذا يدل على أن رأسمال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة و هناك فائض يضم إلى الخزينة، إلا أن عملية تجميد الاموال ليست في صالح المؤسسة، لذلك ينبغي على المؤسسة استعمال هذه الاموال لتسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات.

2) الخزينة السالبة: نجد أ، احتياجات رأسمال العامل أكبر من رأسمال العامل، أي أن المؤسسة تفتقر إلى أموال تمول بها عمليات الاستغلال فتلجأ إلى الاقتراض قصير الأجل، و هذه الوضعية تعني ان رأسمال العامل لا يغطي جزء من احتياجات الدورة، وهذا مايسبب اختلاف في الخزينة نتيجة نقص الأموال السائلة لمواجهة الديون الفورية.

¹ - ناصر دادى عدون، مرجع سابق، ص 53.

3) الخزينة الصفرية: اذا كانت الخزينة صفرية هذا يعني أن رأسمال العامل مساوي لاحتياج رأسمال العامل، وهي الوضعية المثلى للخزينة لأنه لا يوجد إفراط أو تبدير في الأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.¹

المبحث الثاني: دراسات سابقة

المطلب الأول: دراسات أجنبية:

دراسة مريم شكري محمود ندم، تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن (دراسة اختبارية في شركة طيران الملكية الأردنية) مذكرة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، سنة 2013 حيث تمحورت اشكالية البحث في: هل يوجد تأثير لتطبيق و استخدام محاور بطاقة الأداء المتوازن الأربعة على الأداء المالي في شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية ؟

قد قسمت الدراسة إلى فصلين: الأول خاص بالإطار النظري المتمثل في مفهوم وآفاق بطاقة الأداء المتوازن، و الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني خاص بدراسة اختبارية في استخدام بطاقة الأداء المتوازن في شركة طيران الملكية الأردنية.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

-وجود تأثير لتطبيق و استخدام المحور المالي على مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي بمؤشرات (معدل الفائدة على الأصول، معدل الفائدة على حقوق الملكية) في شركة الطيران.

-وجود تأثير لتطبيق و استخدام محور الزبائن على مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي بمؤشراته في شركة الطيران.

- وجود تأثير لتطبيق و استخدام محور العمليات الداخلية على مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي بمؤشراته في شركة الطيران.

-وجود تأثير لتطبيق و استخدام محور العمليات الداخلية على مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي بمؤشراته في شركة الطيران.

-كما أظهرت نتائج اختبار فرضيات الدراسة وجود تأثير لتطبيق و استخدام محاور بطاقة الأداء المتوازن الأربعة على مقاييس الأداء الحديثة بمؤشراته (مقياس القيمة الاقتصادية المضافة، القيمة السوقية المضافة).

بالنظر إلى أوجه الاختلاف بين الدراستين يكمن في تقييم الأداء المالي حيث تمثلت دراستنا في تقييم الأداء من خلال القوائم المالية لحساب المؤشرات النسب المالية للمؤسسة.

¹ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 54.

أما دراستهم تمثلت في تأثير المحاور الأربعة عن الأداء المالي للشركة أوجه الشبه يكمن في دراسة الحالة حيث أن لكل من الدراستين يوجد فيها دراسة تطبيقية.

دراسة مشغل جهاز المطيري، تحليل و تقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، سنة 2011، حيث تمحورت اشكالية البحث في: الجوانب التي تم الاطلاع عليها و محاولة دراسة و تحليل مدى كفاءة و فاعلية الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية، و إمكانية توفير مدخل لتحسين و تطوير الأداء المالي في المؤسسة ؟

قد قسم الباحث دراسته إلى فصلين: الفصل الأول خاص بالاطار النظري في تقييم الأداء و مؤشرات المالية المبنية على الربح المحاسبي، و التدفق النقدي، أما الفصل الثاني خاص بالاطار التطبيقي في التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

-المؤهلات و الخبرات الفنية: أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهلات و الخبرات الفنية التي يمتلكها الكادر المالي و المحاسبي العامل في مؤسسة البترول الكويتية و بين الأداء المالي، و أن العاملين في أقسام المحاسبة في المؤسسة يتمتعون بالكفاءة و الخبرة الفنية المناسبة لعملهم

-أن هناك علاقة ذات دلالة بين التغيرات التي تطرأ على معايير الأداء و بين الأداء المالي في المؤسسة: اذ تستطيع معايير الأداء المالي معالجة العمليات المبنية على المعايير الدولية بشكل كامل، و أنه يوجد إنسجام بين معايير الأداء المطبقة في مجال إعداد التقارير المالية مع المعايير المحاسبة الدولية.

-أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحديث و التطوير التكنولوجي و بين الأداء المالي في المؤسسة. و أن النظام المالي القائم في المؤسسة يستجيب لمتطلبات التطوير التكنولوجي و التحديث المستمر في النظم المحاسبية و أنه قادر على التأقلم مع التطورات التكنولوجية المتسارعة و الحديثة.

-أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود هيكل تنظيمي واضح ومعتمد يحدد إختصاصات و صلاحيات الكادر المالي و المحاسبي العامل في المؤسسة الكويتية و بين الأداء المالي، و أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة يتضمن تحديداً دقيقاً للإرادات، كما بينت النتائج توزيع الأعمال على كافة المستويات و بشكل يضمن التنسيق و التعاون بين مختلف المستويات

-أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعليمات و القوانين المالية و بين الأداء المالي في المؤسسة الكويتية، و أن الأداء المالي يرتكز على قوانين و لوائح و تعليمات واضحة و مكتوبة و يخضع لقوانين و تعليمات نافذة و كافية.

أما أوجه الاختلاف بين الدراستين فاعتمدنا في دراستنا على جمع المعلومات من خلال المقابلة و القوائم المالية، بينما دراستهم تمثلت في جمع المعلومات عن طريق الإستبانة، و يوجد متغير واحد تابع هو الأداء المالي، أما دراستنا فلديها متغيرين، المستقل هو تقييم الأداء المالي و التابع هو نظام محاسبي مالي جديد .

أما أوجه الشبه يتمثل في كلتا الدراستين لديهما دراسة تطبيقية لدى المؤسسة.

المطلب الثاني: دراسات وطنية:

دراسة بن خليفة حمزة، بدراسة دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة- دراسة حالة مؤسسة توزيع و صيانة العتاد الفلاحي EDIMAA- الوادي - (2009، 2010)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خضير - بسكرة، سنة 2013، حيث تمحورت اشكالية البحث في: ما هو دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ؟

حيث قسمت الدراسة إلى جانبين: الجانب النظري تضمن فصلين، الفصل الأول: مفاهيم عامة حول قائمة التدفقات النقدية، أما الفصل الثاني: الأداء المالي و تقييمه باستخدام قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء المالي دراسة حالة مؤسسة توزيع و صيانة العتاد الفلاحي الوادي.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

-المؤسسة لم تستطع تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة، و هذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الثابتة.

-من خلال حساب نسب تقييم السيولة تبين أن المؤسسة مثقلة بالديون و خاصة نسبة تغطية الدين وهي غير قادرة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية و التمويلية الضرورية .

-من خلال حساب نسب تقييم الربحية تبين أن المؤسسة مثقلة بالخسائر و هذا راجع إلى إعادة تقييم رأسمال بزيادته من جهة في سنة 2008 و من جهة أخرى كما تبينه نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية و التي تساوي 4% من الاحتياجات النقدية الأساسية غير مغطاة بالتدفقات النقدية التشغيلية.

-بالرغم من هذه الاختلالات و النقائص إلا أن المؤسسة استطاعت تحقيق صافي الخزينة موجبة بحيث كان يقدر في سنة 2009 ب 5571470,75 دج إلى 6621948,24 دج في سنة 2010.

-أن قائمة التدفقات النقدية لا تكون مفيدة بمعزل عن القوائم المالية الأخرى.

-أن قائمة التدفقات النقدية و بدون القوائم المالية الأخرى ليست كافية لتقديم المعلومات اللازمة للمستثمرين الآخرين، بمعنى أن قائمة التدفقات النقدية ليست بديلا عن القوائم المالية الأخرى.

-إن قائمة التدفقات النقدية ليست عرضة لتحريف الأداء مقارنة بقائمة الدخل.

- أن قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات هامة حول قدرة المشروع على سداد التزاماته و سداد التوزيعات و الفوائد.

أما فيما يخص أوجه الاختلاف القائم بين هذه الدراسة و دراستنا، بأنها قامت بدراسة قائمة التدفقات النقدية فقط، في حين قامت دراستنا بدراسة قائمة الميزانية، و جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة. أما فيما يخص أوجه الشبه فيمكن في تحليل نسب تقييم الربحية فقط.

دراسة شجري معمر سعاد، بدراسة دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة سونلغاز، مذكرة ماجستير، كلية علوم اقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، سنة 2009، حيث تمحورت إشكالية البحث في: إلى أي مدى تساهم إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في تسهيل دور و فعالية المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة، وفي مؤسسة سونلغاز بصفة خاصة ؟

و قد قسمت الدراسة إلى جانبين: جانب نظري يتضمن في الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المراجعة و المراجعة الداخلية أما الفصل الثاني يتضمن: أساسيات الرقابة الداخلية و أهميتها في المراجعة المالية، أما الفصل الثالث أهمية مراجعة القوائم المالية في تقييم الأداء المالي أما فيما يخص الجانب التطبيقي: فكانت دراسة حالة تطبيقية حول المراجعة الداخلية في سونلغاز.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- تعتبر المراجعة الداخلية وظيفة تابعة للمديرية العامة فهي تحقق أحد معاييرها و هي استقلالية المراجع الداخلي في الأنشطة التي يقوم بمراجعتها و ذلك عن طريق تنظيم كافي لقسم المراجعة الداخلية.

- لا يقوم المراجع الداخلي بوضع اجراءات تنظيمية، بإشراكه في هذه العملية يعد إنقاصا من عمله في مجال مراجعته، و بالتالي عمله لا يعد موضوعيا.

- يقوم المراجع الداخلي باكتشاف نقاط القوة و الضعف و إبرازها في تقرير الموجه للإدارة العليا عن طريق قيامه بتقييم نظام الرقابة الداخلية من حيث تصميمه و مدى فعاليته.

- يقوم تقييم الأداء المالي على تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة و وضعيتها المالية.

- يعتبر الافصاح المالي في القوائم المالية تقديم الفهم الصحيح للمركز المالي للمؤسسة و نتائج أعمالها و يساعد في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة و من أهم العناصر التي يركز عليها المراجع الداخلي المالي في مراجعة للقوائم المالية.

-تتم ممارسة المراجعة الداخلية المالية طبقا للمعايير المتعارف عليها في المراجعة للوصول إلى معلومات مرتبطة بتقييم الأداء المالي للمؤسسة و كذا معلومات مرتبطة بتقييم نظام الرقابة الداخلية، و مدى إمكانية استمرار المؤسسة في نشاطها المالي الحالي عن طريق النصح المقدم في تقرير المراجع الداخلي.

-تتوفر المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز على مديرية عامة تتابع مراجعة القوائم المالية يساعدها كثيرا في تقييم الأداء المالي للمجمع ككل، و ذلك راجع لتوفرها على ميكانيزمات داخلية مهمة للقيام بالمراجعة الداخلية المالية في المؤسسة، و تعتبر نقطة ايجابية للمؤسسة.

أما فيما يخص اوجه الاختلاف بين الدراستين بأنها قد تمت عملية المراجعة على القوائم المالية في تقييم الأداء المالي، أما درستنا تكمن في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية فقط.

أما أوجه الشبه بين الدراستين فيكمن في القوائم المالية التي تم تحليلها منها الميزانية و جدول حسابات النتائج.

المطلب الثالث: الدراسات الأخرى:

دراسة محمد نجيب دبابش و طارق قدوري، مداخله بعنوان دور نظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة (2010-2011)، ملتقى وطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي، سنة 2013، حيث تمحورت اشكالية البحث حول: ما هو دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

و قد قسمت الدراسة إلى جانبين: الجانب النظري تضمن مبحثين فالمبحث الأول بعنوان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أما المبحث الثاني فكان بعنوان النظام المحاسبي المالي و الأداء المالي، أما الجانب التطبيقي فكان بعنوان تقييم الأداء المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

-التحليل المالي عملية يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المؤسسة، و تساهم في تحديد أهمية و خصائص الأنشطة التشغيلية و المالية للمؤسسة.

-الاهتمام المتزايد بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على كافة الأصعدة العلمية و الاقتصادية و الاجتماعية و الإقليمية.

-تعتبر مخرجات النظام المحاسبي المالي المادة الخام للمستثمرين لاتخاذ القرارات.

-يهتم النظام المحاسبي المالي بتقديم معلومات مالية متمثلة في القوائم المالية بدرجة كبيرة من الملائمة و الموثوقية و الشفافية و في الوقت المناسب.

-تعتبر عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة عملية بالغة الأهمية، و ذلك لما يخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة حيث تسمح من تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس و مقارنة النتائج.

-قدم النظام المحاسبي المالي تقارير مالية توفر المعلومات اللازمة لتغطية احتياجات كل الأطراف المستخدمة لها وهذه المعلومات تتمثل في تقديرات مالية و اقتصادية متعلقة بالمؤسسة، و كفاءة التشغيل لديها، فهو قدم ترجمة مالية للعمليات التي تتعلق بالموارد المتوفرة و الاستخدامات، بخلاف المخطط المحاسبي القديم الذي يستوجب تعديل في مخرجاته للقيام بمختلف التحليلات و الوقوف على الترجمة المالية.

-من خلال دراسة الحالة تبين أن مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب تسعى إلى تحقيق تقارير مالية ذات شفافية و موضوعية من خلال تطبيقها السليم للنظام المحاسبي المالي و احترام مبادئ و قواعده مما سمح من سهولة تقييم أدائها المالي.

أما فيما يخص أوجه الاختلاف القائم بين هذه الدراسة و دراستنا، تكمن في الدراسة الميدانية التي كانت في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، و دراستنا كانت في مؤسسة الأنايب الناقلة للغاز وحدة غارداية و هناك اختلاف آخر في دراسة القوائم المالية حيث تمت في هذه الدراسة على استخدام قائمة الميزانية، أما دراستنا تمت في استخدام القوائم التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد.

أما أوجه الشبه فيمكن في تحليل النتائج المتوصل إليها من خلال استخدام النسب و التوازنات المالية.

دراسة محمود جلال أحمد و طلال الكسار، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء المالي و التنبؤ بالأزمات المالية للشركات (الفشل المالي)، ملتقى الدولي السابع، الكلية الاقتصادية و العلوم الادارية، جامعة الزرقاء الخاصة الأردن، سنة 2009، حيث تمحورت اشكالية البحث في: استخدام مؤشرات النسب المالية لتقييم الاداء المالي و الفشل المالي ؟

قد قسمت الدراسة الى ثلاثة محاور المحور الاول حول تقويم الاداء المالي باستخدام النسب المالية اما المحور الثاني حول قياس الفشل المالي لشركات، و المحور الثالث يتضمن دراسة تحليلية تطبيقية للفشل المالي للشركات.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

-ان الدراسة اشارت بشكل واضح الى وضع اطار عام للنسب المالية والتي بموجبها تم تحديد المقياس الخاص بيها وكذلك احتساب قيمة الاداء المالي ثم قياس الفشل المالي للشركات تحت الدراسة.

-تم الربط بين قيمة الأداء المالي و الفشل المالي من خلال الرسم البياني للشركات و النسب المختارة و بالتالي تم التوصل إلى تجانس و تقارب في النتائج للشركات مما يبين أن تطبيق الأسلوبين كان ناجحا بشكل كبير.

أما أوجه الاختلاف بين الدراستين تمثلت في هذه الدراسة قياس الفشل المالي للشركات و تقييم أدائها المالي، أما دراستنا فتمثلت في تقييم الأداء المالي في ظل SCF في مؤسسة واحدة فقط. بالنظر إلى أوجه الشبه يكمل في النسب المالية المستعملة في نسب السيولة.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية بالاعتماد على بعض المفاهيم الخاصة بالدراسة، منها العوامل المؤثرة عليه و الأهمية البارزة لتقييم ربحية المؤسسة و كذا المراحل التي تمر بها في جمع البيانات و تصحيح الانحرافات، هذا من أجل معرفة و متابعة النتائج المالية و المساهمة في قياس و تحديد مواقع القوة و الضعف التي تعاني منها المؤسسة.

لتقييم الأداء المالي يبدأ بجمع المعلومات المالية الخاصة بالقوائم المالية، بحيث أن كل مؤسسة مجبرة على إعداد قوائم مالية ختامية في نهاية كل دورة محاسبية لتوضيح مدى نجاحها أو فشلها في إدارة مواردها المتاحة، و المتمثلة أساسا في قائمة المركز المالي (الميزانية)، قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)، إضافة إلى قائمة تدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة)، جدول تغيرات الأموال الخاصة، الملاحق، التي جاء به النظام المحاسبي المالي الجديد، دون إجراء تعديلات على القيم الموجودة في القوائم المالية، مما أصبح من السهل حساب المؤشرات المالية مباشرة من القوائم المالية و تحليلها، هذا ما تم تطبيقه ابتداء من سنة 2010.

و سنحاول في الفصل الموالي إسقاط عناصر الجانب النظري، قدر الامكان على وحدة الأنابيب الناقلة للغاز بغارداية.

الفصل الثاني

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية التي تم فيها توضيح تقييم الأداء المالي حسب النظام المحاسبي المالي الجديد، قد إعتمدنا في التحليل على المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية، لذلك سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي الذي تم في مؤسسة الأنايب الناقلة للغاز بغارداية وهذا قبل كل شيء سنقوم بالتعرف على المؤسسة وعلى هيكلها التنظيمي وغير ذلك.

وستتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنايب الحلزونية ALFAPIPE

**المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد
لمؤسسة ALFAPIPE**

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب الحلزونية *ALFA PIPE*

تعتبر مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز من أهم المؤسسات بالجنوب الجزائري وذلك لكبر حصتها السوقية وارتفاع رقم أعمالها بالإضافة الى حساسية النشاط الذي تعمل فيه و المحتكر من طرف الدولة وتعاملاتها مع الخارج، الأمر الذي دفع المؤسسة الى استغلال كل طاقتها من اجل المحافظة على هذه المكانة، ولمعرفة الظروف الأخرى التي تعمل من خلالها المؤسسة خصص هذا المبحث وفق ثلاثة مطالب وهي :

المطلب الأول : النشأة التاريخية للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب *ALEA PIPE*

تمثل صناعة الحديد والصلب الركيزة الأساسية وتحديث الاقتصاد الوطني لما توفره من منتجات مصنعة أو شبه مصنعة، تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية كالزراعة، النقل، البناء و في الصناعات الأخرى كالصناعة الميكانيكية و البترولية و زيادة على تهمين الثروات الطبيعية وتوفير فرص العمل، ومن أهم مؤسسات هذه الصناعة نجد المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE والتي حصلت مؤخرا على شهادة الجودة المتمثلة في ISO 9001 وشهادة جودة المنتجات البترولية API-Q1 بالإضافة الى السعي للتسجيل في المواصفة ISO 14001، و تسجيلها في مواصفة ISO 18001 الخاصة بنظام الرعاية الصحية والسلامة .

الفرع الأول :النشأة التاريخية للمؤسسة

تعود نشأة المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية ALFA PIPE الى الشركة الوطنية للحديد والصلب SNS التي تعتبر أول شركة أسستها الجزائر في ميدان صناعة الحديد والصلب، ولقد بدأت هذه الشركة نشاطها بعد الاستقلال وأخذت في التوسع خصوصا بعد إعادة تأميم الوحدتين SOTUABL و ALTUMEL وتمت عملية التأميم بعد إمضاء وثيقة التعاون التقني لثلاثة سنوات من عام 1968 الى عام 1972 مع مؤسسة VOLLOVEC بغرض المساعدة في التسيير التقني، كما تم إنشاء مركب الحجر الذي يعتبر الركيزة الأساسية لصناعة الحديد والصلب في الجزائر .

وفي هذا الإطار إعادة هيكلة الشركة الوطنية للحديد والصلب SNS الى عدة شركات وهي :

- ✓ شركة SIDRE التي تشرف على مركب الحجر بعنابة .
- ✓ شركة EMB من اختصاصها صناعة منتجات الخاصة بالتغليف.
- ✓ شركة ENIPL تقوم بإنتاج الحديد الموجه للبناء والأشغال العمومية.
- ✓ شركة ENGL متخصصة في صناعة الغازات الصناعية .
- ✓ شركة ANABIB وهي الشركة الوطنية للأنابيب و تحويل المنتجات مختصة في إنتاج الأنابيب بمختلف أنواعها بالإضافة الى المنتجات المسطحة و زوايا الأنابيب الفلاحية (PIOUUT) ومختلف

تجهيزات الري كنتيجة الطلب الداخلي والخارجي على الحديد والصلب وفي هذه الفترة وخصتا في القطاع البترولي وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية وبعد إصدار القانون رقم: 01/88 تمت إعادة هيكلة الشركة حتى أصبحت تسمى * المؤسسة العمومية الاقتصادية أنابيب * والتي استقلت بمجلس إدارة خاص و رأس مال تابع لدولة حيث تفرعت عنها عدة وحدات و هي :

- ✓ وحدة أنابيب الغاز - تبسة - TGT.
- ✓ وحدة الصفائح المفتوحة الناقلة للماء - وهران - TON.
- ✓ وحدة الأنابيب الصغيرة - الرغاية - PTS.
- ✓ وحدة الأنابيب الكبيرة - الرغاية - GTR.
- ✓ وحدة أنابيب و تجهيزات الري - برج بوعرييج - TMIA.
- ✓ وحدة الأنابيب الحلزونية- بغرداية- TUSGH، و التي صارت بعد ذلك تسمى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للأنابيب الناقلة للغاز PIPE GAZ.

وفي إطار إعادة الهيكلة لسنة 2000 تم تقسيم هذه الوحدات الى مدربات مشكلة لمجمع أنابيب هي :

- مديرية غرداية PIPE GAZ.
- مديرية الرغاية TUPELONGITUDINAL وتضم وحدتي GTR و PTS.
- مديرية الثالثة تضم كل من تبسة، وهران، برج بوعرييج .

هذا فيما يخص شركة الحديد و الصلب بصفة عامة ومختلف فروعها أهم محطات مسارها الإنتاجي.

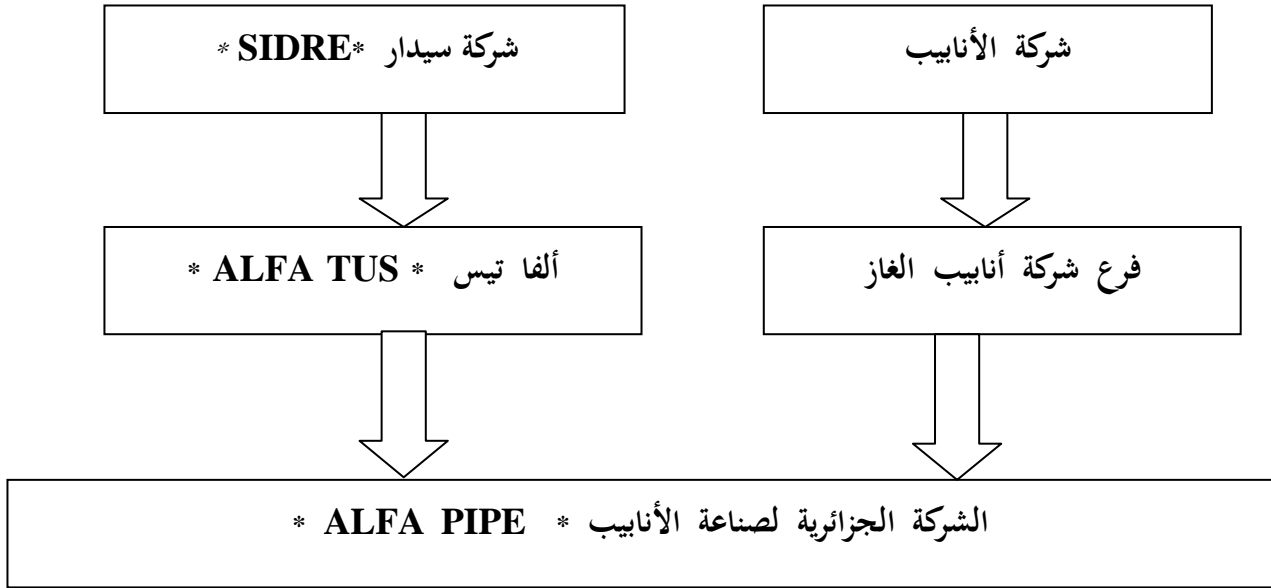
الفرع الثاني: نشأة وحدة غارداية

قد تم إنشاؤها سنة 1974 برأس مال قدره (7.000.000.000 دج) وقد تم إنجاز هذه الوحدة على يد الشركة الألمانية (HOCH) بالمنطقة الصناعية بنورة و التي تبعد 10 كلم عن وسط الولاية وتتربع علة مساحة 23000 متر مربع و969 عامل، كما قامت بتقديم مساعدة لها لمدة 10 سنوات بعد تسليمها للمشروع، وقد مرت هذه الوحدة بعدة مراحل الى أن أصبحت مؤسسة اقتصادية مستقلة والتي سوف نوضحها فيما يلي :

- في 05 نوفمبر 1983: تم إعادة هيكلتها حسب الجريدة الرسمية رقم 46 بتاريخ 1983/11/13.
- في سنة 1986: تم إنشاء ورشة التغليف بالزفت في إطار توسيع نشاطها .

- في سنة 1992 انقسمت وحدة غرداية الى وحدتين هما :
 - وحدة الأنابيب والخدمات القاعدية ISP والتي كانت تضم حوالي 390 عامل.
 - وحدة الخدمات المختلفة UPD والتي كانت تضم حوالي 350 عامل.
- وفي سنة 1993 تم إنشاء ورشة الحديد للتغليف الخارجي للأنابيب بمادة البوليتيلان .
- وفي سنة 1994 تم ضم الوحدتين الجديديتين نظرا لفشل التسيير في وحدة الخدمات المختلفة وبعدها أعيدت الوحدة الى حالتها السابقة أصبحت تسمى وحدة الأنابيب الحلزونية والخدمات القاعدية.
- وفي سنة 2000 وبعد إعادة الهيكلة للمجموعة أصبحت الوحدة عبارة عن مؤسسة إقتصادية عمومية تحمل اسم مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز * PIPE GAZ * مستقلة ماليا و تابعة إداريا لمجمع الأنابيب * GROOP ANABIB *
- في 20 جانفي 2001 تحصلت مؤسسة الأنابيب على شهادة الجودة العالية ISO 9001 وعلى شهادة المعهد الأمريكي البترولي APIQ 1
- في 15 أوت 2003 تم تجديد هذه الشهادة من طرف المختصة بعد إعطاء ملاحظات على ما يجب تغييره في المؤسسة للمحافظة على هذه الشهادة وقامت بمراقبة مدى دقة المؤسسة في الالتزام بهذه الملاحظات بعد سنتين عند تجديد الشهادة في المرة الثانية .
- في سنة 2006 فكرت المؤسسة * PIPE GAZ * في مشروع الشراكة مع مؤسسة أنابيب غاز بالرغاية * ALFA TUS * لزيادة رأس مالها .
- في سنة 2007 يوضح اندماج شركة أنابيب الغاز مع ألفا تيس :

شكل رقم (01): اندماج شركة أنابيب الغاز مع ألفا تيس



المصدر: من إعداد الطالبة

وتعتبر وحدة أنابيب الغاز * ALFA PIPE * بغرداية وحدة إنتاجية بالدرجة الأولى و يكون الإنتاج فيها حسب الطلبات و إبرام العقود كما تسعى الى جلب المستثمرين الصغار لاستغلال الفضلات والمهمات قصد التخلص منها وتوفير السيولة المالية .

تقوم هذه المؤسسة بصناعة الأنابيب الخاصة بنقل المحروقات وخاصة البترول والغاز، إضافة الى الأنابيب الخاصة بنقل المياه، عن طريق تحويل المادة الأولية والمتمثلة في لفائف الحديد الخام بالدرجة الأولى والتي تحصل عليها إما من مجمع الحديد و الصلب بالحجار أو عن طريق استيراد من ألمانيا أو فرنسا أو اليابان مروراً بثلاث ورشات وهي على الترتيب :

✓ ورشة الإنتاج : والتي تحوي أربع آلات للإنتاج، وينتج عنها منتج نصف مصنع وأحياناً يكون تام الصنع إن كانت الطلبية تتطلب ذلك .

✓ ورشة التغليف الخارجي : وهي الورشة المختصة بالتغليف الخارجي بمادة البوليثلان، ينتج عنها منتج نصف مصنع ويكون تام بالنسبة للأنابيب الموجه لنقل البترول .

✓ ورشة التغليف الداخلي: ويكون التغليف بطلاء غازي إذا كان الأسلوب موجه لنقل المحروقات، وبتلاء المائي إن كان موجه لنقل المائي .

تشتغل المؤسسة بطاقاتها الكاملة عن طريق أربعة مناوبات بأسلوب عمل مستمر وبدون عطل إن كانت الطلبات بالحجم الكبير، أما إن كانت غير ذلك فتشغل المؤسسة بجزء من طاقتها باستخدام مناوبتين فقط بأسلوب عمل مستمر يكفي للإيفاء بالطلبية، وتبلغ القدرة الإنتاجية للمؤسسة حوالي

120 ألف طن، وأما الصافية فتبلغ 100 ألف طن، ويتراوح حجم الأنبوب المصنوع من 508 ملم الى 1625 ملم وطوله من 07 أمتار الى 13 متر.

المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية و الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية للمؤسسة

إن الأهمية الاقتصادية لهذه المؤسسة تتمثل في الدور الاقتصادي الذي تلعبه على مستوى المحلي أو الوطني أو حتى الدولي وذلك من خلال مايلي :

❖ المساهمة في تدعيم عدد من القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني كقطاع الفلاحة و الري، وقطاع المحروقات، فهي تتعامل مع كل من سونا طراك وسونلغاز ومحاور الرش الخاصة بقطاع الري .. الخ، حيث تقوم بتغطية حوالي 60 % من احتياجات السوق الوطنية.

❖ على الصعيد الداخلي فهي تساهم في تشغيل حوالي 930 عامل ما يعني امتصاص جزء من البطالة الموجودة على مستوى المنطقة، والتشغيل يشمل جميع المستويات كسائقين و رجال الأمن الداخلي للمؤسسة ، والمسيرين، العمال داخل ورشات المهندسين الخ .

❖ كما تساهم في فك العزلة عن مناطق الجنوب بصفة عامة ومنطقة غرداية بصفة خاصة، ومما يزيد من فعالية دورها موقعها الاستراتيجي والقريب من أهم مناطق الحقول البترولية كحاسي الرمل و حاسي مسعود و عين أميناس.

❖ المساهمة في زيادة إيرادات الولاية من خلال الضرائب التي تقوم بدفعها الى مصلحة الضرائب التابعة للولاية .

❖ أما على مستوى الصعيد الدولي لعبت وما زالت تلعب دورا فعالا في نشر السمعة الحسنة على مستوى الجودة منتجات المؤسسات الوطنية وخاصة بعد تحصلها على شهادتي ISO 9001 و APIQ1 وعملها على التسجيل في شهادة الإيزو 14001 من خلال العمل على تحقيق متطلبات نظام الإدارة البيئية والمراجعة البيئية مع تنفيذها لنظام الرعاية الصحية والسلامة البيئية HSE.

الفرع الثاني: الأهداف الإستراتيجية

تعد الأهداف الإستراتيجية سببا لتمييز المؤسسة واستمرارها ودفعها نحو البقاء، من هذه الأهداف التي تبنتها المؤسسة وتسعى الى تحقيقها بكل ما لها من طاقة :

❖ المساهمة في تغطية الاحتياجات الوطنية (قطاع المحروقات و الري .

❖ السعي لجلب الكفاءات البشرية والعمل على استقرارها من خلال التدريب والتكوين المستمر.

- ❖ تخفيض التكاليف لتمكين من بيع منتجاتها بسعر تنافسي يضمن لها حصتها السوقية وبالتالي تحقيق معدلات الربحية المطلوبة .
- ❖ العمل على تخفيض الديون لتفادي العوائق الناجمة عنها .
- ❖ المساهمة في تنمية المنطقة، والعمل على امتصاص البطالة وذلك بخلق مناصب شغل جديدة .
- ❖ تطبيق مقاييس الجودة العالمية لمنتجاتها .
- ❖ العمل على الاحتكاك بالمؤسسات الأجنبية من أجل اكتساب التكنولوجيا الجديدة في مجال عملها.
- ❖ المساهمة في التنمية الوطنية وذلك من خلال تمويل الخزينة العمومية .
- ❖ محاولة كسب مستثمرين أجانب من خلال التسويق الإلكتروني.
- ❖ العمل على تطوير نظام المعلومات يساعد على اكتساب التقنيات الجديدة في مجال تخصصها .
- ❖ توفير رؤوس الأموال الأجنبية (العملة الصعبة) .
- ❖ إيجاد أسواق داخلية و خارجية لتصريف منتجاتها وللحصول على المادة الأولية.
- ❖ يقوم بإعدادها المدراء التنفيذيون وذلك بالتنسيق مع أعضاء مجلس الإدارة

المطلب الثالث: علاقة المؤسسة بالمؤسسات الأخرى و دراسة هيكلها التنظيمي

الفرع الأول: علاقة المؤسسة بالمؤسسات الأخرى

تقوم المؤسسة في تعاملاتها اليومية مع جملة من الفئات وهذا بهدف استمرارية إنتاجها وتقديم المنتج الأفضل، ومن بين هذه الفئات الموردين المؤهلين، العملاء، الوسطاء، الحكومة... الخ.

أولا: الموردون

هم الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الذين تقوم المؤسسة بالتعامل معهم وهذا في مجال توريد المواد الأولية للتجهيزات وقطع الغيار... الخ الخاصة بالمؤسسة، وتقوم باختيار أحسن الموردين من خلال المفاضلة بينهم وهذا بدراسة جملة من المعايير والشروط في شكل دفتر شروط يتم التقيد به طوال فترة الإنتاج وتتمثل هذه المعايير في السعر، التسديد الكمية، الحجم، الطول... الخ كما نجد للمؤسسة موردين داخلين وخارجيين:

1-الموردون الداخليون: عندما تكون عملية الشراء محلية يتم التعامل مع عدد من الموردين الداخليين من

أجل اقتناء المادة الأولية وبعض اللوازم نذكر منهم:

- مؤسسة ALFASID التي تختص ببيع المواد الأولية بالإضافة إلى ملفوفات الفولاذ
؛LABOBINES ACIERS
- مؤسسة NAFTAL مختصة في بيع الزيوت والقيود؛
- مؤسسة ENGI تهتم ببيع الأوكسجين والأزوت؛
- مؤسسة ENTPL في مدينة العلمة بسطيف تقوم بتمويل المؤسسة بسلك التلحيم؛
- مؤسسة ENAPCI مختصة في بيع مواد الطلاء؛
- مؤسسة RSI ومؤسسة RGC لاقتناء منهما قطع الغيار.

2-الموردون الخارجيين :عندما تكون عمليات الشراء عن طريق الاستيراد تقوم المؤسسة بالتعامل مع عدد من الموردين الخارجيين نذكر منهم:

- مؤسسة ATOFIN الفرنسية التي تهتم بإنتاج مواد التغليف البوليثلان؛
- مؤسسة RERMAX -INDUSTRIES U.K LTD متعددة الجنسيات بلندن لاقتناء
منها الفولاذ؛
- مؤسسة SGGT الألمانية والتي يتعلق نشاطها بإنتاج قطع الغيار الخاصة بالماء؛
- مؤسسة HEELABRATORALLEVORD الفرنسية تنتج
؛GRENAILIESACIERS
- مؤسسة VALMECA SA فرنسية مختصة في قطع الغيار الميكانيكي؛
- مؤسسة STROWAG ألمانية مختصة في قطع الغيار الكهربائي؛
- مؤسسة GUY تختص في قطع الغيار؛
- مؤسسة ACELOR فرنسية مختصة في الحديد والصلب؛
- المؤسسة AGFA GEVAEVAERT .NV في بلجيكا تنتج أشربة الأشعة ومنتجات
التلحيم المتطورة؛
- مؤسسة CONTROL AB الفرنسية تختص بإنتاج وسائل المراقبة المخبرية .

ثانيا: العملاء

هم الأشخاص الذين يقومون بشراء منتج المؤسسة وهما نوعان الدائمين والمؤقتين فالعملاء الدائمين مثل سوناطراك من خلال إنتاج أنابيب نقل البترول وسونلغاز من خلال إنتاج أنابيب نقل الغاز ومديريات الري من خلال إنتاج الأنابيب الخاصة بنقل المياه وإنشاء السدود، أما العملاء المؤقتين مثل مقاولات البناء.

فالمؤسسة تعمل جاهدة من أجل كسب رضا عملائها وهذا لضمان سير منتجها ومن أجل تحقيق الهدف المراد، وهذا ما جعلها تتحصل على عملاء من خارج الوطن، من بينهم شركة البريطانية BP وشركة BECHTEL الأمريكية والتي تقوم بتركيب مشروع عين صالح غاز ISG حيث تحصلت المؤسسة على امتياز الإنجاز الذي قدر ب 115000 متر.

ثالثا: الضمان الاجتماعي:

تعمل المؤسسة على دفع جميع المصاريف المتعلقة بالتأمين الاجتماعي للعمال، التعويضات عن حوادث العمل والمرض والمنح العائلية وبالتالي مجمل التزاماتها لاتجاه مصلحة الضمان الاجتماعي .

رابعا: البنوك

يعتبر البنك الخارجي الجزائري "BNA" و هو البنك الذي تتعامل معه المؤسسة وتقوم بجميع عملياتها المالية من خلاله كعمليات تسديد الموردين، بعض مستحقات الزبائن، دفع أجور العمال... الخ.

خامسا: شركات التأمين

تعد شركة التأمين "SAA" الشركة التي تتعامل معها المؤسسة في تأمين البضائع المستوردة إما بحرا أو جوا، حيث تكون نسبة التأمين البحري % 0.07 ونسبة التأمين الجوي % 0.05 .

سادسا: الحكومة

تعد الحكومة المشرع الأول والأخير للقوانين والتشريعات المتعلقة بنشاط المؤسسة في مجال الضرائب وقوانين الاستيراد والتصدير.

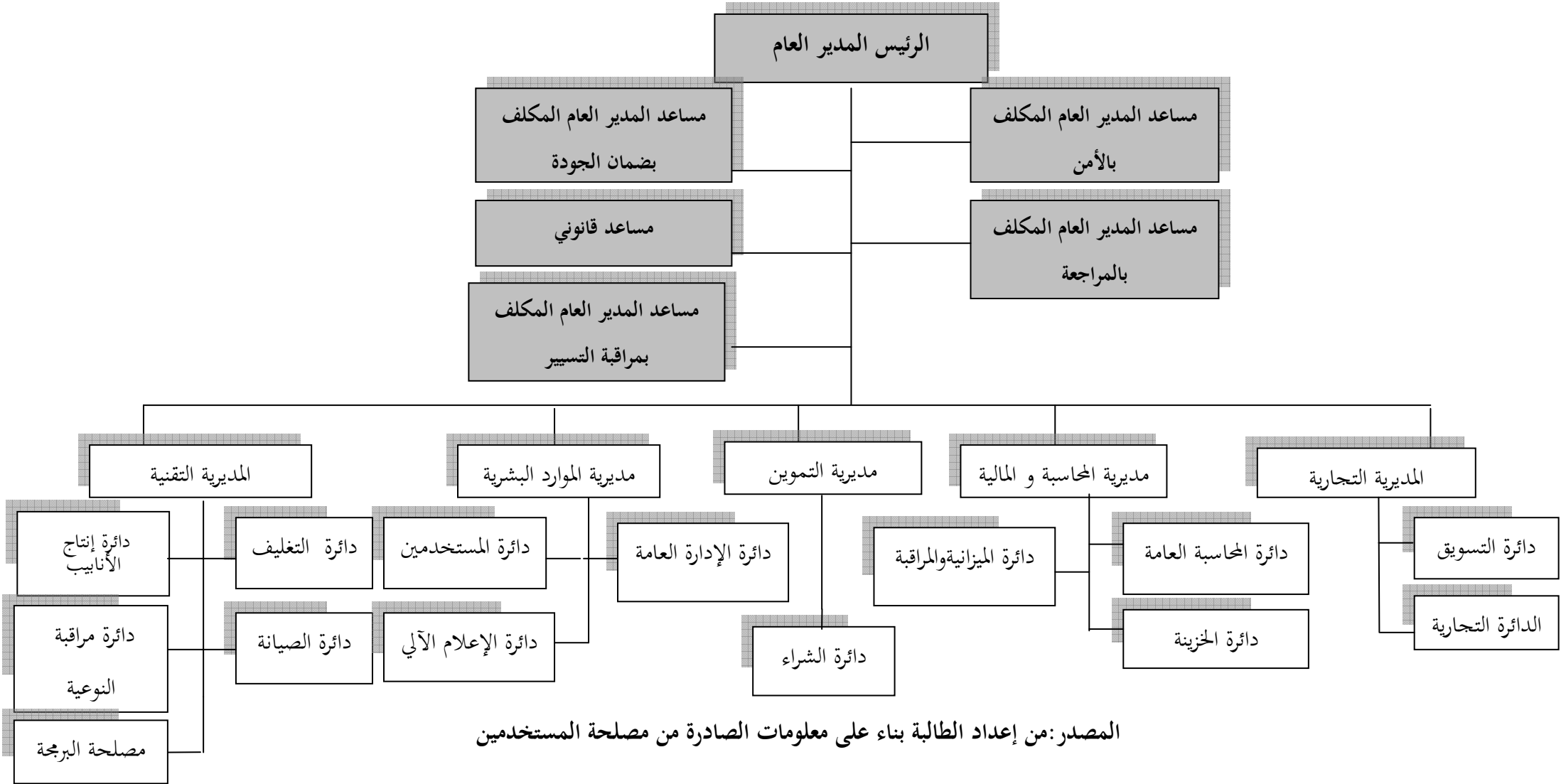
سابعا: مصلحة الضرائب:

تعتبر مؤسسة الأنابيب ALFA PIPE المساهم الأكبر في الإيرادات الجبائية لولاية غرداية .

الفرع الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي

تتجلى أهمية الهيكل التنظيمي للمؤسسة في تحديد مختلف المسؤوليات وكذا توزيع المهام وهذا من أجل المساعدة على الرقابة والتنظيم من جهة و التسيير الحسن لمختلف العمليات والأنشطة من جهة أخرى، بالإضافة الى محاولة التنسيق بين مختلف الوظائف لبلوغ الأهداف، وسنحاول من خلال دراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز * ALFA PIPE * سوف يتم التطرق لمختلف المديريات والدوائر و المصالح المكونة لها الموضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز



انطلاقاً من الشكل السابق يمكن القول إن الهيكل التنظيمي للمؤسسة يتكون من:

• **الرئيس المدير العام:**

وهو أعلى سلطة في المؤسسة، المسؤول عن إستراتيجياتها العامة، يعمل على التنسيق بين جميع المديرات لتحقيق الأهداف العامة، يصدر الأوامر ويتخذ القرارات اللازمة وهو الواصل بين المؤسسة ومجموعة أنايب التابعة لها إدارياً.

• **مساعدو المدير العام:**

✓ **مساعد المدير العام للأمن :**

وهو الشخص المختص بتوفير الأمن الداخلي اللازم للمؤسسة وعمالها، يسهر على تطبيق قواعد الأمن، مسؤول على التعرف على أي دخيل للمؤسسة، له جميع الوسائل التي تمكنه من ذلك، مع تفويض من قبل الإدارة العامة باتخاذ القرارات الخاصة بمجال عمله وله فريق عمل تابع له يساعده على القيام بهذه الوظائف .

✓ **مساعد المدير العام لمراقبة الجودة :**

وهو الذي يسهر على تطبيق كل المواصفات العالمية للجودة على جميع الأعمال التي تقام في المؤسسة، بمراقبة مدى تطبيق المديرات المختلفة للتعليمات الواجب إتباعها للقيام بعملها، والحرص على أن يكون مقرات العمل مؤهلة للقيام بذلك العمل .

✓ **مساعد المدير العام لمراقبة التسيير :**

وهو المسؤول عن مراقبة المديرات المختلفة في المؤسسة ومدى احترامها لتحقيق أهدافها وتتبع الانحرافات أثناء حدوثها للتقليل من الأخطار التي يمكن أن تنتج عنها، خاصة المحاسبة العامة والمالية .

✓ **مساعد المدير العام القانوني:**

وهو الذي من اختصاصه جميع المعاملات القانونية المتعلقة بالمؤسسة كالعقود المبرمة مع المؤسسات الأخرى، الإنشاءات الجديدة، مختص بحل المنازعات و القضايا المرفوعة في المحكمة سواء مع المؤسسات الأخرى أو مع المؤسسة و موظفيها .

✓ **مساعد المدير العام للمراجعة :**

يهتم أساساً بالإشراف على مختلف عمليات المراجعة الداخلية في المؤسسة كما يسهر على الوقاية من الأخطاء المحتملة قبل وقوعها، ويعمل على تفاديها مستقبلاً، هذا وإن مهمته حيادية بحيث يقوم بكتابة التقارير المتعلقة بالعمليات الخاصة بسير العمل في المؤسسة وإصدار الأوامر، بل يكتفي بإبداء آراء

تصحيحية فقط وهو كذلك لمساعدين ومع تطبيق نظام السلامة والرعاية الصحية والبيئة فهو كذلك له مساعد في المراجعة الاجتماعية والبيئية.

المديريات:

1 المديريات التقنية:

وتعد الركيزة الأساسية للعملية الإنتاجية إذ تقوم بوضع البرامج الإنتاجية انطلاقاً من تحديد معايير الإنتاج والمدة اللازمة لعمليات الإنتاج... الخ. بالإضافة إلى هذا فهي تحرص على تقديم مختلف الخصائص والمواصفات المتعلقة بالاستثمارات الجديدة وتضم الدوائر التالية:

- **دائرة إنتاج الأنابيب:** وهي التي من خلالها يتم تحويل الملفوفات الحديدية إلى أنابيب وفق المواصفات والمقاييس المطلوبة؛
- **دائرة التغليف:** على مستوى هذه الدائرة يتم تغليف الأنبوب من الداخل والخارج بعد تنظيفه من الصدأ؛
- **دائرة المراقبة والنوعية:** تقوم بمراقبة المنتج ابتداءً من مراقبة المواد الأولية (الحديد) عن طريق تحليله بالمخبر لكشف نوعيته كما تتم عملية المراقبة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج للتحقق من سلامته من عيوب التلحيم، وساعدت الآلة الجديدة للمراقبة على التشخيص الجيد لصلاحية الأنبوب بصفة قطعية؛
- **دائرة الصيانة:** تتابع الآلات والأعطال التي تلحق بها، حيث تقوم بالصيانة بنوعيتها العلاجية والوقائية؛
- **دائرة البرمجة:** تقوم بمتابعة جميع متطلبات العملية الإنتاجية وتحديد تاريخها والمدة التي تستغرقها كما تقوم بوضع الميزانية التقديرية للإنتاج ومتابعة تنفيذها ثم تقييم خطة الإنتاج وتحديد الانحرافات.

2 مديرية الموارد البشرية .

تهتم هذه المديرية بمختلف الشؤون العاملين خاصة الإدارية و الاجتماعية منها حيث تقوم بالسهر و الإشراف على مختلف عمليات التوظيف و التكوين التأهل و التحفيز الترقية و توزيع الأجر و المكافآت و العطل الوضعية الاجتماعية اتجاه الضمان الاجتماعي كما تقوم بإعداد التقارير التي تتعلق بتطور عدد العمال و معدل دورانهم و الغيابات و... الخ. و تحرص أيضاً على ربط العمل بالمؤسسة أكثر فأكثر و ذلك على أساس المعلومات المحصلة من مختلف المديريات الأخرى يلخص هذا كله ضمن مهمة كل دائرة من دوائر المديريات التالية:

● **دائرة المستخدمين:** حيث تسهر على كل ما يرتبط بالمستخدمين و المشاكل و النزاعات التي تواجههم كما تقوم بالإعداد و التخطيط للسياسات المتعلقة بالأفراد و تنميتهم و الإشراف على تنفيذها بالتنسيق مع دوائر الأخرى.

● **دائرة التسيير:** تسهر على السير الحسن للعمل في المؤسسة و ذلك بتسيير كل ما يتعلق بالعمال من خلال العمل على راحتهم و الحفاظ على أمنهم و حقوقهم .

● **دائرة الاعلام الالي :** تتكفل بمختلف العمليات المرتبطة بالجانب الإداري للعاملين من جداول و وثائق إدارية وما شابه.

3 مديرية التموين:

تعتبر هذه المديرية بمثابة الوسيط بين المؤسسة و المورد حيث تقوم بالتفاوض مع هذا الأخير سواء كان محليا أو أجنبيا لتوريد، ما تحتاج إليه (مواد أولية، مواد ولوازم، قطع الغيار... الخ) وذلك بعد إعداد برامج التموين و تحديد الاحتياجات العامة و المختلفة للمؤسسة كما تعمل على التسيير الحسن لعمليات الاستيراد و كل ما يتعلق بها إضافة الى حرصها على التسيير الأمثل للمحزونات و تضم هذه المديرية :

● **دائرة الشراء :** تهتم بشراء كل المواد التي تحتاج إليها المؤسسة بناء على طلب مركز التخزين أو أي جهة من الجهات الأخرى الممثلة في إحدى المديريات و الملفات أو البرامج الخاصة بالمشتريات .

4 مديرية المالية :

تعد من المديريات الرئيسية و ذلك لان عملها حساس نوعا ما إذا ما قورن بباقي المديريات الأخرى، إذ تهتم بمختلف العمليات المالية، و المحاسبية حسب طبيعتها، و ذلك من خلال تحليل مختلف الحسابات و مراقبة جميع التصريجات المالية، كما تقوم بإعداد مختلف الدفاتر و التسجيلات المحاسبية، إضافة الى القيام بإعداد مختلف الميزانيات و مراقبتها، و هذا كله بهدف تحديد الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة و متابعة سير النشاط فيها و تضم هذه المديرية الدوائر التالية :

● **دائرة الميزانية والمراقبة :** تقوم هذه الدائرة بالتحقق من جميع الميزانيات ومراقبتها من خلال مراقبة عمل دائرة المحاسبة العامة ودائرة الخزينة والتنسيق بينهما؛

● **دائرة المحاسبة العامة:** تقوم هذه الدائرة بتسجيل العمليات المحاسبية (شراء و بيع) التي تقوم بها المؤسسة في إطار ممارسة نشاطها و من ثم مراقبتها .

● **دائرة الخزينة :** تقوم هذه الدائرة بالتكفل بكل ما يهم المصالح المالية للمؤسسة و نعمل على حفظ التوازن المالي لها .

5المديرية التجارية :

و تعتبر بمثابة الوسيط بين المؤسسة و الزبون، حيث تقوم بالتفاوض مع هذا الأخير على الصفقات التي تريد إبرامها معه فيما يخص الطلبات، السعر و الوقت... الخ ذلك بعد الاطلاع على العرض المقدم من طرفه و دراسته، كما تعمل على تلبية أكبر عدد ممكن من الطلبات، إضافة الى الاهتمام بكل ما يتعلق بعمليات البيع و التسويق المرتبطة بالمنتج و هذا بالتنسيق مع مختلف المديريات الأخرى، تضم دائرتين هما:

دائرة التجارة: تشرف على العمليات المتعلقة بمتابعة عمليات البيع الخاصة بالمنتج من بداية التعاقد وحتى خروجه من المؤسسة.

دائرة التسويق: تعد الأساس في عمليات التعاقد وإعداد الصفقات، إذ إن عملها يتركز على عرض وإشهار وترويج المنتج لتلقي الطلبات من الزبائن، ومن ثم العمل على دراستها لتحديد بنود الاتفاق كالمدة والسعر، المواصفات المطلوبة، هذا في حالة ما إذا تم هذا الأخير فعلا، إضافة الى هذا فإن مهمتها الرئيسية تتمثل في القيام بمختلف عمليات التسويق والتعاقد مع الزبائن حتى يصل المنتج النهائي إليهم بالمواصفات المطلوبة .

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة ALFAPIPE

المطلب الاول: عرض القوائم المالية لمؤسسة ALFAPIPE للفترة (2010-2013)

القوائم المالية هي عبارة عن صورة المؤسسة التي من خلالها يتمكن كل الأطراف بمعرفة مركزها الربحي و تقييم أدائها المالي، و سنحاول هنا عرض مختلف القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد و مقارنتها ببعضها البعض، و ترجمتها و المتمثلة في ميزانية و جدول حسابات نتائج جدول نفقات الخزينة.

الفرع الأول: عرض الميزانية المالية لمؤسسة ALFAPIPE و تحليلها

تتكون الميزانية من جانبين جانب الأصول و جانب الخصوم، فالأصول تمثل استخدامات الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة، و الخصوم في مجمل الموارد التي تحت تصرف المؤسسة، و لهذا سيتم عرض الميزانية المالية بالاعتماد على الملاحق المعطاة من المؤسسة للقيام بتحليل مختلف الجاميع حسب مبدأ استحقاق و السيولة.

جدول رقم(08): الميزانية المالية لمؤسسة ALFAPIPE جانب الأصول الوحدة دج

2012	2011	2010	الأصول
			أصول غير جارية : فارق الشراء تشبيات غير مادية تشبيات مادية: أراضي مباني تشبيات مادية اخرى تشبيات ممنوح انجازها تشبيات قيد الانجاز تشبيات مالية: سندات للمعادلة مساهمات أخرى و ديون مرتبطة سندات أخرى مشبة قروض و أصول أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة عن الاصل
7080214,29	10844898,59	9283778,49 144178076,93	
635567,00	635567,00	8860000,00	
509995266,53	509833752,83	57758644,73	
517711047,82	521314218,42	220080500,15	مجموع أصول غير جارية
			أصول جارية: ● مخزونات و مستحقات ● ديون دائنة و استخدامات مماثلة : زيائن مدينون آخرون الضرائب و ما شابهها ديون دائنة أخرى و استخدامات مماثلة ● النقديات و ما شابهه: الأموال الموظفة و الأصول الجارية الأخرى الخزينة
30821157971,46 664341788,32	4514582124,43 297085775,57	1188832008,87 674467396,62 1144214633,06 14187067,66 -790653,66	
85660826,47	1159217100,98	108432626,99	
31571160586,25	5970885000,98	3129343079,54	مجموع الأصول الجارية
32088871634,07	6492199219,40	3349423579,69	مجموع الأصول

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق

جدول رقم(09): الميزانية المالية لمؤسسة ALFAPIPE جانب الأصول لسنة (2013)

الوحدة دج

2013	أصول
	أصول غير جارية :
	<ul style="list-style-type: none"> ● فارق الشراء ● تثبيطات غير مادية ● تثبيطات مادية: ● أراضي ● مباني ● تثبيطات مادية أخرى ● تثبيطات ممنوح إنجازها ● تثبيطات قيد الإنجاز: ● تثبيطات مالية: ● سندات للمعادلة ● مساهمات أخرى و ديون مرتبطة ● سندات أخرى مثبتة ● قروض و أصول غير جارية ● ضرائب موجلة عن الأصل
4446218.74	
84874283.00	
38987300.18	
1510000.00	
214946481.71	
344764283.63	مجموع أصول غير جارية
	الأصول الجارية:
5901856280.58	<ul style="list-style-type: none"> ● مخزونات ومستحقات ● ديون دائنة و استخدامات مماثلة :
546323212.04	زبائن
19654109556.06	مدينون آخرون
6292559.29	الضرائب و ماشايجها
	ديون دائنة أخرى و استخدامات مماثلة
	● النقدييات و مشايجها:
	الاموال المظفة و الأصول الجارية الأخرى
98624576.97	الخزينة
26207206184.94	مجموع الأصول الجارية
26551970468.57	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق

من خلال الجدول الأعلى نلاحظ أن أصول المؤسسة في تزايد خلال سنوات 2010-2012 وذلك شهدت ارتفاع كبير في سنة 2011 بنسبة 100%، أما في سنة 2012 نلاحظ ارتفاع يقدر بـ 3,94% ، تم يليها انخفاض بنسبة 17,25% في سنة 2013.

و تفصيلا في أصول المؤسسة نجد أن أصول غير جارية لسنة 2011 تقدر بنسبة 1,36 و عند مقارنتها بسنة 2012 فقد انخفضت بنسبة قليلة تقدر بـ 1% وهذا راجع الى انخفاض قيمة تثبيثات مادية اخرى ، أما بالنسبة لسنة 2013 نلاحظ انخفاض يقدر بنسبة 33.41% وهذا راجع الى اضافة مباني.

أما بالنسبة للأصول الجارية لسنة 2011 فإن نسبتها تقدر بـ 0,91، إلا ان في سنة 2012 فقد ارتفعت نسبتها إلى 4,28 وهذا راجع الى ارتفاع قيمة الضرائب، أما بالنسبة لسنة 2013 نلاحظ انخفاض بنسبة 17% وهذا راجع الى اضافة قيمة المخزونات وقيمة الزبائن.

جدول رقم(10): الميزانية المالية لمؤسسة ALFAPIPE جانب الخصوم

الوحدة دج

2012	2011	2010	الخصوم
2500000000,00	2500000000 ,00		<u>رؤوس الأموال الخاصة:</u> رأسمال الصادر رأسمال غير المستعان به علاوات واحتياطات (1) فارق اعادة التقييم فارق المعادلة (1) النتيجة الصافية رؤوس أموال أخرى ترحيل من جديد حصة الشركة المحيدة(1) حصة دوي الأقلية(1)
2225052612,12	2225052612,12		
-770392173,90	-504463256,65	-299714320,37	
-1925725457,91	-415241356,27	-22304326,84	
2028934980,31	3805347999,20	-322018647,21	مجموع أموال الخاصة I
			<u>خصوم غير جارية:</u> قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ديون اخرى غير جارية مؤونات ومنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
11866216,66	1188065897,24	111769051,60	
11866216,66	1199932113,90	418870548,76	مجموع الخصوم غير جارية II
			<u>خصوم جارية:</u> الموردون والحسابات الملحقه ضرائب ديون مدينة أخرى خصوم الخزينة
1890582,32	23747726,94	182014785,28	
154858445,82	260670,48	1007207,15	
16025250909,54	1452451651,92	3069549685,71	
13866070499,42	10459056,96		
30048070437,10	1486919106,30	3252571678,14	مجموع الخصوم الجارية III
32088871634,07	6492199219,40	3349423579,69	مجموع الخصوم

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق

جدول رقم (11): الميزانية المالية لمؤسسة ALFE PIPE جانب الخصوم لسنة (2013)

الوحدة دج

2013	الخصوم
	رؤوس الأموال الخاصة رأسمال الصادر رأسمال غير مستعان به علاوات واحتياطات فارق إعادة التقييم فارق المعادلة النتيجة الصافية رؤوس أموال أخرى ترحيل من جديد حصة الشركة المجددة ¹ حصة دوي الأقلية ¹
3771383057,55 -28 350 523,65	
7 343 032 533,90	I مجموع
/	خصوم غير جارية: قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات المدرجة في الحسابات سلفا.
111 769 051,60 1 019 191 839,16	
1 130 960 890,76	II مجموع الخصوم غير الجارية
	خصوم جارية: الموردون والحسابات الملحقه ضرائب ديون مدينة أخرى خصوم الخزينة
367 682 565,52 14 355 040,90 17 695 939 437,49	
18 077 977 043,91	III مجموع الخصوم الجارية
26 551 970 468,57	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن خصوم المؤسسة في تزايد خلال سنوات 2010-2012، ثم يليها انخفاض طفيف في سنة 2013.

كما نلاحظ أن الإرتفاع الذي كان في سنة 2011 راجع إلى ارتفاع الخصوم الجارية وذلك بنسبة 9,38% عند مقارنتها مع سنة 2010 وسبب هذا الارتفاع يرجع إلى ارتفاع ديون مدينة أخرى.

أما بنسبة للخصوم غير الجارية وقد شهدت ارتفاع في سنة 2011 بمقارنة مع سنة 2010 وذلك بنسبة 1,86% أي ديون طويلة الأجل وهذا راجع إلى لجوء المؤسسة إلى الإقتراض.

كما نلاحظ أيضا أن هناك زيادة في الخصوم الجارية لسنة 2012 عند مقارنتها بسنة 2011 بنسبة 3,94% وهذا بسبب ارتفاع ديون مدينة أخرى.

أما بالنسبة للخصوم غير الجارية وقد شهدت انخفاضا بشكل كبير في سنة 2012 عند مقارنتها بسنة 2011 بنسبة تقدر ب99% ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى انعدام قيمة القروض والديون المالية.

وهناك أيضا انخفاض كبير في سنة 2013 عند مقارنته بسنة 2012 في الخصوم الجارية بنسبة تقدر ب39,83% وسبب هذا الانخفاض راجع إلى انعدام خصوم الخزينة.

أما بالنسبة للخصوم غير الجارية فقد عرفت ارتفاع كبير بنسبة تقدر ب94,30% لسنة 2013 عند مقارنتها بسنة 2012 وسبب هذا الارتفاع يرجع إلى دفع قيمة ضرائب المؤجلة.

كما نلاحظ هناك أن رؤوس الأموال الخاصة تطورت خلال السنوات 2010، 2011، أما سنة 2012 فقد انخفضت بنسبة تقدر ب 46,68 %، أما سنة 2013 قد ارتفعت وحققت نتائج ايجابية ضخمة تقدر بنسبة 2.62%

الفرع الثاني: عرض جدول حسابات النتائج لمؤسسة ALFAPIPE و تحليله

يمكن اعتبار جدول حسابات النتائج بأنه الوسيلة التي تبين فيها مختلف التكاليف التي أنفقتها المؤسسة و مختلف الإيرادات التي تحصلت عليها خلال دورتها المالية، و فيما يلي عرض جدول حسابات النتائج لمؤسسة ALFAPIPE للفترة (2010-2013) و هذا حسب النظام المحاسبي المالي الجديد الذي تم تطبيقه ابتداء من سنة 2010، و تم فيه عملية المقارنة بين النواتج لاستنتاج الربح و الخسارة خلال هذه الفترة.

الوحدة دج جدول رقم(12): جدول حسابات النتائج لمؤسسة ALFAPIPE

2012	2011	2010	البيانات
712288385,71 1832876007,46 3350892,51	2714859387,90 78104757,58 2538864,35	4029450292,02 -97192779,64 4057692,34 588258166,20	رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها انتاج متبث اعانات الاستغلال
8959115285,68	2795503009,83	4524573370,92	I انتاج السنة المالية
7069383216,83 489631114,13	2163828986,79 138299083,07	3482045584,74 207597167,57	مشتريات مستهلكة خدمات خارجية واستهلاكات أخرى
7559014330,96	2302128069,86	3689642752,31	II استهلاك السنة المالية
1400100954,72	439374939,97	834930618,61	III القيمة المضافة للاستهلاك (II-I)
799690890,45 101256347,20	689507233,17 38591559,92	978454408,40 57040663,90	أعباء المستخدمين ضرائب ورسوم ودفعات متشابهة
499153717,07	-184723853,12	-200564453,69	IV فائض اجمالي للاستغلال
45071561,54 4990396,78 262530723,73 55260267,34	4959346,78 2698989,24 541620642,01 91262291,05	3062558,34 2678457,45 137227638,91 277778990,21	منتجات عملياتي أخرى أعباء عملياتي أخرى مخصصات امتلاكات والأرصدة استرجاع عن خسائر القيمة والأرصدة
331964425,44	-632821846,54	-59629001,50	V نتيجة عملياتية
1499334,69 294404702,20	3960618,80 81754621,58	935199,60 109238292,80	منتجات مالية اعباء مالية
-292905367,51	-77794002,78	-108303093,28	VI نتيجة مالية
39059057,93	-710615849,32	-197932094,78	VII نتيجة عادية قبل الضريبة (V+ VI)

			ضرائب مستحقة على النتائج العادية
-78462505,41	-78462505,41	131782225,59	ضرائب مؤجلة على النتائج العادية
9060946449,25	2895685266,46	4806350119,07	مجموع منتجات أنشطة عادية
9021887391,32	3527838610,37	5106064439,44	مجموع أعباء أنشطة عادية
-770392173,90	-504463256,65	-299714320,37	VIII نتيجة صافية للأنشطة العادية
/	/	/	منتجات غير عادية أعباء غير عادية
/	/	/	IX نتيجة غير عادية استثنائية
-770392173,90	-504463256,65	-299714320,37	X نتيجة صافية لسنة المالية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق (بتصرف)

جدول رقم(13): جدول حسابات النتائج لمؤسسة ALFAPIPE لسنة (2013)

الوحدة دج

2013	البيانات
18756839962,15 -1822802949,91 3674047,87	رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجارى تصنيعها انتاج مثبت اعانات الاستغلال
16937711060,11	I انتاج السنة المالية
-7871701970,49 -257317037,55	مشتريات مستهلكة خدمات خارجية واستهلاكات أخرى
-8131019008,04	II استهلاك السنة المالية
8806692052,07	III القيمة المضافة للاستهلاك (II-I)
-1109363471,18 -261474890,49	أعباء المستخدمين ضرائب ورسوم ودفعات متشابهة
7435853690,40	VI فائض اجمالي للاستغلال EBE

1972313, 72 -36110885,21 -30332061,36	منتجات عملياتية أخرى أعباء عملياتية أخرى مخصصات امتلاكات والأرصدة استرجاع عن خسائر القيمة والأرصدة
7371383057,55	V نتيجة عملياتية (استغلالية)
/	منتجات مالية أعباء مالية
/	IV نتيجة مالية
7371383057,55	VII نتيجة عادية قبل الضريبة (VII+V)
/	ضرائب مستحقة على النتائج العادية ضرائب مؤجلة على النتائج العادية
16939683373,83	مجموع منتجات أنشطة عادية
-9568300316,28	مجموع أعباء أنشطة عادية
7371383057,55	VIII نتيجة صافية للأنشطة العادية
/	منتجات غير عادية أعباء غير عادية
/	IX نتيجة غير عادية
7371383057,55	X نتيجة صافية للسنة المالية

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق (بتصرف)

نلاحظ من خلال الجدول حسابات النتائج أن رقم أعمال المؤسسة عرف اختلافا خلال الفترة المدروسة، حيث شهد انخفاضا أذى الى النصف من سنة 2010 الى 2011 بنسبة تقدر ب 32,26%، ثم عرف ارتفاعا بشكل كبير في سنة 2012 عند مقارنتها بسنة 2011 بنسبة تقدر ب 1,62 ثم يليها ارتفاع بنسبة 1,63 سنة 2013.

أما فيما يخص القيمة المضافة شهدت انخفاضا بنسبة 47,38% من سنة 2010 الى سنة 2011، ثم ارتفعت نسبته سنة 2012 الى 2,19 يليها ارتفاع كبير جدا سنة 2013 بنسبة 5,29%.

أما بالنسبة لنتيجة الاستغلال فقد حققت خسارة خلال سنوات 2010، 2011 وحققت ربح في سنة 2012، 2013.

أما فيما يخص النتيجة المالية فان المؤسسة حققت خسارة خلال السنوات المدروسة 2010، 2011، 2012.

كما شهدت أيضا مؤسسة ALFAPIPE أن النتيجة الاستثنائية غير موجودة وهذا راجع الى الاستغناء عن نشاطها الأساسي خلال الفترة المدروسة.

أما بالنسبة للنتيجة الصافية فقد عرفت المؤسسة خسارة في سنوات 2010، 2011، 2012 وهذا راجع الى عدم توفر الطلبات وعدم توفر المشاريع، أما سنة 2013 فقد عرفت المؤسسة ربحا وخاصتا سنة 2013 حققت ربح ضخم يقدر ب 7371383057,55.

الفرع الثالث : عرض جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة ALFAPIPE وتحليله.

يعتبر هذا الجدول من القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد للقوائم الأخرى، وهذا من أجل توفير المعلومات المتعلقة بالمتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة المتمثلة في الأنشطة العادية والاستثمارية خلال هذه الفترة الا ان هذه المؤسسة لم تقوم بالأنشطة التمويلية، حيث اعتمدت هذه المؤسسة على الطريقة المباشرة في انتاج جدول التدفقات الخزينة وهذا ثم تطبيقه ابتداء من سنة 2010.

جدول رقم (14): جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة ALFAPIPE الوحدة دج

2012	2011	2010	البيانات
153571477,86 1763936125,68 908102,62	129764670,56 1181110841,37 906688,40	135863001,74 1520986065,46 477668,88	* تدفقات الخزينة من الأنشطة التشغيلية: متحصلات من الزبائن مدفوعات الى الموردين والمستخدمين فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة ضرائب مدفوعة على النتائج
-1611272750,44	-1052252859,21	-1385600732,60	* تدفقات الخزينة قبل العناصر الاستثنائية
2048483824,17 134740156,30	1403563908,25 406767814,65	1663655659,13 243435723,36	* تدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثنائية: متحصلات أخرى مدفوعات أخرى
302470917,43	-55456765,61	34619203,17	تدفقات الخزينة الصافية من الانشطة العادية (A)
14745532,95 30932982,50	6457238,90	2805314,08	* تدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثمارية: مدفوعات على شراء تجهيزات مادية أو معنوية متحصلات على تنازلات التجهيزات المادية أو المعنوية

			مدفوعات على شراء تجهيزات مالية متحصلات على تنازلات عن التجهيزات مالية فوائد محصلة على التوظيفات المالية أرباح أسهم والحصة في النتائج المستملة
16187449,55	-6457238,90	-2805314,08	تدفقات الخزينة الصافية من الأنشطة الاستثمارية: (B)
			*تدفقات الخزينة من الأنشطة التمويلية: متحصلات من جراء اصدار الأسهم أرباح الأسهم وتوزيعات أخرى التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			تدفقات الخزينة الصافية من الأنشطة التمويلية (C)
			تأثير تغيرات معدل الصرف على السيولة وما يعادلها
318658366,98	-61914004,51	31813889,09	تغيرات الخزينة للفترة (A+B+C)
42928597,56	91601330,32	59787441,23	الخزينة وما يعادلها عند افتتاح الدورة
361111330,38	29687325,81	91601330,32	الخزينة وما يعادلها عند اقفال الدورة
318182732,82	-61914004,51	31813889,09	تغيرات الخزينة خلال الفترة

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق (بتصرف)

جدول رقم (15) : جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة ALFAPIPE لسنة (2013)

الوحدة دج

2013	البيانات
156543365,82	* تدفقات الخزينة من الأنشطة التشغيلية :
-2131906706,84	متحصلات من الزبائن
-847468,52	مدفوعات الى الموردين والمستخدمين
	فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة
-1976210809,54	ضرائب مدفوعة على النتائج
1041194,21	تدفقات الخزينة قبل العناصر الاستثنائية
1748688824,87	تدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثنائية
	تحويل من جديد
-226480790,46	تدفقات الخزينة من الأنشطة الصافية من الأنشطة

العادية (A)	
-36265849,35	*تدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثمارية مدفوعات على الشراء تجهيزات مادية أو معنوية متحصلات على التنازلات التجهيزات المادية أو المعنوية مدفوعات على شراء تجهيزات مالية
160836,40	متحصلات على تنازلات عن تجهيزات مالية فوائد محصلة على التوظيفات المالية أرباح أسهم والحصة في النتائج المستلمة
-36105012,95	تدفقات الخزينة الصافية في الأنشطة الاستثمارية B
	*تدفقات الخزينة من الأنشطة التمويلية : متحصلات من جراء اصدار الأسهم أرباح الأسهم وتوزيعات أخرى التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
	تدفقات الخزينة الصافية من الأنشطة التمويلية C
	تأثير تغيرات معدل الصرف على السيولة وما يعادلها
-262585803,41	تغيرات الخزينة للفترة (A+B+C)
361111330,38	الخزينة وما يعادلها عند افتتاح الدورة
98624576,97	الخزينة وما يعادلها عند اقفال الدورة
-262486753,41	تغيرات الخزينة خلال الفترة

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق (بتصرف)

من خلال الجدول الأعلى لاحظنا أن مؤسسة ALFAPIPE حققت عجز خلال الفترة المدروسة من 2010 الى 2013 وذلك بالنسبة لتدفقات الخزينة قبل العناصر الاستثنائية، أما فيما يخص صافي التدفقات الخزينة من الأنشطة التشغيلية فان المؤسسة حققت فائض في السيولة في سنة 2010، 2012، وحققت عجز في سنة 2011، 2013 .

كما نلاحظ أيضا في صافي تدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثمارية فقد حققت المؤسسة عجز خلال فترة 2010، 2011، 2013 و هذا راجع الى دفع مبالغ تشيبتات المشتراة، والفوائد المحصلة على التوظيفات المالية الخاصة سنة 2013، أما سنة 2012 فقد حققت المؤسسة فائض في السيولة بسبب تحصيلات التنازل عن تشيبتات المادية أو المعنوية.

كما نلاحظ أيضا أن صافي تدفقات الخزينة من الأنشطة التمويلية لم تحصل المؤسسة على اي نتيجة وهذا راجع الى نشاط المؤسسة فإنها لم تقم بأي طلب على القروض لتسديدها أو تحصيلات الأسهم وهذه الطلبات فقد تكون من المؤسسة الأم.

أما بالنسبة لتغيرات الخزينة الخاصة بالمؤسسة فقد حققت فائض في سنة 2010، 2012 بينما حققت عجز في سنة 2011، 2013.

المطلب الثاني: استخدام مؤشرات النسب المالية

الفرع الأول : مؤشرات الميزانية المالية

يمكن اتخاذ هذه المؤشرات من الميزانية المالية المختصرة والتي يتم أخذها من المطلب الأول من هذا المبحث، وهذا تبعا لمبدأ ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة ، وكذا ترتيب عناصر الخصوم حسب درجة الاستحقاق، بالإضافة الى الاعتماد على المعلومات المستمدة من مؤسسة ALFAPIPE خلال الفترة المدروسة.

جدول رقم (16): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ALFAPIPE جانب الأصول الوحدة دج

2011		2010		البيانات
النسبة المئوية	المبالغ	النسبة المئوية	المبالغ	
8 %	521314218,42	7%	220080500,15	أصول غير جارية
92%	5970885000,98	93%	3129343079,54	أصول جارية
0 %	0	35%	1188832008,87	مخزونات ومستحقات (قيم الاستغلال)
74%	4811667900,00	55%	1832078443,68	ديون دائنة و استخدامات مماثلة (قيم قابلة للتحقق)
18 %	1159217100,98	3%	108432626,99	النقديات وماشائها (قيم جاهزة)
100%	6492199219,40	100%	3349423579,69	مجموع الأصول

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق (بتصرف)

جدول رقم (17): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ALFAPIPE جانب الأصول الوحدة دج

2013		2012		البيانات
النسبة المؤوية	المبالغ	النسبة المؤوية	المبالغ	
1%	344764283,63	2%	517711047,82	أصول غير جارية
99%	26207206184,94	98%	31571160586,25	أصول جارية
22%	5901856280,58	0%	0	مخزونات ومستحقات (قيم الاستغلال)
76%	20206725327,39	98%	31485499759,78	ديون دائنة و استخدامات مماثلة (قيم قابلة للتحقق)
0%	98624576,97	0%	85660826,47	النقديات وماشاهما (قيم جاهزة)
100%	26551970468,57	100%	32088871634,07	مجموع الأصول

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق (بتصرف)

من خلال الجداول الأعلى للميزانية المالية المختصرة نلاحظ أن الأصول غير الجارية لسنة 2010 تمثل بنسبة 7%، لترتفع في سنة 2011 الى 8% ثم اخفضت في سنة 2012 الى 2%، لتتخفف في سنة 2013 الى 1% بنسبة قليلة.

- أما الأصول الجارية كانت تمثل بنسبة 93% في سنة 2010، لتتخفف بنسبة قليلة في سنة 2011 الى 92%، أما سنة 2012 فقد ارتفعت الى 98%، لترتفع بنسبة قليلة في سنة 2013 الى 99%، وهذا ما تضم مجموعة من القيم منها:

- قيم الاستغلال كانت تمثل بنسبة 35% في سنة 2010، اما في سنة 2011، 2012 فكانت نسبة معدومة، حيث تمثلت نسبتها ب 22% في سنة 2013.

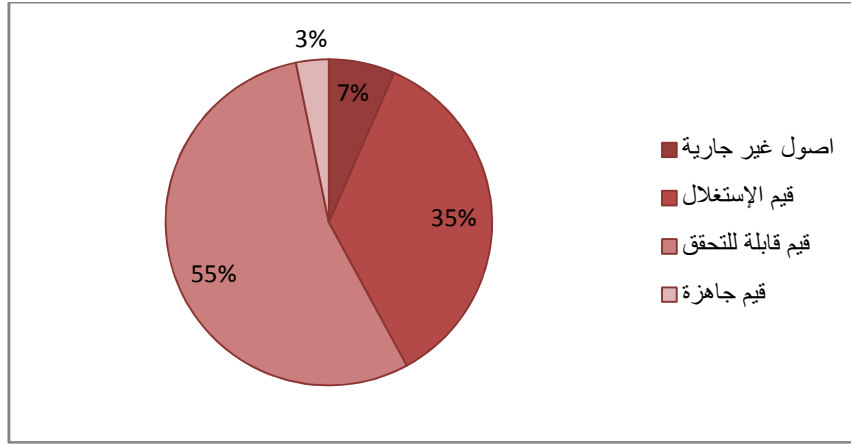
- قيم قابلة للتحقق كانت تمثل بنسبة 55% في سنة 2010، لتتخفف الى 74% في سنة 2011، أما سنة 2012 فقد ارتفعت بنسبة كبيرة تقدر ب 98%، لتتخفف في سنة 2013 الى 76%.

- أما قيم الجاهزة كانت تمثل في سنة 2010 بنسبة 3%، لترتفع الى 18% في سنة 2011، أما سنة 2012 و 2013 فقد كانت معدومة.

وهذا ما يعني أن مجموع الأصول خلال السنوات تمثلت بنسبة 100%.

التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة على شكل دوائر.

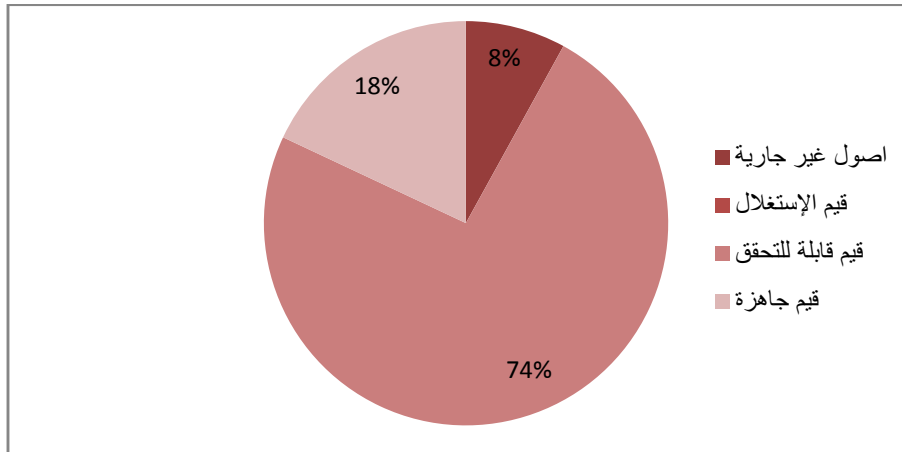
شكل رقم(03): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنة (2010)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

من خلال الشكل نلاحظ الميزانية المالية لسنة 2010، فان اصولها غير الجارية تمثل بنسبة 7%، والأصول الجارية بنسبة 93% وهذا يعني أن القيم المتداولة أكبر من القيم الثابتة، في حين تمثل نسبة قيم الاستغلال ب35%، وقيم قابلة للتحقق بنسبة 55%، والقيم الجاهزة بنسبة 3%.

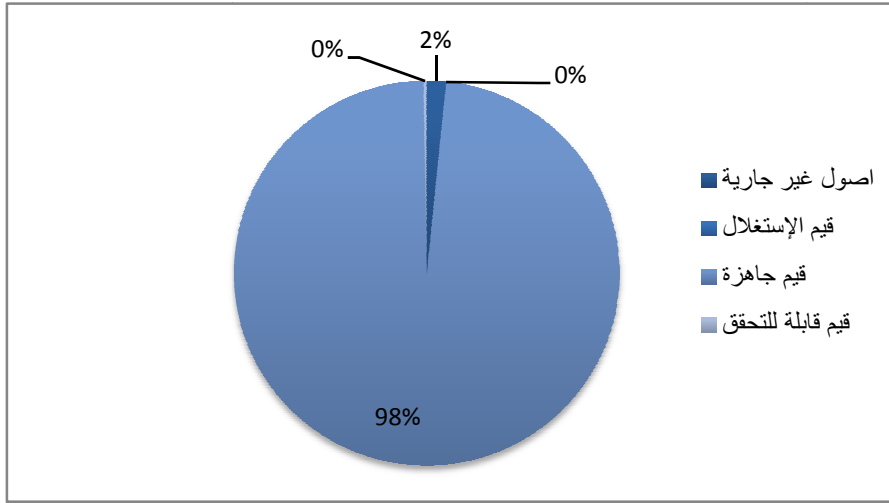
شكل رقم(04): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنة (2011)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

من خلال الشكل نلاحظ أن الميزانية المالية لسنة 2011، فان أصولها غير الجارية تمثل بنسبة 8%، والأصول الجارية بنسبة 92%، وهذا يعني أن القيم المتداولة أكبر بكثير من القيم الثابتة، بما فيها قيم الاستغلال تمثل بنسبة 0%، وقيم قابلة للتحقق بنسبة 74%، والقيم الجاهزة بنسبة 18%.

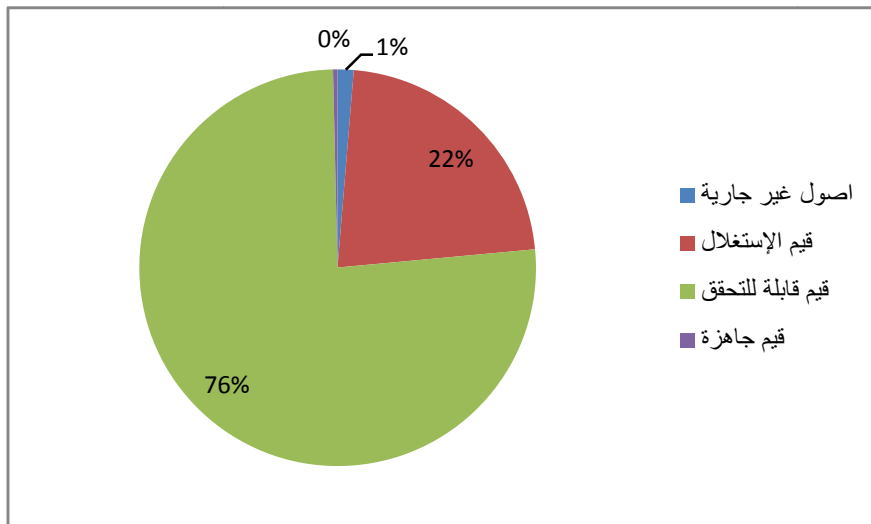
شكل رقم(05): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنة (2012)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

من خلال الشكل نلاحظ أن الميزانية المالية لسنة 2012، تمثل أصولها الغير جارية بنسبة 2%، و الأصول الجارية بنسبة 98 %، وكذلك يعني هذا أن القيم المتداولة أكبر من القيم الثابتة بنسبة كبيرة، بما تتضمن من قيم الاستغلال التي تمثل بنسبة معدومة وقيم قابلة للتحقق بنسبة 98 %، وأيضا القيم الجاهزة تمثلت بنسبة معدومة، وهذا ما تضمنته الأصول الجارية.

شكل رقم(06): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنة (2013)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

نلاحظ من خلال الشكل للميزانية المالية لسنة 2013، تمثل أصولها الغير الجارية بنسبة 1%، والأصول الجارية بنسبة 99%، معناه القيم المتداولة أكبر بكثير من القيم الثابتة، وتمثل قيم الاستغلال بنسبة 22%، وقيم قابلة للتحقق بنسبة 76%، والقيم الجاهزة تمثل بنسبة معدومة.

جدول رقم(18): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ALFAPIPE جانب الخصوم الوحدة دج

2011		2010		البيانات
النسبة المؤوية	المبالغ	النسبة المؤوية	المبالغ	
59%	3805347999,20	-10%	-322018647,21	رؤوس أموال الخاصة
18%	1199932113,90	13%	418870548,76	خصوم غير جارية (طويلة أجل)
23%	1486919106,30	97%	3252571678,14	خصوم جارية (قصيرة أجل)
100%	6492199219,40	100%	3349423579,69	مجموع الخصوم

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق(بتصرف)

جدول رقم(19): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة ALFAPIPE جانب الخصوم الوحدة دج

2013		2012		البيانات
النسبة المؤوية	المبالغ	النسبة المؤوية	المبالغ	
28%	7343032533,90	6%	2028934980,31	رؤوس أموال الخاصة
4%	1130960890,76	0%	11866216,66	خصوم غير جارية (طويلة أجل)
68%	18077977043,91	94%	30048070437,10	خصوم جارية (قصيرة أجل)
100%	26551970468,57	100%	32088871634,07	مجموع الخصوم

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق(بتصرف)

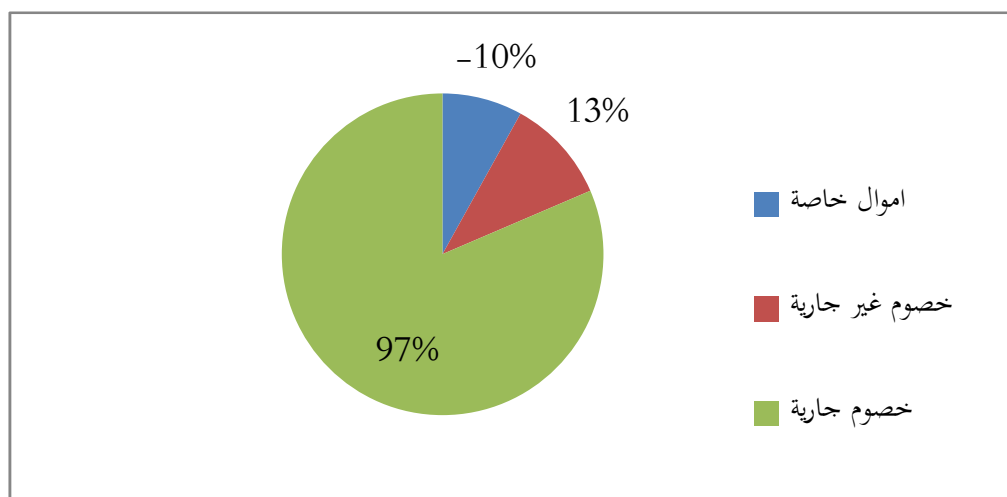
من خلال الجداول الأعلى للميزانية المالية المختصرة نلاحظ أن رؤوس الأموال الخاصة لسنة 2010 تمثل بنسبة سالبة تقدر ب 10%، لترتفع في سنة 2011 الى نسبة 59%، أما في سنة 2012 فقد انخفضت رؤوس الأموال الخاصة بالشركة الى نسبة تقدر ب 6%، لترتفع في سنة 2013 الى 28%.

أما الخصوم الغير الجارية تمثل بنسبة 13%، في سنة 2010، لترتفع في سنة 2011 الى 18% إلا أن في سنة 2012 اصبحت نسبتها منعدمة، أما سنة 2013 فقد ارتفعت الى 4%.

بالنسبة للخصوم الجارية فان نسبتها تقدر ب 97%، في سنة 2010، لتتخفيض في سنة 2011 الى 23%، ثم ارتفعت في سنة 2012 الى نسبة 94%، أما في سنة 2013 فقد انخفضت نسبتها الى 68%.

وفيما يخص مجموع الخصوم خلال السنوات تمثل نسبته 100%.

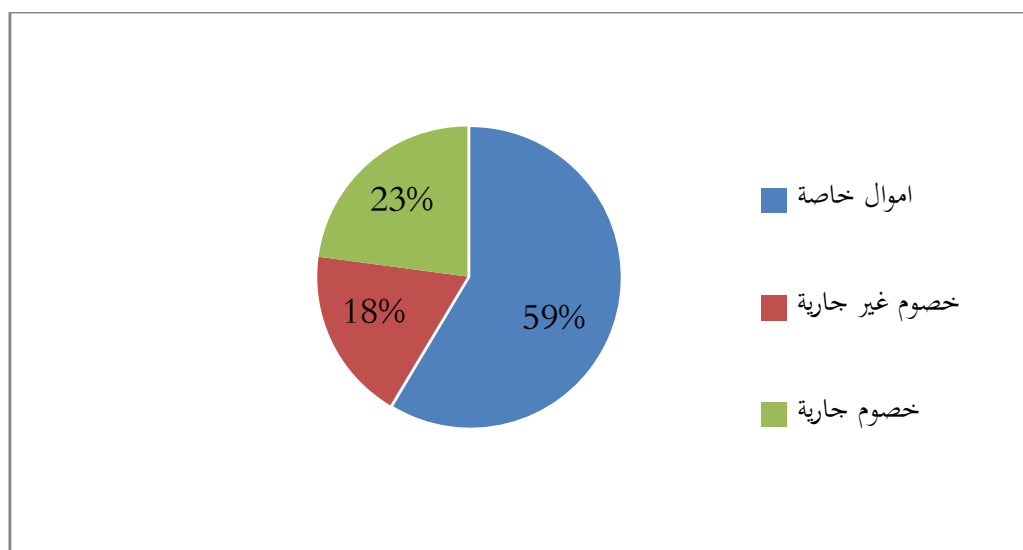
شكل رقم(07) التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لسنة (2010)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

من خلال الشكل نلاحظ أن الميزانية المالية لسنة 2010، تمثل نسبة الأموال الخاصة بنسبة سالبة تقدر ب 10%، أما الخصوم غير الجارية تمثل نسبتها ب 13%، والخصوم الجارية تقدر ب 97%، وهي نسبة كبيرة جدا.

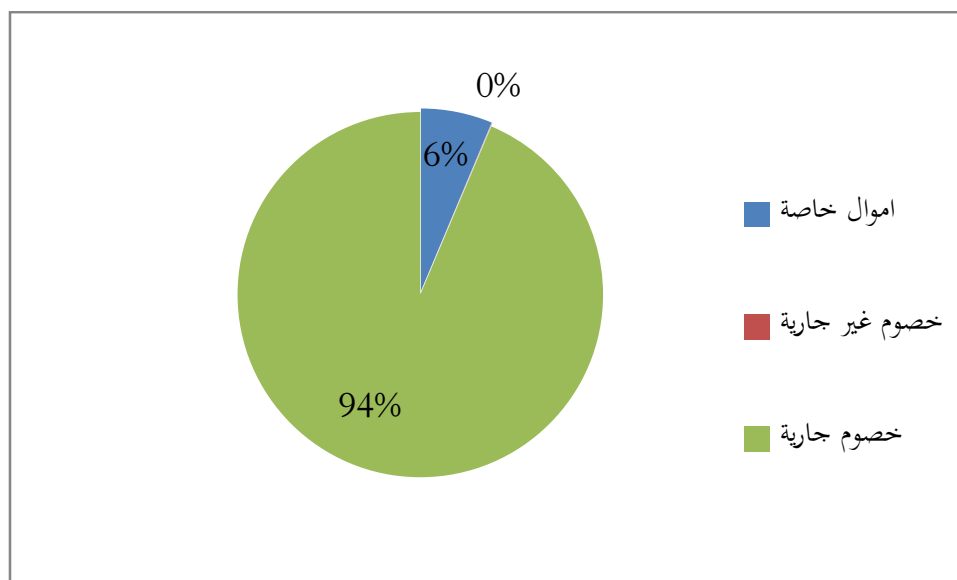
شكل رقم(08): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لسنة (2011)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

نلاحظ من خلال الشكل أن الميزانية المالية لسنة 2011، فإن نسبة الأموال خاصة تقدر ب 59%، أما نسبة الخصوم الغير الجارية تقدر ب 18% والخصوم الجارية تقدر بنسبة 23%.

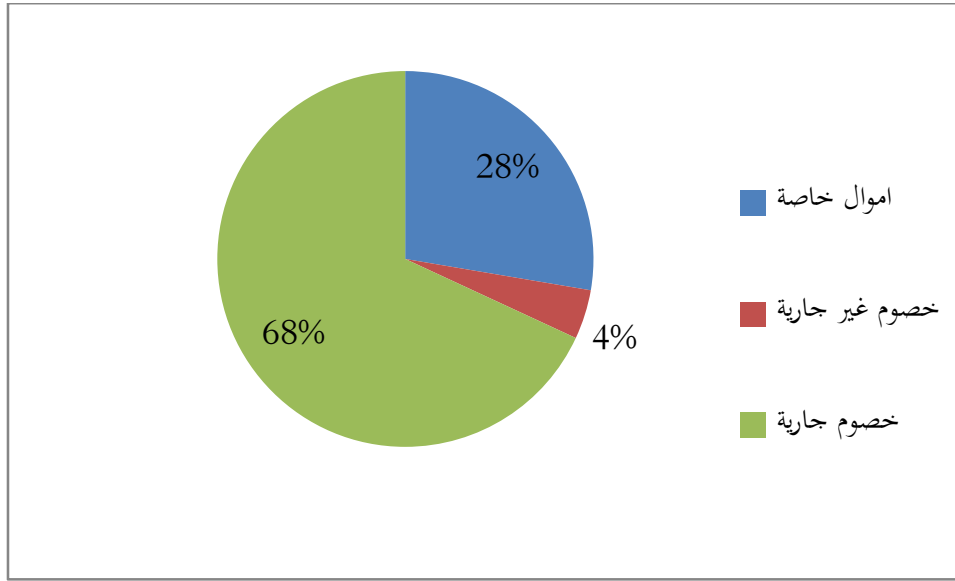
شكل رقم(09): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لسنة (2012)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية

من خلال الشكل نلاحظ أن الميزانية المالية لجانب الخصوم لسنة 2012، فان نسبة الأموال الخاصة تقدر ب 6% والخصوم غير الجارية تقدر بنسبة معدومة، أما الخصوم الجارية تقدر ب 94%، وهي نسبة كبيرة جدا.

شكل رقم (10): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لسنة (2013)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية

من خلال الشكل نلاحظ أن الأموال الخاصة تقدر ب 28% ونسبة الخصوم غير الجارية تقدر ب 4%، أما الخصوم الجارية تقدر ب 68% وهذا كبير جدا عن النسب الأخرى لسنة 2013.

1. نسب السيولة:

تشير هذه النسبة الى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها عند ميعاد استحقاقها وهذا بتحويل أصولها الى نقديات، من أجل توضيح صورة الوضعية المالية للمؤسسة خلال هذه الفترة نقوم بدراسة نسبة سيولة أصولها الجارية، والجدول التالي يوضح مجموعة من النسب:

جدول رقم (20): نسب السيولة

البيانات	العلاقة	2010	2011	2012	2013
نسبة التداول	$\frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$	0,96	4,01	1,05	1,44
نسبة السيولة السريعة	$\frac{\text{الأصول الجارية-المخزونات}}{\text{الخصوم الجارية}}$	0,59	4,01	1,05	1,12
نسبة النقدية	$\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم الجارية}}$	0,03	0,77	0,002	0,005

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق

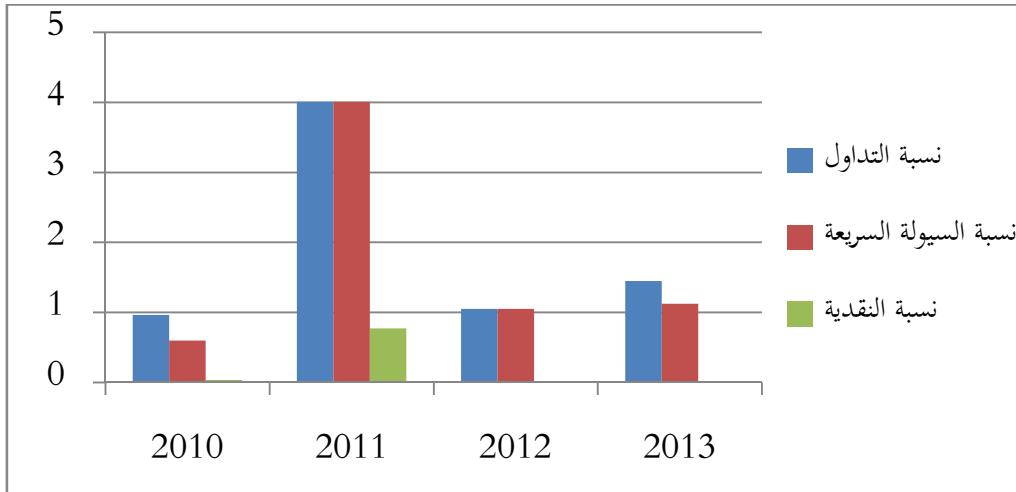
من خلال الجدول الأعلى نلاحظ أن نسبة التداول في سنة 2010 تمثل نسبة ضعيفة عن المعيار النمطي وهذا ما يدل على أن المؤسسة غير قادرة على تغطية الالتزامات وهنا قد تكون المؤسسة في حالة سيئة، يجب عليها أن تدارك ذلك بزيادة ديون طويلة الأجل أو تخفيض ديون قصيرة الأجل أو زيادة في رأسمالها، أما في سنة 2011 فقد ارتفعت نسبتها إلى 4,01 وهنا تكون قادرة على تغطية التزاماتها بشكل كبير، أما في سنة 2012 انخفضت إلى 1,05 تم ارتفعت إلى 1,44 في سنة 2013 لذلك فإن المؤسسة في راحة مالية و هذا ما يدل بأنها قادرة على تغطية التزاماتها وسهولة مواجهة مستحقاتها.

وبالنظر إلى السيولة السريعة فإن نسبتها منخفضة في سنة 2010 وهنا قد تكون المؤسسة بأنها غير قادرة على مواجهة مستحقاتها (تغطية) دون المخزن السلعي وهذا ما يؤكد أن هنالك ضعف في السيولة المؤسسة، أما في سنة 2011 فقد ارتفعت نسبتها بمقدار 5,94 وهي قادرة على التغطية.

أما في سنة 2012، 2013 فقد انخفضت نسبتها إلى الواحد وهذا لا يؤثر على المؤسسة أي أنها قادرة على مواجهة مستحقاتها دون المخزون السلعي وهنا قد يكون المخزون غير ممول بالديون قصيرة الأجل .

بالنظر إلى النسبة النقدية لاحظنا أن هناك نسب منخفضة عن الواحد خلال السنوات المدروسة هذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تغطية التزاماتها.

شكل رقم (11) : التمثيل البياني لنسب السيولة



المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق للميزانية المالية

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة التداول لسنة 2010 أكبر من نسبة السيولة السريعة وأقل نسبة هي نسبة النقدية وهذا ما يدل بأن النسب غير قادرة على تغطية الالتزامات في هذه السنة لأنها أقل من الواحد.

* أما سنة 2011 فإن نسبة التداول و نسبة السيولة السريعة أكبر من الواحد ، هنا قد غطت التزامات المؤسسة ، أما ونسبة النقدية غير قادرة على التغطية.

* بالنظر الى سنة 2012 فان نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة أكبر من الواحد هذا يعني أن المؤسسة قادرة على التغطية، أما نسبة النقدية تمثل نسبة ضعيفة.

* أما بالنسبة لسنة 2013 فقد حققت نسبة التداول نسبة أكبر من الواحد يعني قدرة على تغطية التزاماتها، مع نسبة السيولة السريعة والنسبة، النقدية غير قادرة على التغطية.

2نسب النشاط:

تقوم هذه النسبة بتقييم مدى نجاح ادارة المؤسسة في ادارة أصولها وتحقيق أكبر حجم من المبيعات، وأكبر ربح، وتفترض هذه النسب وجود نوع من التوازن بين المبيعات والأصول، وهنا يتم اسقاط نسب النشاط على المؤسسة خلال الفترة المدروسة.

جدول رقم(21): نسب النشاط

2013	2012	2011	2010	العلاقة	البيانات
0,70	0,22	0,41	1,20	رقم الأعمال مجموع الخضوم	معدل دوران مجموع الأصول
54,40	13,75	5,20	18,30	رقم الأعمال الأصول غير جارية	معدل دوران الأصول غير جارية
0,72	0,23	0,45	1,29	رقم الأعمال الأصول جارية	معدل دوران الأصول الجارية
4 مرات	3,6 مرات	4,67 مرات	11,6 مرات	360 مدة دوران المخزون	معدل دوران المخزون بالأيام

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على الملاحق

من خلال الجدول الأعلى نلاحظ أن معدل دوران مجموع الأصول للمؤسسة كان في سنة 2010 مقدر بنسبة 1,20 وهذا ما يدل يمكن للمؤسسة زيادة حجم النشاط دون زيادة رأسمال المستثمر، أما بالنسبة لسنة 2011 انخفضت نسبته الى 0,41 وهذا ما يعني انخفاض كفاءة ادارة المؤسسة خلال السنة، حيث استمر هذا المعدل في الانخفاض في سنة 2012 الى 0,22 وهذا الانخفاض يدل على تراجع أداء المؤسسة، أما في سنة 2013 شهدت المؤسسة ارتفاع يقدر نسبته ب 0,70.

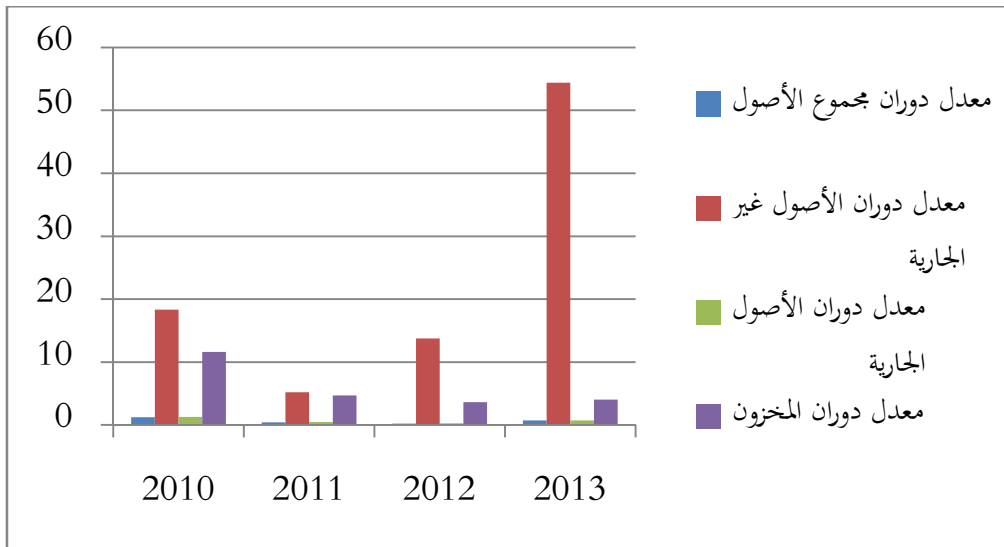
أما بالنسبة لمعدل دوران الأصول غير الجارية الذي يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات تقدر نسبته في سنة 2010 ب 18,30 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول غير الجارية يولد 18,30 دينار من المبيعات، وهذا ما يدل على الكفاءة الادارية في استغلال الأصول غير الجارية، بينما انخفضت هذه الكفاءة في سنة 2011 بمقدار 71% وهذا ما يدل على انخفاض الأداء التشغيلي للمؤسسة، أما في سنة 2012 قد ارتفعت

نسبتها بمقدار 1,64 وهذا يعني أن مؤسسة استعادة كفاءتها الادارية، و ثم استمرار هذا الارتفاع في سنة 2013 بنسبة تقدر ب 2,96 مما يؤدي الى ارتفاع الاداء التشغيلي .

وبالنظر الى معدل دوران الأصول الجارية تقدر نسبتها ب 1,29% في سنة 2010 وانخفضت نسبتها بمقدار 65,11% في سنة 2011، وهذا ما يعني أن ضعف في استغلال الأصول الجارية في خلق المبيعات، وكذلك في سنة 2012 انخفضت نسبته بمقدار 49% وهذا راجع الى سوء تسيير المخزون، أما في 2013 فقد ارتفع معدل الدوران بنسبة تقدر ب 2,13 وهذا ما يؤدي الى ارتفاع كفاءة الادارة في استغلال أصولها الجارية.

أما فيما يخص معدل دوران المخزون فإن المؤسسة تقوم بحسابه بالأيام لذلك فإن فترة دوران المخزون تتناسب عكسيا مع معدل الدوران، حيث يمثل 11 دورة في سنة 2010 لمدة 31 يوم، أما في سنة 2011 انخفض إلى 4 دورات لمدة 77 يوم ثم انخفض إلى 3 دورات في سنة 2012 لمدة 100 يوم وهذا ما يدل على زيادة حركة المخزون، أما في سنة 2013 ارتفع إلى 4 دورات لمدة 89 يوم.

شكل رقم(12): التمثيل البياني لنسب النشاط



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق

من خلال الشكل نلاحظ أن معدل دوران الأصول غير الجارية هي أكبر دورة في نشاط المؤسسة لسنة 2010، يليها معدل دوران المخزون أما معدل دوران مجموع الأصول ومعدل دوران الأصول الجارية فهي تمثل أقل دورة وقريين من بعضهما البعض.

*كذلك في سنة 2011 معدل دوران الأصول غير الجارية ومعدل دوران المخزون تمثل أكبر دورة عن باقي الدورات.

* بالنسبة لسنة 2012 فإن معدل دوران الأصول غير الجارية تمثل أكبر دورة ويملكها معدل دوران المخزون بنسبة قليلة أما باقي المعدلات فهي قليلة جدا.

* بالنسبة لسنة 2013 نفس ملاحظة سنة 2012 إلا أن معدل دوران الأصول غير الجارية تمثل أكبر عن دورات خلال فترة الدراسة.

3 نسب التمويل والاستقلالية المالية:

تعبّر عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناته ومدى اعتمادها عن المصادر المختلفة للتمويل، وسوف يتم اسقاط هذه النسب عن مؤسسة الأنايب خلال الفترة المدروسة.

جدول رقم (22): نسب التمويل والاستقلالية المالية

2013	2012	2011	2010	العلاقة	البيان
24,58	3,94	9,60	0,44	$\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول غير جارية}}$	نسبة التمويل الدائم
21,30	3,92	7,30	-1,46	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول غير جارية}}$	نسبة التمويل الخاص
0,72	0,93	0,41	1,09	$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$	نسبة الافتراض (نسبة التمويل الخارجي)
0,38	0,07	1,42	-0,09	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$	نسبة الاستقلالية المالية

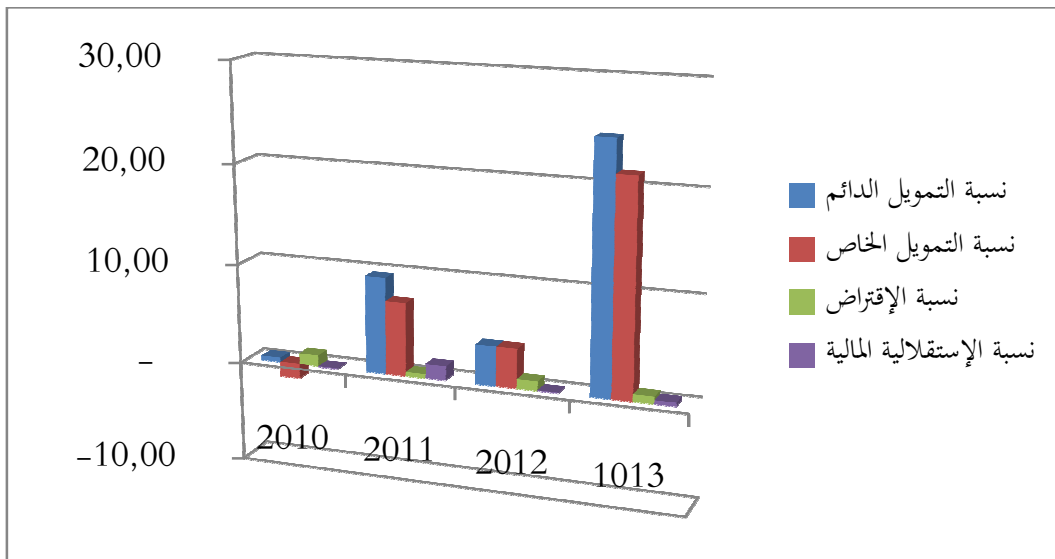
المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحق

من خلال الجدول الأعلى نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أقل من الواحد في سنة 2010 وهذا يعني رأسمال العمال سالب، مما يدل على حالة عدم التوازن، لأن الأموال الدائمة غير كافية لتغطية الأصول غير الجارية، وهي وضعية ليست سليمة، أما سنة 2011 فإن نسبتها تفوق الواحد معناه رأسمال العامل موجب أي أموال دائمة أكبر من الأصول غير جارية وهذا يدل على حالة التوازن أما في سنة 2012 فقد انخفضت نسبتها الى 3,94 ورغم ذلك لازالت المؤسسة قادرة على تغطية أصولها غير الجارية، أما في سنة 2013 فقد أصبحت نسبتها كبيرة جدا، وهذا يعني أن المؤسسة في حالة توازن جيد.

أما فيما يخص نسبة التمويل الخاص في سنة 2010 فإن المؤسسة لم تستطيع تمويل أصولها الغير الجارية بأموالها الخاصة لأنه لا يوجد فائض، وهذا يعني بأنها غير قادرة على تغطية استثماراتها، أما بالنسبة لسنة 2011 فقد ارتفعت نسبتها الى 7,30 هذا يعني وجود فائض مما يدل على قدرة الأموال الخاصة على تمويل أصولها غير

الجارية، أما بالنسبة لسنة 2012 فقد انخفضت نسبتها الى 3,92 ولكن أكبر من الواحد هذا يعني بأنها قادرة على تمويل قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة ليرتفع في سنة 2013 الى 21,30 وهنا قد حققت المؤسسة نسبة عالية جدا. أما فيما يخص نسبة الاقتراض فان نسبتها تقدر ب 1,09 في سنة 2010 لتتخفف هذه النسبة في السنوات الباقية الى 0,41 و 0,93 و 0,72 على التوالي لسنة 2011 ، 2012 ، 2013 وهذا راجع الى انخفاض المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، وتجنب صعوبات في سداد قيمة الديون والفوائد حين يصل موعد الاستحقاق. وبالنظر الى الاستقلالية المالية فان نسبتها سالبة في سنة 2010، هذا راجع الى فقدان استقلالية المالية للمؤسسة، أما في سنة 2011 فقد ارتفعت نسبتها الى 1,42 مما يدل على وجود استقلالية مالية، لتتخفف نسبتها في سنة 2012 الى 0,07 ثم ارتفعت بنسبة قليلة في سنة 2013 الى 0,38.

شكل رقم (13): التمثيل البياني لنسب التمويل والاستقلالية المالية



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق

*من خلال الشكل نلاحظ أكبر نسبة لسنة 2010 هي نسبة الاقتراض إلا ان باقي تمثلت في أقل من الواحد.

*أما سنة 2011 فان أكبر نسبة تمثلت في نسبة التمويل الدائم وتليها نسبة التمويل الخاص و نسبة الاستقلالية المالية وأقل نسبة تمثلت في نسبة الاقتراض.

*أما بالنسبة لسنة 2012 لاحظنا أن هناك توازن بين نسبة التمويل الدائم ونسبة التمويل الخاص، وأقل نسبة تمثلت في نسبة الاقتراض و نسبة الاستقلالية المالية.

*أما سنة 2013 فان نسبة التمويل الدائم تمثل نسبة عالية جدا عن السنوات الأخرى و تليها نسبة التمويل الخاص، وأقل نسبة تمثلت في نسبة الاقتراض ونسبة الاستقلالية المالية.

4نسب المردودية:

تعتبر هذه النسبة على قدرة مسيرة المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفعالية وكفاءة للحصول على العائد، وسندكر أهم النسب في الجدول التالي.

جدول رقم(23): نسب المردودية المالية والاقتصادية

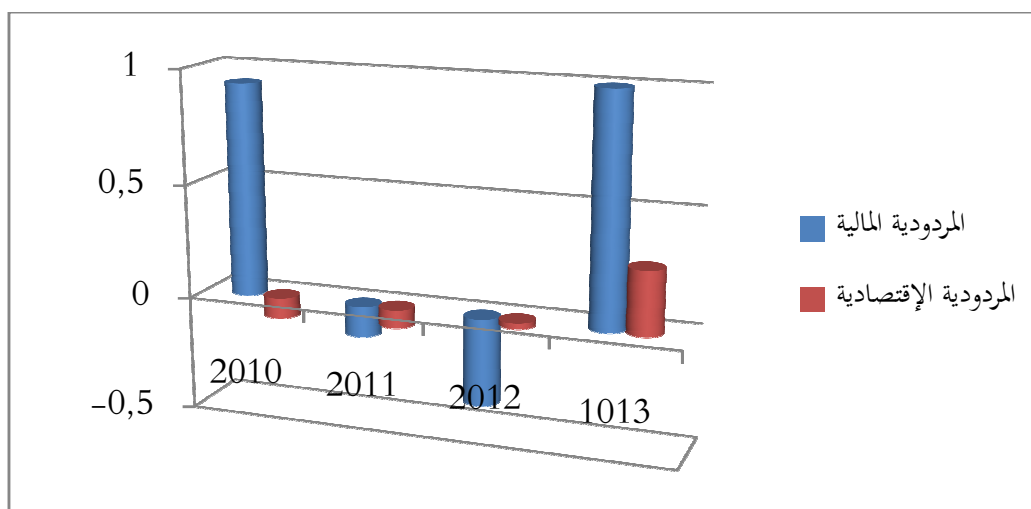
2013	2012	2011	2010	العلاقة	البيان
0,99	-0,37	-0,13	0,93	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$	المردودية المالية
0,27	-0,02	-0,07	-0,08	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$	المردودية الاقتصادية

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق

نلاحظ من خلال الجدول أن المردودية المالية موجبة في سنة 2010 وفي سنة 2011 و 2012 بدأت في التناقص بقيم سالبة نتيجة انخفاض النتيجة الصافية على الأموال الخاصة وهذا ما يجب على المؤسسة إعادة النظر في سياسة استثمارها للموارد المالية ويرجع هذا التناقص الى عدم كفاءة المؤسسة في استغلال الأموال الخاصة، أما في سنة 2013 فقد ارتفعت نسبتها الى 0,99، وهذا ما يدل على وجود تسيير مالي أمثل من طرف المؤسسة لمواردها المالية، وعموما نلاحظ أن المردودية المالية ضعيفة لأنها لم تتجاوز المعيار النمطي الخاص بالمؤسسة كل 1دينار من الأموال الخاصة يولد 0,99 من النتيجة الصافية.

بالنظر الى المردودية الاقتصادية فان نسبتها سالبة خلال سنوات 2010، 2011، 2012 وهنا تكون المؤسسة غير قادرة على استخدام مواردها لتحقيق الأرباح، أما بالنسبة لسنة 2013 فقد اصبحت نسبتها موجبة تقدر ب 0,27 ومع ذلك لازالت المردودية الاقتصادية ضعيفة في المؤسسة أي أقل من الواحد وهذا راجع للإرتفاع الكبير لأصول المؤسسة مقارنة بالنتيجة الصافية ولكن تبدو المؤسسة في تحسن.

شكل رقم(14): التمثيل البياني للمردودية المالية والاقتصادية



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق

نلاحظ من خلال الشكل أن هناك علاقة عكسية بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية، حيث اذا ارتفعت المردودية المالية تنخفض المردودية الاقتصادية أو العكس، ولكن سنة 2011، 2012 عرفت المؤسسة تدهور كبير للمردودية المالية والاقتصادية حيث إنخفضت بشكل كبير.

الفرع الثاني: مؤشرات جدول حسابات النتائج

جدول رقم(24): مؤشرات جدول حسابات النتائج

البيان	2010	2011	2012	2013
القيمة المضافة	834930618,61	439374939,97	1400100954,72	8806692052,07
الفائض الاجمالي للاستغلال	-200564453,69	-184723853,12	499153717,07	7435853690,40
نتيجة الاستغلال	-59629001,50	-632821846,54	331964425,44	7371383057,55
نتيجة مالية	-108303093,28	-77794002,78	-292905367,51	
نتيجة صافية	-299714320,37	-504463256,65	-770392173,90	7371383057,55

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق

* نلاحظ من خلال الجدول الأعلى أن القيمة المضافة فقد شهدت انخفاض من سنة 2010 الى 2011 بنسبة 47,38%، وهذا راجع الى انخفاض قيمة الانتاج، يليها ارتفاع كبير من سنة 2011 الى 2012 بنسبة 2,12، ويليها ارتفاع كبير جدا في سنة 2013 بنسبة 5,29.

* أما الفائض الاجمالي للاستغلال فلم تحقق المؤسسة فائضا في سنة 2010 و 2011 عدا سنة 2012 و 2013 بسنة تقدر ب13,89.

* أما فيمت يخص نتيجة الاستغلال فان المؤسسة حققت في رصيدها خسارة في سنة 2010 و 2011 وفي سنة 2012 و 2013 حققت ربح يقدر بنسبة 1,22.

* بالنظر الى النتيجة المالية فان المؤسسة حققت خسارة خلال فترة بين 2010 و 2012 أما سنة 2013 فقد كانت النتيجة المالية، معدومة وهذا راجع الى انعدام الايرادات (منتجات) ومصاريف (أعباء) المالية.

* أما بالنسبة النتيجة الصافية فان المؤسسة حققت خسارة في سنة 2010 و 2011 و 2012 بسبب نقص المشاريع أما سنة 2013 فقد حققت ربح يقدر ب 55,7371383057 دج.

الفرع الثالث: جدول تدفقات الخزينة

من خلال استطلاعنا على مؤسسة الأنابيب ومعلوماتها الخاصة بهذه القائمة سوف نقوم باستخلاص من أهم المؤشرات التي تنطوي عليها في جدول تدفقات الخزينة ونذكر منها:

1 مؤشرات الربحية:

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/الاحتياجات النقدية الأساسية.

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية: متحصلات من الزبائن

الاحتياجات النقدية الأساسية = مدفوعات أخرى - مدفوعات الى الموردين والمستخدمين

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفق النقدي التشغيلي/نتيجة الصافية

العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الأصول

نسبة التدفق التشغيلي = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/رقم الأعمال

جدول رقم(25): مؤشر الربحية

2013	2012	2011	2010	البيان
-0,07	0,09	1,08	0,10	نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية
-0.03	-0.39	-0.10	-0.11	مؤشر النقدية التشغيلية
-0,008	0,009	-8,54	0,01	العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي
-0,01	0,04	-0,02	0,008	نسبة التدفق التشغيلي

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحظ

* من خلال الجدول الأعلى نلاحظ أن نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية فقد حققت ربح خلال السنوات الثلاث الاولى أما سنة 2013 قد حققت عجز وهذا راجع الى أن التدفقات النقدية التشغيلية لم تكن كافية لتغطية احتياجاتها النقدية.

* أما مؤشر النقدية التشغيلية الذي يبين مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق النقدي التشغيلي، فان المؤسسة لم تحقق نتائج ايجابية لهذا يدل على عدم وجود أرباح كافية لتوليد تدفق تشغيلي.

* بالنظر الى العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي الذي يظهر مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي لكن بالنسبة لسنة 2011، 2013 عكس ذلك يتمثل بنسبة سالبة أما بالنسبة لسنة 2010، 2012 فقد كان صافي التدفق النقدي التشغيلي كان موجبا بجدداته ولكن بنسبة ضعيفة.

* أما فيما يخص نسبة التدفق التشغيلي يبين مدى كفاءة سياسة الإئتمان في تحصيل النقدية وهذا كان موجب في سنة 2010، 2012 ويمكن للمؤسسة اتباع هذه السياسة في تحصيل نقدياتها من الزبائن، أما بالنسبة لسنة 2011، 2013 فقد كانت نسبتها سلبية لهذا يجب على المؤسسة تغيير سياسة الإئتمان للحصول على النقديات من الزبائن.

2 مؤشر السيولة:

نسبة تغطية الدين = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ التدفقات الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

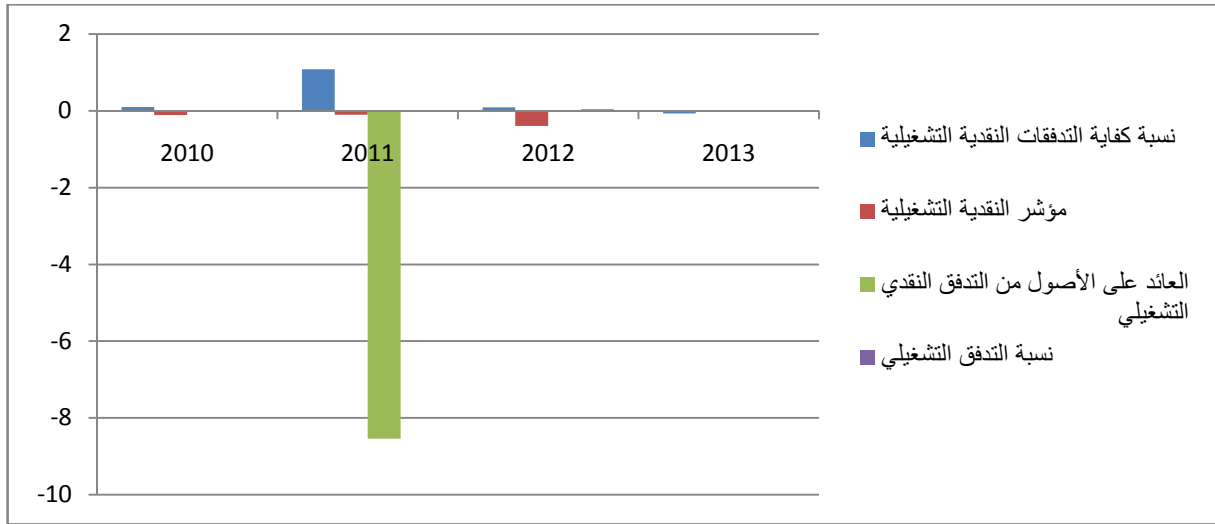
جدول رقم (26): مؤشر السيولة

2013	2012	2011	2010	البيان
6,25	20,5	-8,6	12,34	نسبة تغطية الدين

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن المؤسسة قادرة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، بالنسبة للسنوات الثلاث 2010، 2012، 2013، أما سنة 2011، فإن المؤسسة غير قادرة على توليد تدفقاتها النقدية لأنها نتيجة سلبية وهذا يدل على عدم كفاية التدفقات النقدية التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات.

شكل رقم (15): التمثيل البياني لمؤشر الربحية



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق

* من خلال الشكل لاحظنا أن نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية تمثلت بنسب موجبة خلال فترة 2010، أما سنة 2013 حققت المؤسسة عجز كبير.

* كما نلاحظ أن مؤشر النقدية التشغيلية تحت الصفر أي عجز المؤسسة في تحقيق أرباح خلال السنوات.

* نفس الملاحظة بالنسبة للعائد الأصول من التدفق النقدي التشغيلي ونسبة التدفق التشغيلي هناك عجز في المؤسسة لسنة 2011، 2013، بغض النظر عن سنة 2010، 2012 حققت نتيجة موجبة قليلة جدا.

المطلب الثالث: استخدام مؤشرات التوازن المالي.

الفرع الأول: رأسمال العامل FR

يعتبر رأسمال العامل مؤشر أساسي للتحليل وتقييم التوازنات داخل المؤسسة وهو عبارة عن: (أموال خاصة وخصوم غير جارية - أصول غير جارية) "تمويل".

أو بعبارة أخرى: (أصول جارية - خصوم جارية) "تغطية".

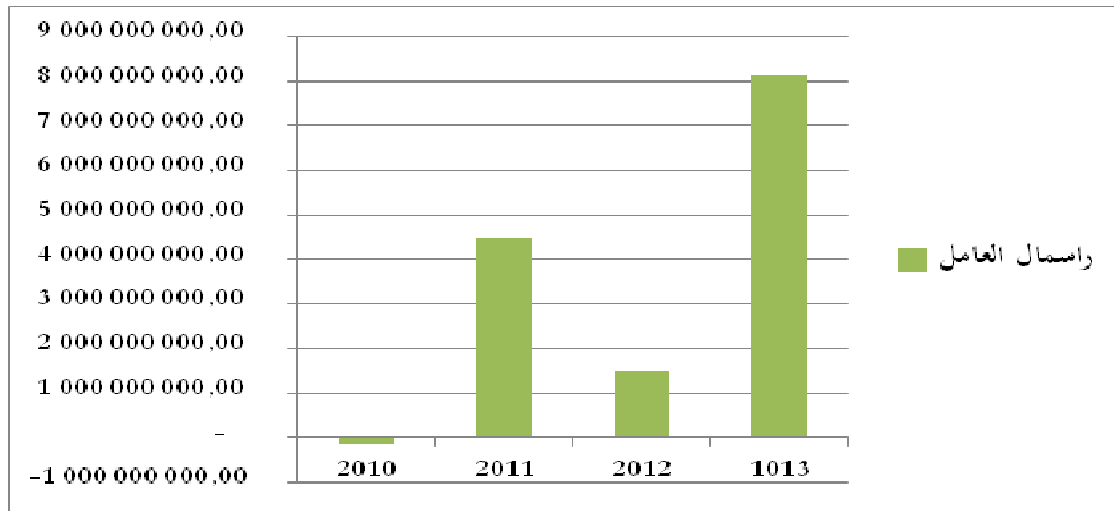
جدول رقم(27): رأسمال العامل

البيان	2010	2011	2012	2013
أموال دائمة	96851901,55	5005280113,10	2040801196,97	8473993424,66
أصول غير جارية	220080500,15	5213142118,42	517711047,82	344764283,63
FR	-123228598,60	68,4483965894	1523090149,15	8129229141,03

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق

نلاحظ من خلال الجدول الأعلى أن قيمة رأسمال العامل خلال سنة 2010 قيمة سالبة، وهذا يعني وجود اختلال مالي، راجع الى عدم قدرة المؤسسة على تمويل أصولها غير جارية من أموالها الدائمة بينما في سنة 2011، 2012، 2013 أن قيمة رأسمال تمثل قيمة موجبة يعني المؤسسة قادرة على مواجهة الاستحقاقات وضامته لتوازن هيكلها المالي حتى في حالة تعرضها للمخاطر، وتتمكن من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى، وهنا قد حققت فائض مالي، وخاصة في سنة 2013 حققت نسبة عالية تقدر ب 4,34.

شكل رقم(16): التمثيل البياني لرأس المال العامل



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق

من خلال الشكل نلاحظ أن رأسمال العامل سالب لسنة 2010 بقيمة تقدر ب 123228598,60 دج، أما سنة 2011 تمثل قيمة موجبة تقدر ب 4483965894,68 دج وسنة 2012 قيمة أقل من سنة 2011 تقدر ب 1523090149,15 دج، أما سنة 2013 فان قيمة رأسمال قيمة كبيرة جدا تقدر ب 8129229141,03.

الفرع الثاني: احتياج رأسمال العامل BFR

يجب على المؤسسة خلال دورة الاستغلال أن تغطي مخزوناتهما ومدينوها (احتياجات الدورة) بالديون القصيرة الأجل (موارد الدورة)، إذا كان الفرق موجب بين الطرفين فذلك يعبر عن حاجة المؤسسة الى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة.

احتياج رأسمال العامل: (أصول جارية- قيم جاهزة)- (ديون قصيرة الأجل-سلفات مصرفية).

جدول رقم(28) : احتياج رأسمال العامل

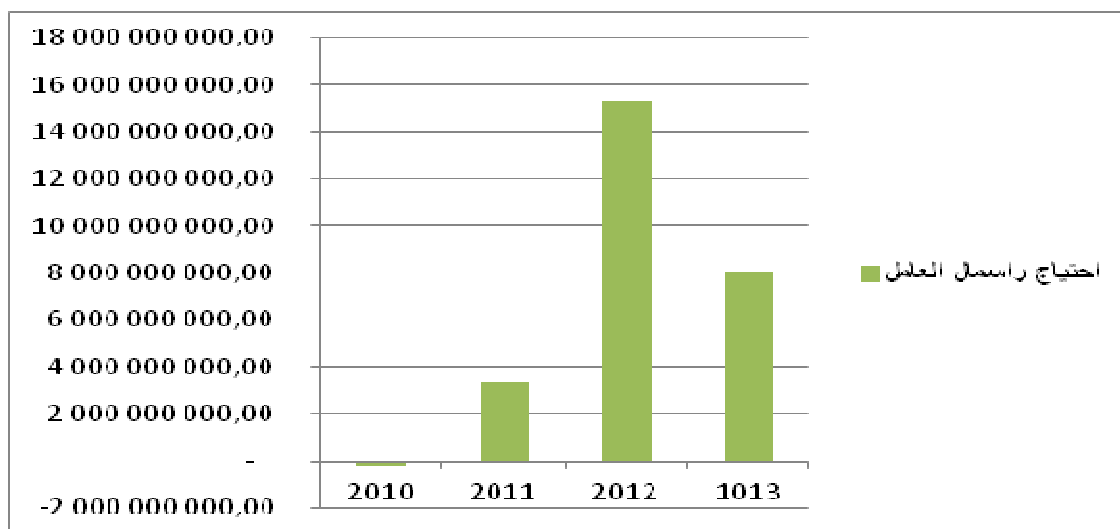
2013	2012	2011	2010	البيان
2610858160,97	31485499759,78	4811667900,00	3020910452,55	أصول جارية- القيم الجاهزة
18077977043,91	1618199937,68	14764660049,34	3252571678,14	ديون قصيرة الأجل-السلفات المصرفية
8030604564,06	15303499822,10	3335207850,66	-231661225,59	BFR

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق

من خلال الجدول الأعلى نلاحظ أن احتياج رأسمال العامل سالب في سنة 2010 هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج الى موارد أخرى وهذا يعني أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

أما فيما يخص سنة 2011 و 2012 و 2013 فان احتياج رأسمال العامل موجب وهذا يعني أن المؤسسة بحاجة الى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة لتغطية احتياجات الدورة، خاصة في سنة 2012 كان الاحتياج مرتفع بقيمة 15303499822,10 ثم انخفض سنة 2013 بنسبة تقدر ب 47,52 .

شكل رقم(17): التمثيل البياني لاحتياج رأسمال العامل



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق

من خلال الشكل نلاحظ أن احتياج رأسمال العامل سالب سنة 2010، أي احتياج ضعيف، أما سنة 2011 تمثل قيمة احتياج ب 3335207850,66، ليرتفع في سنة 2012 بقيمة كبيرة جدا تقدر ب 15303499822,10، أما سنة 2013 انخفض الى 8030604564,06.

الفرع الثالث: الخزينة TR

الخزينة هي مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الاستغلال، حيث أن القيم الجاهزة فقد تشمل الخزينة مضافا اليها القروض المصرفية ويمكن أن تتساوى الخزينة و القيم الجاهزة في حالة المؤسسة لا تحتاج الى قروض مصرفية للحفاظ على توازنها المالي. وهي عبارة عن: رأسمال العامل-احتياج رأسمال العامل. أو بعبارة أخرى: القيم الجاهزة-سلفات مصرفية.

جدول رقم(29): الخزينة

البيان	2010	2011	2012	2013
رأسمال العامل FR	-123228598,60	68,4483965894	1523090149,15	8129229141,03
احتياج رأسمال العامل BFR	-231661225,59	3335207850,66	15303499822,10	8030604564,06
الخزينة FR	108432626,99	1148758044,02	-13780409672,95	98624576,97

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق

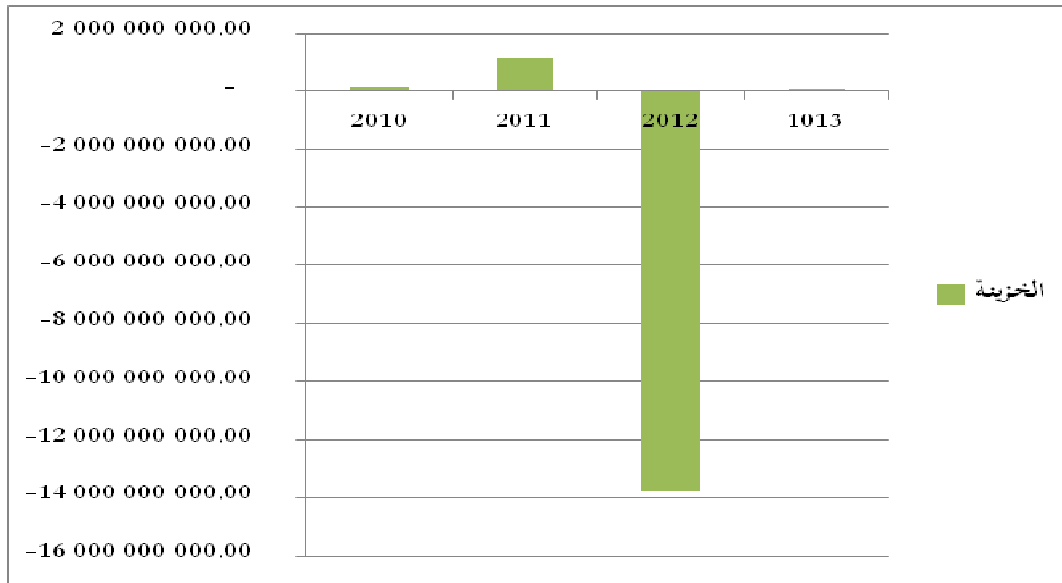
من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن الخزينة كانت في وضعية حسنة خلال سنة 2010، 2011 حيث تمثلت نسبة زيادتها في 2011 بمقدار 9,59، وهي نسبة موجبة وهذا يعني على المؤسسة استعمال هذه الأموال لتسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها الى استثمارات.

أما في سنة 2012 كانت قيمة الخزينة سالبة وهذا ما يدل على المؤسسة بحاجة الى الأموال لتمول بها عمليات الاستغلال فتلجأ الى الاقتراض قصير الأجل وهذا يدل على أن رأسمال العامل لا يغطي جزء من احتياجات الدورة.

وبالنظر الى سنة 2013 فقد ارتفعت قيمة الخزينة عن سنة 2012، هذا ما يدل على المؤسسة بأنها قد استرجعت نموها وهي بحاجة الى تسديد ديونها قصيرة الأجل.

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول بأن المؤسسة في وضعية جيدة خلال الفترة الأخيرة وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل دورة الاستغلال كما يمكنها من استخدام الفائض المتحصل عليه في مواجهة الحالات الاستثنائية التي تقع فيها للخروج من الأزمة.

شكل رقم (18): التمثيل البياني للخزينة



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملاحظ

من خلال الشكل نلاحظ أن قيمة الخزينة في سنة 2010 قليلة تقدر ب 108432626,99 دج أما سنة 2011 فقد ارتفعت الى 1148758044,02 دج وانخفضت في سنة 2013 الى قيمة سالبة تقدر ب 13780409672,95 دج ثم ارتفعت في سنة 2013 الى قيمة 98624576,97 دج.

خلاصة الفصل:

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصل النظري على أرض الواقع خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2013 في المبحث الثاني، فقمنا بعرض القوائم المالية الصادرة عن المؤسسة خلال هذه الفترة مع تحليلها عن طريق استخدام أهم النسب المالية الخاصة بكل قائمة من قوائم المؤسسة، لذلك يتم حساب نسب الميزانية انطلاقاً من الميزانية المالية المختصرة المتمثلة في نسب السيولة التي تعد أكبر نسبة على قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها عند تاريخ استحقاقها لسنة 2011، 2012، 2013 إضافة إلى نسب النشاط ونسب التمويل والإستقلالية المالية ونسب المردودية، كما هناك مؤشرات جدول حسابات النتائج، مؤشرات جدول تدفقات الخزينة حيث تمثل مؤشرات الربحية في حالة عجز خلال الفترة المدروسة في المؤسسة.

كما تبين لنا من خلال دراسة مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة خلال نفس الفترة أن مؤسسة الأنايب قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل لسنة 2010، 2011، 2013 أما سنة 2012 فهي بحاجة إلى اقتراض قصير الأجل لتغطية احتياجاتها الدورية.

الأختامه العلمه

الخاتمة:

يعتبر تقييم أداء المؤسسة بشكل عام وتقييم الأداء المالي بشكل خاص التقنية التي تسمح بمتابعة نشاطها ومساعدتها على العمل والإجتهاد للتقدم والإستمرارية ومحاولة تمييزها بالكفاءة والفعالية في الأسواق الداخلية والخارجية، يعتبر وسيلة ناجحة لتفادي المخاطر التي تعرقل مسار المؤسسة والأهداف المنجزة خلال فترة من الزمن ويبين أيضا كيفية تطبيق هذه المؤشرات على مختلف القوائم المالية، التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد الذي تم تطبيقه ابتداء من سنة 2010 في مؤسسة الأنايب لذلك فهو عبارة عن الصورة الحقيقية للمؤسسة وتلعب القوائم المالية دورا هاما وفعالا يتمثل في تزويد مختلف المستويات بمعلومات جاهزة صحيحة ودقيقة.

النتائج:

وبناء على هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج نذكرها على النحو التالي:

- إن تقييم الأداء المالي يعطي صورة عن وضعية المؤسسة ومركزها المالي وهناك العديد من المؤشرات المالية للتقييم ويمكن تصنيفها بالطرق المختلفة.
- لكي تتمكن المؤسسة من تقييم أدائها المالي بشكل فعال يجب عليها الإعتماد على العديد من المؤشرات المالية بدل الإعتماد على مؤشر واحد.
- تعد المؤسسات الجزائرية القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي الجديد المتمثلة في جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات الأموال الخاصة التي تمت اضافتها إلى قائمتي الميزانية و جدول حسابات النتائج.
- قام النظام المحاسبي المالي الجديد بإعداد القوائم المالية مع إجراء تعديلات عليها التي كانت تجرى من قبل في المخطط المحاسبي الوطني مما سهل في عملية التحليل.
- تعتبر القوائم المالية أساس كل مؤسسة إقتصادية لأنها أهم مصدر في جمع المعلومات لتقييم الأداء المالي.
- تم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد ابتداء من سنة 2010، والذي أدى بالموظفين إلى صعوبة التعامل به.
- تعتمد المؤسسة على قوائمها المالية في تقييم أدائها المالي.
- حققت المؤسسة مردودية ايجابية خلال السنة الأخيرة وهذا يدل على ارتفاع النتيجة الصافية.
- حققت المؤسسة راسمال عامل موجب خلال السنوات عدا سنة 2010، فكانت تمويل جزء من أصولها الغير الجارية بأموالها الدائمة فهي بذلك تحقق هامش أمان.
- حققت المؤسسة نتيجة صافية ربح خلال السنة الأخيرة مما يدل على زيادة المشاريع.
- لم تحقق المؤسسة مؤشرات جيدة في تدفقات الخزينة بسبب عدم وجود تدفقات نقدية تشغيلية كافية.

اختيار صحة الفرضيات:

- فيما يخص الفرضية الأولى فباعتبار المؤشرات المالية هي التي تساهم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ويتم ذلك بالاعتماد على القوائم المالية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

- أما فيما يخص الفرضية الثانية أن المعلومات المالية هي التي تقدم بها المؤسسة وضعها المالي وتقييم أدائها وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

- أما فيما يخص الفرضية الثالثة فإن المؤسسة تعتمد على مؤشرات النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي لقياس وتقييم أدائها المالي وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

التوصيات:

بعد تقييم الأداء المالي لمؤسسة ALFAPIPE يمكن تقديم بعض التوصيات:

- ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية.
- اجراء تكوينات تدريبية عن النظام المحاسبي المالي الجديد.
- استخدام مختلف مؤشرات مالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية.
- ضرورة إنشاء جدول تغيرات الأموال الخاصة لدى المؤسسة لكي تحدد تحركات رؤوس أموالها.

آفاق البحث:

يعتبر موضوع تقييم الأداء المالي ذات أهمية كبيرة لكل مؤسسة إقتصادية في قياس وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، لذلك سنقوم باقتراح بعض المواضيع التي تستحق المزيد من البحث نذكرها كما يلي:

- الأداء المالي وأثره على حوكمة الشركات.
- استخدام الأساليب الكمية في تقييم الأداء المالي.
- أهمية النسب المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة .
- تقييم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي.
- تقييم الأداء المالي باستخدام الموازنات التخطيطية.

الكتب باللغة العربية:

- 1 أحمد عطا الله القطامين، التخطيط الاستراتيجي و الادارة الاستراتيجية (مفاهيم و نظريات و حالات تطبيقية)، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 1996.
- 2 السعيد فرحات جمعة، الاداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.
- 3 إلياس بن الساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، جزء 2، دار وائل للنشر و التوزيع، الاردن، ط2، 2011.
- 4 حمزة محمود الزبيدي، الادارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، ط2، 2008، ص 133.
- 5 شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، جزء أول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.
- 6 صادق الحسيني، التحليل المالي و المحاسبي، الطبعة الأولى، 1990.
- 7 طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لاغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية و مستقبلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.
- 8 عبد الحليم كراجه، الادارة المالية و التحليل المالي، دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 9 عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة (1) و (2)، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2008.
- 10 فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، ادارة البنوك كمدخل كمي و استراتيجي معاصر، دار وائل، عمان، ط2.
- 11 فلاح حسن عداوي الحسيني، الادارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2000، ص 233.
- 12 كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الاداري، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2008.
- 13 محمد محمود الخطيب، العوامل المؤثرة على الأداء المالي (الأداء المالي وأثره على عوائد اسهم الشركات)، دار الحامد، عمان، ط1، 2010.
- 14 محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني (أساليب و أدوات و الاستخدامات العلمية)، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2006.

- 15 ناصر داداي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، جزء أول، جزائر، دار محمدية العامة، 1988.
- 16 هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد و المعايير المحاسبية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- الكتب باللغة الأجنبية:
- 17 Friedlob, G.T and Schneider, L.L.F, **Essentials of financial Analysis**, New jersey, 2003.
- 18 Geudi norbert, **finance d'entreprise les règles du jeu**, edition : organisation, 1997.
- 19 P.Amadieu et V.Bessiére, **Analyse de l'information financière**, Economica, 2007.
- 20 Stephqne griffiths, **gestion financiere**, edetion chihab, alger, 1996.
- البحوث الجامعية:
- 21 ذهبية بن عبد الرحمان، دراسة تأثير التغيرات في مؤشرات الاداء على اختيار الهيكل المالي للمؤسسات المدرجة في سوق الاوراق المالية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية علوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2012.
- 22 شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير محاسبة الدولية، مذكرة ماجستير ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم تجارية جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009.
- 23 صخزي جمال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير و علوم تجارية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.
- 24 عمر تيمجدين، دور استراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية علوم اقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضير بسكرة- الجزائر، 2013.

- 25 فايز زهدي السلطوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2005.
- 26 لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منثوري-قسنطينة، 2012.
- 27 هباج عبد الرحمان، أثر مراقبة التسيير على الرفع من مستوى الأداء المالي، مذكرة التخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية علوم اقتصادية و علوم تسيير، جامعة قاصدي مباح-ورقلة، 2012.

المقالات و الملتقيات:

- 28 لدرع خديجة، عبد الرحيم ليلي، قائمة المركز المالي في ظل نظام محاسبي مالي جديد، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق، معهد علوم اقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي -سوق أهراس-، 2010.
- 29 زهرة حسن العامري، أهمية النسب المالية في تقويم الاداء (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية)، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 63، 2006.
- 30 مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري و اشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، مجلة جامعة باتنة للعلوم الاقتصادية و علوم التسيير، عدد الرابع، سنة 2008.

قائمة المراجع